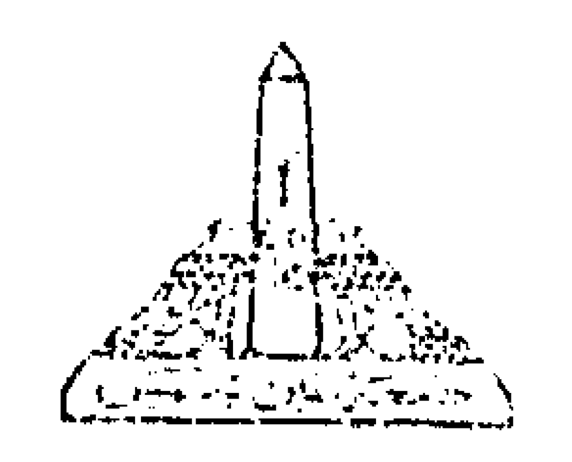

Bibliotheca Alexandrina
0598165



تم عمل التعديلات المطلوبة

جامعة عين شمس

كلية الآداب

قسم الاجتماع

أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة في صعيد مصر

دراسة ميدانية تحليلية

لأسباب النزاع والأساليب الرسمية وغير الرسمية في فض المنازعات

رسالة مقدمه من الطالب

الفنجري أحمد محمد محمد

للحصول على درجة الماجستير في الآداب اجتماع

تحت إشراف

أ.د. ثروت اسحق عبد الملك

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما

صدق الله العظيم

سورة النساء الجزء الخامس

جامعة عين شمس

كلية الآداب

رسالة ماجستير / دكتوراه

اسم الطالـــب: الفنجرى احمد محمد

عنوان الرسالة: أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة فى صعيد مصر

دراسة ميدانية تحليلية لأسباب النزاع والأساليب الرسمية وغير الرسمية

لفض المنازعات.

اسم الدرجة (ماجستير / دكتوراه)

لجنة الأشراف

١ – الاسم: أ.د/ ثروت إسحق عبد الملك **الوظيفة:** أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس

٢ – الاسم: الوظيفة:

٣ – الاسم: الوظيفة:

تاريخ البحث: / / ١٩٩

الدراسات العليا

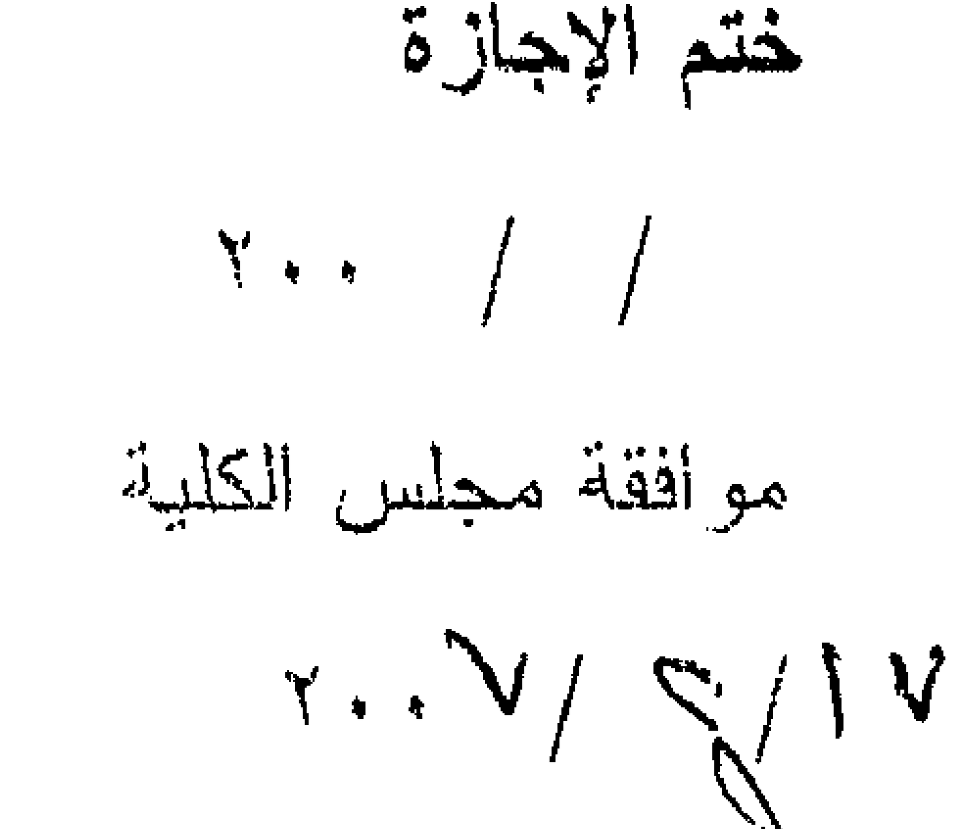
ختم الإجازة

/ / ٢٠٠

إجيزت الرسالة بتاريخ

٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٦

موافقة مجلس الكلية

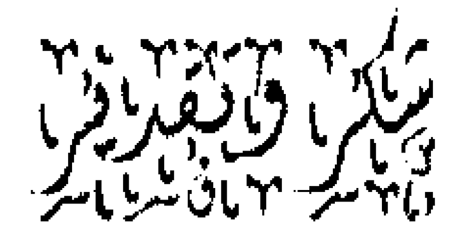


١٧ / ٢ / ٢٠٠٧

موافقة مجلس الجامعة

/ / ٢٠٠

الدراسات العليا



أسجد لله شكراً حامداً إياه على جود فضله وكرم عطائه ، فالعلم منه وإليه يرد ، فاللهم لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك ولعظيم سلطانك أن وفقتنى على إنجاز هذا العمل.

وبعد

تفيض الكلمات الطيبة العطرة كأمواج بحر عندما أريد أن أعبر عن مدى شكرى وتقديرى إلى أستاذى الدكتور **ثروت اسحق عبد الملك** ولا تكاد تتجلى حتى تتوارى خجلاً أمام عظيم عمله وكريم أخلاقه ، فقد شملني برعايته وتوجيهه طوال سنوات الدراسة والعمل فى الرسالة ، فكان أستاذاً تعلمت على يديه أصول البحث العلمي و أخلاقياته ، وعالماً تجسدت فيه معانى التواضع لله فى أبهى صوره فأيقنت منه أن التواضع لله سمة من سمات أهل العلم وخاصتهم فجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما لا يفوتنى أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى أساتذتى علماء الاجتماع بجامعة عين شمس.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذين جليلين كلاهما أستاذ ورائد فى علم الاجتماع أدين لهما بفضل علمهما علىّ الأستاذة الدكتورة **نجوى عبد الحميد وكيل كلية الآداب بجامعة حلوان** على تحملها مشقة تقييم هذه الدراسة ومناقشتها رغم ظروفها وانشغالاتها الكثيرة ، والأستاذة الدكتورة **منى حافظ** أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس على تحملها مشقة تقييم هذه الدراسة ومناقشتها رغم ظروفها وانشغالاتها الكثيرة .

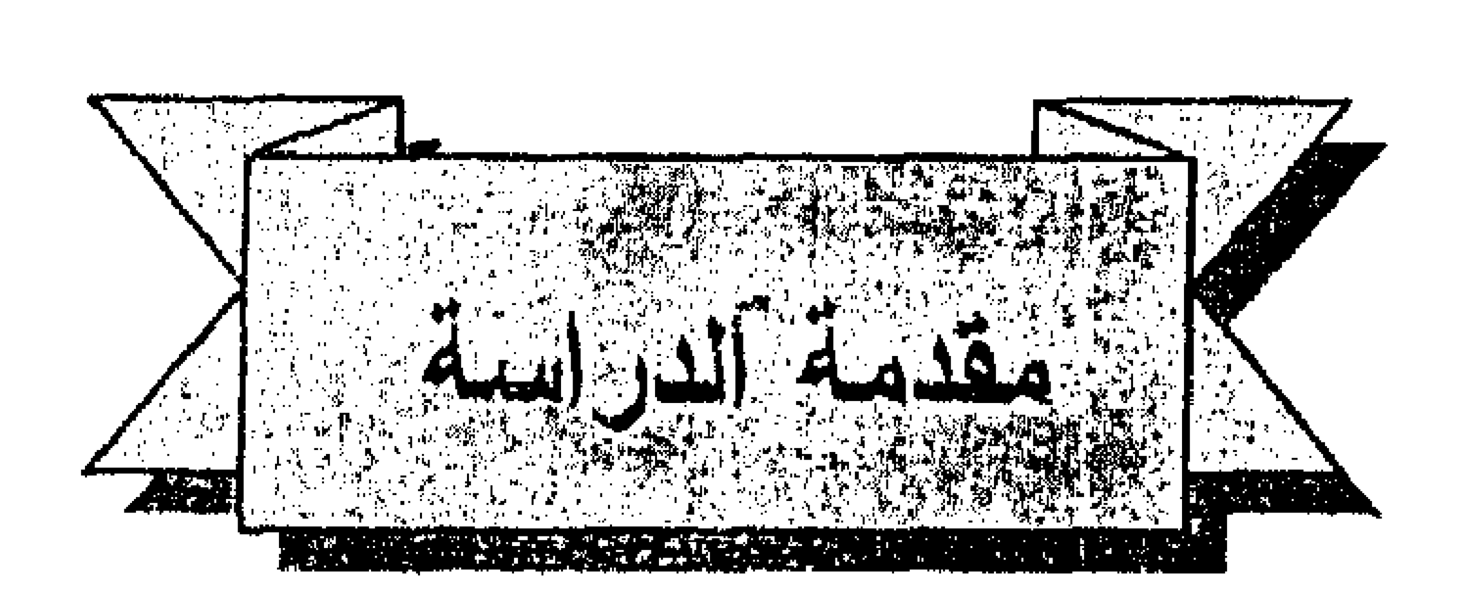
كما لا يفوتنى أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل لكل من ساعدنى ومدّ لى يد العون فى إنجاز هذه الدراسة وأخص منهم أصدقائى ، فهم أصدقاء بمعنى الكلمة ، ما زالوا يحملون معانى الصداقة الجميلة ، فبفضل الله ومساعدتهم البناءة ووقوفهم بجانبى كان له دور كبير فى كتابة هذه الرسالة ومراجعتها وضبطها حتى خرجت بهذه الصورة .

كما أتقدم بشكرى وتقديرى وعرفانى بالجميل إلى أسرتى التى غرست في نفسى حب العلم وحب التعلم فآلت علي نفسها أن تجنى ثمار غرسها فتحملت معى عبء طلب العلم ومعاناته .فكان لوقوفهم بجانبى معنوياً ومادياً وصبرهم الجميل طوال سنوات الدراسة ما دعم قدرتى نحو مواصلة العمل الدءوب لطلب العلم وتحصيله فجزاهم الله عنى خير الجزاء .

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل.

الباحث

الفهرس



١ ـ مشكلة الدراسة

٢ ـ تساؤلات الدراسة

٣ ـ أهداف الدراسة

٤ ـ أسلوب وأدوات الدراسة

مقدمة الدراسة : ـــ

إنه من المعروف أن هناك تبايناً واضحاً بين ثقافة شمال مصر وجنوبها ، وبين ريفها وحضـــرها ، و فلاحـــيها وبدوهـــا ، ومثقفيها وأمييها ، وهنا تظهر حالة المجتمع المصري الخاصة في علاقتها بالقانون ، فهو مجتمع يتميز بالازدواجية في أساليب الضبط الاجتماعي.
ونحن نقصد بالازدواجية هنا أن هناك نوعان من القانون في المجتمع المصري هما :-

القـــانون الرســـمي أو القانون المكتوب ، والقانون غير الرسمي أو ما يعرف بالقانون العرفي أو غير المكتوب.

وعلـــى الـــرغم مـــن وجود القانون الرسمي في الريف المصري ، وانتشار مؤسساته المختلفة ، والتطورات التي طرأت على المجتمعات الريفية ، إلا أن العرف ما زال يمثل أهمية خاصـــة فـــي هـــذه المجتمعات ، وخاصة في فض المنازعات ، و لقد اعتاد الناس الانصياع لأوامـــر الحكومة وقوانينها ، دون أن يكون لهم دور في صناعة هذه القوانين ، أو تغييرها بمـــا يلائمهـــم ، وإن كان هذا الانصياع شكلي ظاهري ، فكثير من الناس يخضعون شكليا لأوامر الحكومة خوفا من الجزاء الذى قد يوقع عليهم إذا ما خالفوا الأوامر ، ولكن قد يختلف الأمر عند تطبيقهم لهذه الأوامر ، وأكبر دليل على ذلك الأخذ بالثأر في صعيد مصر .

واســـتطاع الناس أن يطوروا أساليب خاصة بهم يديرون بها شئون حياتهم اليومية في شكل أدوات ضبط اجتماعي، أخذت صورة ما يُعرف "بالقانون الشفاهى غير المدون" ، والذى يمكن أن نطلق عليه العرف الاجتماعي، أو القواعد العرفية .

ولا تـــأتى أهمية القواعد العرفية في مجالات الضبط الاجتماعي ، وتنظيم المجتمع من ضخامة حجم السكان الذين يتعاملون في خصومتهم وفقا للقواعد القانونية العرفية ، ولا من اتســـاع المدى الجغرافي الذى تشيع فيه القواعد العرفية هذه ، بقدر ما تأتى هذه الأهمية من لجـــوء الأفـــراد إلـــى القواعد العرفية ومجالس الصلح على الرغم من وجود مراكز الشرطة والقضاء الرسمي .

وعلـــى الـــرغم مـــن أن هناك العديد من المناطق في صعيد مصر يتمتع فيها القانون والقضـــاء الرســـميين باســـتقرار ، إلا أنه ما زال يظهر فيها ظلال لبعض القواعد العرفية، وتطبيقها ، ويظهر ذلك في سلطة الكبار، والوسطاء ، والعمد ، ومشايخ القبائل أو العائلات ، كما أن هناك بعض الممارسات للمجالس العرفية في صعيد مصر ،خصوصا لفض المنازعات قبل استفحالها .

ويمكن القول أن اللجوء إلى أسلوب معين لفض المنازعات (سواء كان رسمياً أو عرفياً) ربما يرتبط بأسباب ثقافية تتعلق بحياة الأفراد ،أو البناء الاجتماعي للمجتمع.

أو ربما يرتبط بشكل السلطة السائدة في المجتمع(سواء كانت سلطة تقليدية أو رسمية) وربمـــا يـــرجع ذلـــك إلى نوع النزاع ، ودرجة تطوره ، والأطراف المشاركين فيه ، ودرجة العلاقة بينهم .... الخ .

وبالطـــبع لا نســـتطيع تحديـــد ذلـــك إلا بإجراء العديد من الدراسات الميدانية حول هذا الموضوع ، وعلى مجتمعات مختلفة تتميز بنوع من الثقافة الفرعية .

ومـــن هـــنا بـــرزت فكرة هذه الدراسة المتمثلة في دراسة أسباب النزاع وأساليب فض النزاع في قبيلة الهوارة في صعيد مصر.

ويمكننا توضيح أهمية دراستنا هذه في النقاط التالية : ـــ

١ ـــ إن تحلـــيل أنمـــاط الخلافـــات والمشـــكلات وأسبابها وأساليب حلها يلقى الضوء على العلاقـــات الاجتماعية السائدة لدى قبيلة في صعيد مصر وبينها وبين جيرانها من القبائل والعائلات الأخرى .

٢ ـــ إن هـــذه الدراسة تلقى الضوء على ثقافة فرعيه يحتكم إليها الناس في حسم أمورهم وخلافاتهم التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية .

مشكلة الدراسة :ـ

انطلاقاً من المقولة العلمية التي ترى أن مشكلة الدراسة أو المشكلة البحثية هي عبارة عن تساؤل لا توجد عليه إجابة في التراث العلمي يمكننا تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:-

هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع ؟ وذلك من حيث:-

١- موضوع النزاع :ـ

هــل هو نزاع أسرى (أي داخل الأسرة كأن يكون بين الأخ وأخيه ، أو الابن وأبيه ، أو بين طرفين من أطراف الأسرة الواحدة) أم هو نزاع عائلي (بين شخصين ينتميان إلى نفــس العائلة موضوع الدراسة) كأن يكون نزاع بين الأقارب من نفس البدنه ، أم هو نزاع قبلي (أي بين شخصين أو أكثر ينتمون إلى قبائل مختلفة)

٢ ـ أطراف النزاع :ـ

وفقاً لموضوع النزاع يتم تحديد أطراف النزاع من حيث السن ، ودرجة التعليم ، والمهنة ، الحالة الاجتماعية .

٣ ـ شكل النزاع :ـ

هــل هــذا النزاع هو على صورة سب وقذف ، وشتائم ، أم أنه تعدى هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى من استخدام أدوات للضرب والاشتباك .... الخ

٤ ـ وصف النزاع :ـ

بمعنى معرفة كيف بدأ هذا النزاع ، وكيف تطور ، وكيف تم حل هــذا النزاع .

٥ ـ أسباب النزاع :ـ

إذا كان النزاع على المستوى العائلي فهل السبب في ذلك الميراث ، أم الجوار سواء في المســكن أو الحقل ، وهل الجوار هذا يرتبط بمشكلات معينة مثل الري ، أو حدود الأرض ، وهل ترتبط النزاعات بأسباب معينة ، مثل الانتخابات، أو مناسبات اجتماعية مثل الأفراح ؟

٦ــ طريقة حل النزاع :ـــ

هل يتم غالباً حل النزاع بطريقة عرفية ، أم بطريقة رسمية ، وما هي النزاعات التي يتم حلها بطريقة عرفية ، ولماذا ؟

٧ - خطوات انعقاد المجالس العرفية ، ودرجة الامتثال :ـــ

وذلك من لجوء أحد الأطراف ، أو كليهما إلى طرف ثالث للتحكيم ، وصولاً إلى القرارات والأحكام التي يصدرها المجلس ، ومدى تقبل الأفراد لهذه الأحكام والانصياع لها .

أهداف الدراسة : ـــ

تنطلق هذه الدراسة من هدف رئيسي هو :- التعرف على العلاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة .

تتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالى :

١. الكشف عن أسباب النزاع لدى قبيلة الهوارة .
٢. الكشف عن أساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة .
٣. الكشــف عمــا يحدث في إطار القضاء العرفي ، وصفات القضاة العرفيين ، وطبيعة القوانيــن التــي يصــدرها القضاء العرفي ، ومدى الالتزام بها وكيفية تنفيذ أحكام الجلسة العرفية .

تساؤلات الدراسة : ـــ

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه:- هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع؟ وتتفرع منه مجموعة من التساؤلات على النحو التالى:

١. ما هي أسباب النزاع في مجتمع الهوارة في صعيد مصر ؟
هل هي أسباب اقتصادية ؟ أم اجتماعية ؟ أم ثقافية ؟ أم غير ذلك ؟

٢ ـــ ما هي الأساليب التي تستخدم في فض النزاع لدى الهوارة ؟

٣ ـــ ما هي صفات قضاة المجالس العرفية ؟ وما هي طبيعة الأحكام التي يصدرونها ؟

أسلوب وأدوات الدراسة : -

١ ـ أسلوب الدراسة : ـ اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والطريقة الاثنوجرافية كأسلوب أساسي للبحث ، وقد لجأ الباحث إلى هذا الأسلوب لتوفر بعض المعلومات لديه عن الظاهرة المراد دراستها سواء عن طريق الدراسات السابقة ، أو ملاحظات الباحث ،ولقد لجأ الباحث إلى الطريقة الاثنوجرافية القائمة على الملاحظة المباشرة، ووصف وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة .

٢ ـ أدوات الدراسة : ـ

استخدم الباحث في دراسته هذه مجموعة من الأدوات التي تؤدى من وجهة نظره وظيفة التكامل المنهجي في جمع البيانات

وهذه الأدوات هي: أ ـ الإخباريون ب ـ المقابلة ج ـ الملاحظة بالمشاركة

وفي ضوء الإجراءات المنهجية السابقة ، حاول الباحث في تناوله لموضوع البحث أن يضع إطاراً للتحليل ، ينصب أساساً في محاولة تصنيف أشكال النزاع داخل قبيلة الهوارة في علاقة أفرادها بعضهم البعض ، وعلاقتهم بالقبائل الأخرى ، بالإضافة إلى أسباب كل شكل من أشكال النزاع وأسلوب حله .

وتضمنت هذه الدراسة ثمانية فصول بالإضافة إلى مقدمة الدراسة وقائمة المراجع وملخص باللغة العربية ، وآخر باللغة الإنجليزية، وملاحق الدراسة.

وكان تقسيم فصول الدراسة على النحو التالي : -

الفصل الأول : مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة :

وتناول الباحث في هذا الفصل عدداً من المفاهيم التي تتعلق بموضوع الدراسة ، وتمثلت هذه المفاهيم في : (مفهوم النزاع ، مفهوم الهوارة ، مفهوم القانون ، مفهوم العرف ، مفهوم القبيلة،مفهوم الضبط الاجتماعي ، مفهوم الثقافة) وناقش الباحث في الجزء الثاني من هذا الفصل بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني : ــ الضبط الاجتماعي ودوره فى تنظيم المجتمع .

واستعرض الباحث في هذا الفصل أهمية الضبط الاجتماعي وأساليبه المختلفة .

الفصل الثالث : ــ سوسيولوجيا النزاع والبحث عن إطار نظري ملائم

واستعرض الباحث في هذا الفصل أهم المداخل النظرية ، ومنها المدخل الاثنوميثودولوجى ، نظرية الصراع ، التفاعلية الرمزية ، البنائية الوظيفية ، ثم عرض الباحث لمشكلة بحثه في ضوء البنائية الوظيفية باعتبارها التوجه النظري الذي تنطلق منه الدراسة.

الفصل الرابع : ــ الثقافة وأساليب فض المنازعات

واستعرض الباحث في هذا الفصل ، ماهية الثقافة وأهميتها في فض المنازعات ، وبعض الأمثلة الواقعية التي توضح دور الثقافة في أساليب فض المنازعات .

الفصل الخامس :ــ قبيلة الهوارة نظرة تاريخية :

واستعرض الباحث في هذا الفصل أصل قبيلة الهوارة ، والدور الذي لعبته قبيلة الهوارة في صعيد مصر.

الفصل السادس : ــ الدراسة الميدانية والإجراءات المنهجية:-

وتناول الباحث في هذا الفصل الإجراءات المنهجية و مجتمع الدراسة ، وخصائص مفردات الدراسة، من حيث السن ، والنوع ، والحالة التعليمية ، والحالة المهنية ، والدخل .

الفصل السابع : ــ العرف الهوارى وفض المنازعات :

وتناول الباحث في هذا الفصل ملامح العرف الهوارى ومبادئه ، وأهم أسباب النزاع ، وأساليب فض النزاع ، ودور المجالس العرفية في فض المنازعات ، ومستقبل العرف الهوارى من وجهة نظر مفردات البحث .

الفصل الثامن : ــ مناقشة نتائج الدراسة : وناقش الباحث في هذا الفصل نتائج دراسته في ضوء تساؤلات الدراسة ، والدراسات السابقة ، والتوجه النظري الذي انطلقت منه الدراسة ، وذلك اعتماداً على البيانات الميدانية التي تم جمعها من الميدان .

الفصل الأول

مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة

أولا : ـ مفاهيم الدراسة.

ثانيا : ـ الدراسات السابقة.

** أولاً : مفاهيم الدراسة :ـــ

لما كان من أهم خصائص البحث العلمي ، الوضوح، والدقة والتحديد، فإنه يصبح لزاماً على الباحث عند صياغته لمشكلة بحثه أن يحدد بدقة، ووضوح معنى كل مفهوم من المفاهيم العلمـــية التـــي استخدمها ، والتي يرى أنها لا تحمل معنى واحداً متفقاً عليه بالنسبة لجميع المتخصصـــين ، وعلـــى الباحث دائما أن يقوم بتحديد مفاهيمه بكل دقة ، ويقدم نوعين من الـــتعريفات لكـــل مفهـــوم من المفاهيم التي يستخدمها في دراسته،وهما التعريف المجرد ، والـــتعريف الإجرائـــي، وكل منهما يؤدى دورا هاما وضروريا في البحث العلمي ، فالتعريف المجرد للمفهوم هو همزة الوصل بين البحث الذي يجريه الباحث، وبين النظرية الإجماعية ، أمـــا الـــتعريف الإجرائـــي فهـــو الذي يحدد نوع المادة التي سيجمعها في بحثه عن طريق الملاحظات المباشرة أو غير المباشرة ، وكيفية جمعها[١]

وهنا سوف نعرض لأهم مفاهيم الدراسة على النحو التالي :ـــ

١ـــ النزاع :ـــ

ويعـــرف الـــنزاع فـــي معجـــم مصطلحات التنمية الاجتماعية بأنه" أحد أنماط التفاعل الاجتماعي ينشأ عن تعارض المصالح وهو نتيجة لتعارض مصالح الفرد ومصالح الخصم"[٢] ويعرفه سمير نعيم بأنه" ما يمكن أن تقام من أجله دعوى قضائية أو وصل بالفعل إلى مرحلة التقاضي"[٣] .

ويفـــرق أيســـتن (Ebstein) فـــي دراســـته للقـــانون العرفـــي عـــند الماليزيـــن بيـــن (النزاع) الذي يُعد توتراً ناتجاً عن ضغوط من داخل النسيج الاجتماعي ، و (الخلاف) الذي يعد تعبيراً خاصاً عن بعض حالات النزاع .

---

[١] – سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، ط ٥، مكتبة سعيد رأفت،القاهرة،١٩٨٨ ص ص ١٠٥ ، ١٠٨

[٢] – معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية ، الأمانة العامة إدارة العمل الاجتماعي ، القاهرة ، د.ت .

[٣] – سمير نعيم ، علم الاجتماع القانوني ، أم القرى ، القاهرة ، ١٩٨٩ صـــ ١٨٤ .

وأوضح أن حل خلاف معين لا يؤدى إلى حل المشكلة الأساسية التي كانت مصدراً للنزاع [1].

ومما سبق عرضه من تعريفات النزاع يمكننا أن نعرف النزاع بأنه :

خـلاف" بين طرفين يحدث نتيجة لتعارض المصالح ، أو الضغوط الاجتماعية ويتطلب تدخل طرف ثالث لحسم الصراع الناتج عن هذا الخلاف.

ويرتبط بمفهوم النزاع ، مفهوم أخر وهو أساليب حل النزاع ، ونعنى بها الأفعال التي يقوم بها فرد ، أو جماعة لفض النزاع القائم ، سواء كانت هذه الأفعال رسمية أو غير رسمية، بمعنى إن كانت عن طريق طرف ثالث مثل الوساطة ، أو كانت عن طريق المعالجة القضائية .

٢ ــ الهوارة:

هو اسم عائلي في الأردن ومصر ، و الهوارى من هور نسبة إلى الهوار مبالغة من هار يقال هار فلانا بالأمر هوراً أي اتهمه أو ظنه به ، وهار على الشيء أي حمله عليه ، وهاره عنه أي صرفه ، وهار فلانا صرعه ، وقيل أنه نسبه إلى الهوارة وهى من قبائل مصر [٢]

ولقـد اخـتلف المؤرخون في تحديد نسب الهوارة ، فالبعض يذكر أنهم عشيرة أصلها من عرب بنى عون إحدى قبائل دمنهور بالديار المصرية .

وقـيل إنهـم من عرب مصر وتنتسب إلى عرب الحجاز، وتقيم بمديرية البحيرة ومنهم الهواوير* وهم من عرب الهوارة في صعيد مصر.[٣]

ويقصـد الباحـث هنا بالهوارة : قبيلة تنتشر فيّ أرجاء المجتمع المصري ، وخاصة صعيد مصر لها مجموعة من الأعراف والتقاليد الخاصة بها ، ومنها عدم تزويج بناتها لأحد من خارجها .

---

[1] – محمد الجوهري وآخرون ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، قضايا الموضوع والمنهج ، مطبعة العمرانية ،القاهرة ٢٠٠٣ م ، ص ٤٠١ .

٢ – موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب ، معجم أسماء العرب ، مجلد ٢ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩١م.

* الهواوير عشيرة قيل اصلها من عرب الهوارة بصعيد مصر ، وتسكن فى السودان.

٣ – عمر رضا حكالة : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، الجزء الثالث .

٣ ــ القانون :

لقــد تعــددت معاني القانون بصورة كبيرة وملحوظة ، ويأتي هذا التعدد نتيجة لعمليات التفســير الخاصــة بالقوانيــن ومصــادرها الأساســية ، أو لاستخدامها حسب وجهات نظر المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، والإنسانية ، فهناك استخدامات محددة للقانون من قبل علماء الاجتماع التي تتباين بعض الشيء ، عن علماء القانون .

والقــانون في اللغة هو العلاقة الثابتة المطردة بين ظواهر الكون ، والتي تحتم حدوث أمــر معيــن كلما توافرت ظروف خاصة ، ووفقاً لهذا التعريف يكون لكل شيء قانونه الذي يحكمه ، وقانون الطبيعة هو القوة ،وقانون الأخلاق هو الخير ، وقانون المنطق هو الحق .

وكلمة قانون ليست عربية الأصل ، بل هي مأخوذة من كلمة Canon اليونانية والتي كانــت تســتخدم فــي معنى القاعدة، والقدوة، والمبدأ ، وانتقل هذا اللفظ الإغريقي إلى اللغة الفرنسية حيث استعمل على الأخص في الدلالة على المراسيم الكنسية التي أطلق عليها اسم " Canons " ثم انتقل إلى اللغة العربية وبنفس نطقه ومفهومه الأصلي ، واستعمله الفقهاء المســلمون في كثير من مؤلفاتهم ، مثل ابن تيميه في مجموع فتاويه ، وابن رشد في بداية المجتهد ، والرازي في التفسير الكبير وغيرهم ، والقانون في لغة القانونيين له معنيان :

معــنى عــام : – ويقصد به مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع ، والتــي يجــب على الكافة إتباعها عن طريق جزاء توقعه السلطة العامة على المخالف عند الاقتضاء ، وهذا المعنى العام للقانون يشمل جميع القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الناس في المجتمع ، أياً كان مصدر تلك القواعد ، تشريعاً كان أم عرفاً أم غير ذلك .

معــنى خاص : – ويقصد به مجموعة القواعد الصادرة عن السلطة التشريعية في الدولة – وهي في مصر مجلس الشعب – والمنظمة لمسألة معينة . فيقال مثلا : – قانون الإسكان أو قانون الجمارك أو قانون تنظيم الجامعات ..... الخ [1]

---

1 – محمود عبد الرحمن محمد ، المدخل إلى القانون ، الجزء الأول ، نظرية القانون ، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت .

و تعــددت معاني القانون، وتعريفاته ، بصورة ملحوظة ، ويمكننا أن نرجع السبب في ذلك إلى تعدد مصادره ، أو لاختلاف استخدامها في التخصصات المختلفة .

وفـــى طلـــيعة الأسماء التي تستحق التنويه في هذا المجال اسم " رودلف فون أهرنج " الــذي كان له نفوذ كبير على أعظم فقيه في علم الاجتماع في العالم الأنجلو أمريكي ، وهو " روسكو باوند " " Roscoe Pound " .

لقــد رأى (أهــرنج) أن القانون ليس نظاماً شكلياً للأحكام بل طريقة رئيسية في تنظيم المجــتمع ، وأن المجــتمع نفســه يــتألف من كتلة من المصالح المتنافسة ، والتى أكثرها اقتصـــادية ، ولكـــن ليســت كلها إطلاقاً ، والصدام غير المقيد بين هذه المصالح يؤدى إلى الفوضى والاضطراب .[1]

ويعرف " ويندل هولمز " القانون بأكثر من تعريف ، فتارةً نجده يعرف القانون بأنه : - " مجــرد نظــام للقســر أو الإجبار " وكأنه في ذلك يرد القانون بكل معانيه إلى القوة، أو أن معيار القيم لابد أن تسانده القوة .

بينما يعرفه تارةً أخرى بأنه " التنبؤ بما ستفعله المحاكم وما تلتزم به ".

على حين نجد أن (روسكو باوند) قد ذهب إلى أن القانون هو علم الهندسة الاجتماعية الذي يتحقق من خلاله تنظيم العلاقات الإنسانية في المجتمع المنظم سياسياً ، ويعبر عنه في أحــيانٍ أخرى بأنه " الضبط الاجتماعي عن طريق الاستخدام المنهجي المطرد لقوة المجتمع المنظم سياسياً " .

---

1 – دينيس لويد ، فكرة القانون ، تعريب سليم الصويص ، مراجعة سليم بسيسو ،سلسلة عالم المعرفة ، صفر ١٤٠٢ هـــ ، نوفمبر ١٩٨١ م ؛ ص٢٤٧،

غير أن بعض العلماء المحدثين حاولوا تعريف القانون من خلال الموضوعات التي يهتم بهـا الفقهـاء في دراساتهم ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، نجد أن " هارث " يشير إلى ثلاثة موضوعات للتعبير عن القانون وهى : -

١ـ الكيفية التي يرتبط بها القانون بالنظام الاجتماعي العام ، والتي يعمل بها لدعم هذا النظام.

٢ـ العلاقة بين الالتزام القانوني ، والالتزام الأخلاقي .

٣ـ تحديد القواعد وتحديد ما يعتبر القانون مسألة قواعد .

أمـا سـتيرن " Stern" يعـرف القـانون مـن خـلال بعض صفاته الخاصة على أنه " كـل مركـب يتضمن مجموعة من المعايير الاجتماعية التي تنظم السلوك الإنساني " كما وصف ستيرن هذه المعايير بأنها ذات طابع اجتماعي لها خصائص القهر والإجبار [١].

ويعرف فيبر القانون بأنه "مجموعه من المعايير خارجه عن نطاق الأفراد ، وذات تأثير قهري ملزم عليهم وعلى أفكارهم وأفعالهم".[٢]

ومما سبق من عرض التعريفات الخاصة بالقانون يمكننا أن نحدد إشكالية هامة، وهى أن هـذه التعريفات تتضمن بداخلها كثيراً من المعاني التي يصعب تحديد ما هو قانوني ، وما هو غير ذلك .

ولقـد أوضـح العديـد من علماء الاجتماع ، و الأنثروبولوجيا أن التركيز على القانون بوصفه مجموعة من القواعد ، أو على الفلسفات القانونية، أو على المفاهيم بوصفها مفاهيم مسـتقلة ، يفضي بنا إلى تجاهل جوانب التطبيق في العملية القانونية ، وهى العملية التي لا توجـد في القانون في ذاته ، بل تشكل جزءا من سياقه الاجتماعي والثقافي ، لذا فإن الكثير مـن النظريات الاجتماعية لا تركز على القواعد القانونية في حد ذاتها ، بل تركز على عملية النزاع ، وهى العملية التي تتضمن صياغة أشكال النزاع ، والتعبير عنه ، وإدارته ، وحله .

---

[١] - محمود أبو زيد ، علم الاجتماع القانوني ، الأسس والاتجاهات ، الطبعة الثانية ، مكتبة غريب ، القاهرة ،١٩٩٢ م ،ص٣٢.

[٢] - جورج ريتزر، رواد علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٣م ص٢٧٩.

واهتمـــت الدراســـات الأنثروبولوجية بتفسير الارتباطات التنظيمية الاجتماعية للأشكال المختلفة من مواقف تسوية النزاع مثل التحاشي ، والعرافة ، والامتحان الإلهي (الشعائري) والوساطة ، والمفاوضة أو التفاوض ، والتحكيم ، والحكم القضائي .

فالتحاشـــي على سبيل المثال يعبر عن موقف تسوية نزاع لا يرتبط – نسبياً – بحدود اجتماعـــية معيـــنة ، ولا يشـــهد تطوراً ملموساً لوسائل الضبط الاجتماعي كما هو الحال في مجتمعات الصيد والجمع .

أمـــا الحكـــم القضائي فيمثل نمطاً من القانون الرسمي الخاص بالضبط الاجتماعي الذي تطور مع تزايد تقسيم العمل ، وتزايد التدرج الطبقي الاجتماعي ، ونمو البيروقراطية .

ولقـــد ثـــار جـــدل كبـــير فـــي علـــم الأنثروبولوجيا حول تعريف القانون من المنظور الأنثروبولوجـــي، وحول ما إذا كان مصطلح القانون يمكن أن يتسع بحيث يشمل المجتمعات التـــي لـــم تتطور فيها المؤسسات القانونية المتخصصة ، أو تلك التي لم تكن فيها مثل هذه المؤسسات القانونية قائمة أصلاً .

لـــذا يـــرى " مالينوفسكى" أن القانون البدائي هو القواعد التي تلجم الأهواء البشرية ، ومن ثم يساوى بين القانون والإلزام الاجتماعي ، والضبط الاجتماعي .

لكن " ريدفيلد " وآخرون يرون أن هذا التعريف أوسع مما يجب ، لذا يجب قصره على المؤسسات ذات القانون ، أو قواعد السلوك المرتبطة بأشكال النزاع .

وتتضـــمن هـــذه القواعد أشكال الاتفاق المرتبطة بتسوية الصراع ، والوساطة وقواعد التعويض ، والعقوبات العرفية ... الخ [1] .

وعلـــى الـــرغم من كثرة التعريفات المقدمة للقانون، إلا أنه من الصعب تحديد تعريف يكـــون مقبولا لدى كل من علماء الاجتماع ، و الأنثروبولوجيا ، ورجال القانون ، وذلك لأن كلا منهم يعرّفه حسب اهتمامات تخصصه .

---

[1] - محمد الجوهري وآخرون ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، مصدر سابق صـ ٤٠٢.

وعلى الرغم من ذلك يمكننا أن نوضح بعض الأمور الهامة في تعريف القانون وهى :

١ـ أن القانون هو مجموعة من القواعد والمعايير التي توجد في المجتمع

٢ـ هذه القواعد تنظم سلوك الأفراد وتعمل على توازن المجتمع .

٣ـ تتميز هذه القواعد بخاصيتي القهر والإلزام ، وذلك حتى يتسنى لها تحقيق الضبط الاجتماعي في المجتمع .

٤ـ يعد القانون وسيلة يحافظ بها المجتمع على كيانه ووجوده .

مما سبق عرضه يمكننا القول أن القانون يسعى إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع ولكن هل يسعى القانون إلى خلق مجتمع مثالي ؟ مجتمع لا يحدث فيه صراع ونزاع؟

الإجابة بالطبع لا ، لأن القانون يسعى فقط – إلى ما يمكنه القيام به – وهو حفظ النظام داخل المجتمع ، أو إعادة التوازن إلى المجتمع ، أو مقاومة الانحراف، والخروج عن قواعد ومعايير المجتمع ، هذه هي مهمة القانون (سواءً كان رسمياً أو عرفياً).

معنى ذلك أن القاعدة القانونية تسعى إلى تنظيم ما هو كائن ، بعكس القاعدة الأخلاقية التي ترغب في تحقيق ما ينبغي أن يكون .

ولا يعنى الاختلاف بين القانون والقاعدة الأخلاقية أن هناك انفصالاً بينهما ، وإنما يعنى أن القانون يحتاج إلى التوفيق بين الأخلاق السائدة ، والنظام القانوني .

و على هؤلاء المسئولين عن تطوير النظام القانوني أن يكونوا على اتصال وثيق بجوهر النظام الداخلي للمجتمع ، لأن لكل مجتمع متماسك نمطه الثقافي الذي يقرر أيديولوجيته المختلفة .

ولقد فسر " باوند " العملية القانونية باعتبارها شكلاً من أشكال الرقابة الاجتماعية تجرى من خلالها عملية فحص ، أو مراقبة ، أو قبول ، أو رفض المصالح المتنافسة ، والمتصارعة. [1]

---

[1]ـ دينيس لويد ، فكرة القانون ، مرجع سابق صـ ٢٥٠ ، ٢٥١ .

وقد أثار اهتمام باوند مسألتين خاصتين وهما : -

الأولى : - كيف يمكن تصنيف مختلف المصالح المتنافسة للحصول على الاعتراف القانوني بها وتحديد العلاقة بينها ؟

الثانية : - كيف يمكن للمحاكم أن تحل النزاعات بينها ، وما إمكانية تحسين الإجراءات التي إستُخدمت ولو ضمنياً ؟ [1]

ويمكننا بالنظر إلى هاتين القضيتين أن نقول أن على القانون أن يطور من نفسه لكي يكون قادراً على تصنيف المصالح المتصارعة ، وحل النزاع الحادث بسبب هذا الصراع لكي يحفظ للمجتمع توازنه .

ويعتبر القانون من وجهة نظر ماكيفر ، وبيدج :- " هو مجموعة من القواعد التي تعترف بها محاكم الدولة ، وتشرحها وتطبقها على الحالات الجزئية المختلفة ".

أما (رسكو باوند) فقد ذهب إلى أن القانون هو "علم الهندسة الاجتماعية الذي يتحقق من خلاله تنظيم العلاقات الإنسانية في المجتمع المنظم سياسياً ".

غير أن العلماء المحدثين حاولوا تعريف القانون من خلال الموضوعات الأساسية التي يهتم بها الفقهاء في دراساتهم .

وأشار هارت (Hart) إلى ثلاثة موضوعات هي :

أولا : الكيفية التي يرتبط بها القانون بالنظام الاجتماعي العام والتي يعمل بها لدعم هذا النظام .

ثانيا : العلاقة بين الالتزام القانوني والالتزام الأخلاقي .

ثالثا : تحديد القواعد ، والمدى الذي يعتبر القانون مسألة قواعد [2].

---

[1] - دينيس لويد ، فكرة القانون ، مرجع سابق صـ ٢٥٠ ، ٢٥١ .

٢ - محمود أبو زيد ، علم الاجتماع القانوني ، الأسس والاتجاهات ، ط٢ ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص ص٣٢، ٣٣.

ويرى سمير نعيم أن القانون ليس سوى وسيلة من وسائل تنظيم العلاقات الاجتماعية في مختلف جوانب النشاط الإنساني .

ولكـــنه يختلف عن غيره من الوسائل في أنه يتخذ شكلاً رسمياً محدداً ، وتقوم بوضعه هيئة" رسمية" ، كما تشرف على تطبيقه وتنفيذه هيئات متخصصة .[1]

وبالنظر إلى التعريفات السابقة للقانون نستطيع استخلاص ما يلي :-

ا- أن القانون شكلاً من أشكال الرقابة الاجتماعية على الأفراد .

ب- أن القانون مجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الأفراد ، ولها طابع الإلزام .

ج- أن القـــانون يـــتخذ شـــكلا رســـميا وتقوم بوضعه هيئة" رسمية" وتقوم بتنفيذه هيئات متخصصـــة ولكـــن هـــذا يرتـــبط فقـــط بما يعرف بالقانون الرسمي ، أما مصطلح القانون فهو يعنى بالنسبة لهذه الدراسة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في تفاعلهم بعضهم البعض ويحتكمون إليها سواء كانت رسميه أو عرفيه.

٤- الضبط الاجتماعي.

لـــم يســـتخدم مصـــطلح الضبط الاجتماعي استخداماً منهجياً إلا منذ أن نشر " روس " مؤلفه الشهير " الضبط الاجتماعي ".

و فكرة الضبط الاجتماعي ذاتها فكرة قديمة في الفكر الاجتماعي ، وذلك لأنها تنبع من مبدأ بسيط هو أن كل حياة اجتماعية ترتكز بالضرورة على نوع من التنظيم ، وأن كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعاً من الضبط .

ومـــن الواضـــح انـــه لا يوجـــد اتفـــاق عـــام بين العلماء حول معنى دقيق لمصطلح الضـــبط الاجتماعـــي ، وممـــا يـــزيد الموقف صعوبة أن علوماً أخرى كالسياسة والقانون ، والأخلاق والتربية، والاقتصاد السياسي أصبحت تستخدم بكثرة مصطلح الضبط الاجتماعي [2]

---

[1] - سمير نعيم ، علم الاجتماع القانوني ، مرجع سابق ، ص٣٣.

[2] - لمزيد من التفصيل انظر : ، السيد الحسيني : مفاهيم علم الاجتماع ، ١٩٨٦ م صــ ٢٠١

ويــرى " شــارلوت سيمور – سميث " أن الضبط الاجتماعي : – "هو مصطلح يستخدم أحــيانا باتساع شديد ليشير إلى كل أنماط التوقعات والإجبار التي ترغّب في الامتثال للعادات والتقاليد في المجتمع الإنساني [1] .

وفــي الوقت الذي نظر برنارد " Bernard " إلى الضبط على أنه مثير أو مجموعة من المثـيرات التــي تؤدى إلى استجابة محددة ، فقد عرف بوجاردوس " Bogardus" الضبط بأنه " الطريقة التي تنظم بها الجماعة سلوك أفرادها "[٢] .

ويــرى ماكــيفر " Maciver " وبيج " Page" إن الضبط الاجتماعي هو الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ويحفظ هيكله، ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل للموازنة في حالات التغير[٣] .

ومــن الواضح من خلال هذا التعريف الذي قدمه ماكيفر ، وبيج ، للضبط الاجتماعي أن الضــبط الاجتماعي عندهما هو وسيلة للحفاظ على النظام العام للمجتمع وصيانة شكله ، أما وظيفــته فتتبلور في تحقيق الموازنة للمجتمع ، في حالة حدوث التغير الاجتماعي الذي ينتج عنه نوع من الخلل الاجتماعي .

ويرى "بول لاندز" أن الضبط الاجتماعي هو " سلسلة من العمليات الاجتماعية التي تجعل الفــرد مســئولاً تجــاه المجتمع وتقيم التنظيم الاجتماعي ، وتبقى عليه وتتشكل من خلالها شخصية الفرد عن طريق تطبيعه اجتماعياً ، وتؤدى إلى تحقيق نظام اجتماعي أكمل " .

---

(1) - Chorotte Seymour -Smith - Mocmillan Dictionary Of Anthropology -Macmillan Reference Books 1992 P.259

٢ - محمود أبو زيد ، علم الاجتماع القانوني ، الأسس والاتجاهات، ط ٢ ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٩٢م، صـ ١٤٠

٣- السيد الحسيني ، مفاهيم علم الاجتماع ، مصدر سابق ، صـ ٢٠٣

ويتشابه مع هذا التعريف، التعريف الذي أورده روسك " **J.Roucek**" والذي ينص على أن الضبط الاجتماعي هو " لفظ عام يشير إلى تلك العمليات التي يتم بمقتضاها تعليم الأفراد قيماً وأســاليب معينة أو استمالتهم إليها أو إكراههم على الانصياع لها سواء كانت هذه العمليات تتم وفق خطة مرسومة وواعية أم تتم بشكل تلقائي " (1).

والضــبط الاجتماعــي هو قيود شخصية لاهتمامات النفس عن طريق وضع العمل في إطــار المكافــأة والجــزاء أو الــثواب والعقاب للتحكم في السلوك ، وكل مجتمع لدية إحدى الوسائل الرسمية أو غير الرسمية بالتعامل مع الانحراف (٢).

ويعــرف فــرحات الضبط الاجتماعي بأنه " قدرة المجتمع على حمل الأفراد على تشكيل سلوكهم على نحو معين ، تحقيقا لأهداف معينة ، ومصالح محددة ، يرى ترجيحها في مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي.

ومن الملاحظ أن أسلوب التناول السوسيولوجى لضبط السلوك يختلف عن أساليب غيره مــن العلــوم المتخصصــة الأخرى مثل علم القانون ، وعلم السياسة ، وعلم الإدارة ، وعلم الاقتصاد ، حيث يهتم كل علم من هذه العلوم بأحد جوانب الضبط السلوكي في المجتمع ، أما علم الاجتماع فيتناول ظاهرة الضبط الاجتماعي بطريقة شاملة تؤثر في جميع جوانب الحياة ، حيــث تهتم الدراسات الاجتماعية بالتركيز على ما يؤديه الضبط الاجتماعي من دور وظيفي داخــل البــناء الاجتماعي ، بالإضافة إلى ذلك فإن علم الاجتماع يحاول استجلاء العلاقة بين الضبط كعملية وبين بقية عمليات المجتمع ونظمه .

يضــاف إلــى ذلــك أن علم الاجتماع يبحث في أشكال الضبط داخل المجتمعات البشرية المختلفة لأن الضبط قد يتخذ الطابع الرسمي كالقوانين والتعليمات المحددة والعقود، كما أنه قد يتخذ الطابع غير الرسمي المتمثل في العرف ، والقوانين غير المكتوبة (٣).

---

[1] - سمير نعيم أحمد – علم الاجتماع القانوني – مكتبة أم القرى – القاهرة ١٩٨٩ م

(2)Daniel G. Bates – Cultur Anthropology – Third Edition – Mograw – Hill Publishing – Company- Newyork-1990- p – 378

[٣]- المجلة الجنائية القومية ، المجلد السابع والثلاثون ، مرجع سابق

ولقد وصف سمير نعيم أراء علماء الاجتماع الغربيين في موضوع الضبط الاجتماعي بأنها شديدة العمومية ، وأنها لا تعبر إلا عن المجتمع الغربي الذي ظهرت فيه . وأن هدف علم الاجتماع الغربي ليس هو تقديم معرفة واقعية وموضوعية بالمجتمع ، ولكنه يهدف إلى استمالة أفراد المجتمع لتبنى معايير وقيم ، وأساليب سلوكية معينة ، والانصياع لها وفقا لخطة مرسومة وواعية وتحت ستار العلم.

ويعرف سمير نعيم الضبط الاجتماعي بأنه" لفظ يشير إلى تلك الأساليب التي تلجأ إليها الجماعة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً من أجل فرض قيمها ومعاييرها ، والأساليب السلوكية الملائمة لها على الجماعات الأخرى في المجتمع ، وتضمن بها عدم المساس بمصالحها والمحافظة عليها سواء عن طريق القهر والقمع المباشرين ، أو عن طريق الاستمالة والإقناع بأن مصلحتها تتفق ومصالح الجميع في المجتمع[١]

وعلى الرغم من أن سمير نعيم يشير إلى أن هذا هو جوهر عملية الضبط الاجتماعي وأن هناك بعض الجوانب الفرعية الأخرى التي تتصف بصفة العمومية أو الثبات النسبي ، بغض النظر عن نوعية الطبقة المسيطرة ، وهذه الجوانب الفرعية مثل القيم الأخلاقية العامة، إلا أن تعريفه هذا لا ينطبق إلا على بعض المجتمعات التي تظهر فيها الفواصل الواضحة بين الطبقات ، فلو أننا نظرنا إلى المجتمعات القبلية على سبيل المثال والتي تخضع لسلطة رسمية حاكمة ، وسلطة تقليدية متمثلة في مشايخ القبائل وزعماؤها نجد أنها لا تلجأ كثيراً إلى الضبط الاجتماعي الرسمي المفروض من السلطة الرسمية ، بل تخضع لضبط اجتماعي من داخلها.

بل يمكننا القول بأن هذه المجتمعات قد لا تظهر فيها الفوارق الطبقية بصورة واضحة وأن الضبط الاجتماعي في مثل هذه المجتمعات لا يعبر عن مصالح طبقة معينة داخل هذه المجتمعات .

---

1 ــ سمير نعيم ، علم الاجتماع القانوني ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ ، ٤٦

٥- العرف :

مــن الصــعب إعطــاء تعريف دقيق للعرف ، ولكن هذا المصطلح يشير في معناه العام إلــى جمــيع الممارســات الاجتماعــية التــي لا تخضع لتقنين ، أو قانون وضعي مكتوب وإلى الاصطلاحات التي يشترك فيها أفراد الجماعة وتصبح تقليدا بينهم [١] .

تعريف العرف (عند علماء القانون)

جــرى الفقهاء في العصر الحديث على تعريف العرف بأنه "مجموعة القواعد التي درج الــناس علــيها جيلاً بعد جيل ، والتي يشعرون بضرورة احترامها خشية الجزاء الذي يوقع عليهم عند مخالفتها " .[٢]

وهــنا نجد أن قوة العرف في تكوين القواعد القانونية تعتمد على عنصرين أساسيين ، "عنصر مادي" و " عنصر معنوي"

و يتمثل العنصر المادي فيما درج الناس عليه من عادات معينة يتوارثونها جيلاً بعد جيل.

و يتمــثل العنصــر المعــنوي في شعور الناس بضرورة احترام تلك القواعد واعتقادهم بوجود جزاء يطبق على من يخالفها .

ويعرف العرف وفقاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي للقانون المدني المصري بأنه " المصدر الشعبي الأصيل الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالجماعة " .

ويعتبر وسيلتها الفطرية لتنظيم تفاصيل المعاملات ومقومات المعايير التي يعجز التشريع عن تناولها بسبب تشعبها ، أو استعصائها على النص [٣] .

ويعــرف ســمير كامل العرف بأنه : - " اعتياد الناس على سلوك معين في مسألة معينة على نحو معين لاعتقادهم بلزومه قانوناً " [٤] .

---

[١] – المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق ، المعجم العربي للعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص٢٨٦.
[٢] ـ هشام على صادق ، عكاشة محمد عبد العال ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الدار الجامعية ١٩٨٨ م .
[٣] ـ محمود عبد الرحمن محمد ، المدخل إلى القانون ، مرجع سابق .
[٤] – سمير كامل ، المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون) ١٩٩٦ م .

ويمكن تعريف العرف بأنه :- يعبر عن المادة الملزمة التي تولد الاعتقاد لدى الأفراد بأن هذه المادة ملزمة ومن يخالفها يتعرض للجزاء الذي تحدده القاعدة العرفية [١].

ويعــرفه البعض بأنه " مجموعة القواعد التي يتبعها الناس ، دون أن يتدخل في ذلك نص صادر عن سلطان الدولة ، بل تستمد قوتها من اصطلاح الجماعة عليه. [٢]

ويعــرف العرف أيضاً بأنه " اعتياد الناس على سلوك معين في ناحية معينة من حياتهم الاجتماعــية بحيــث ينشــأ لديهــم الاعــتقاد بوجــود قــاعدة ملزمة يتعرض من يخالفها لجزاء مادي [٣] .

العرف عند علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا : -

يعرف " دينكن ميتشل " العرف بقوله " إن الأعراف هي مجموعة من النماذج السلوكية التــي يجــب الالتزام بها من قبل أفراد المجتمع لما لها من أهمية تقليدية واجتماعية بالغة ، والوقوف ضد التعاليم الأساسية للأعراف يستلزم العقاب الصارم الذي يفرض على المخالفين ذلك العقاب الذي يشتق من العادات والتقاليد والرأي العام " [٤] .

ويعــرف " تايمــز " العرف بأنه " عبارة عن طائفة من الأفكار والآراء والمعتقدات التي تنشــأ في جو الجماعة ، وتنعكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال ، وما يلجأون إليه في كثير من مظاهر سلوكهم الجمعي ، ويضطر الأفراد إلى الخضوع لهذه المعتقدات لأنها تستمد قوتها من فكر الجماعة وعقائدها .

ويعــرفه أيضاً بأنه " هو اتفاق الناس على إتباع خطة معينة في مختلف ألوان النشاط الاجتماعــي ، مــع إحساسهم بضرورة هذه الخطة كقاعدة قانونية تستخلص من واقع حياة المجتمع " .[٥]

---

١ - محمود سلام زناتي ، نظم العرب القبلية ، الجزء الأول ، ١٩٩٣ صـــ ٧ .

٢ - عبد الحميد الحفناوى ، أحمد إبراهيم حسن ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٩٢.

٣ - محمد رفعت الصباحي ، وآخرون ، المبادئ العامة للقانون ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٣١

٤ - دينكن ميتشل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة ، بيروت ، د.ت .

٥ - نوبل تايمز ، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، ترجمة غريب سيد أحمد ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ١٩٩٧ صـــ ١٧٨ ، ١٧٩ .

ويعرف المعجم العربي للعلوم الاجتماعية العرف بأنه " مصطلح يشير في معناه العام إلى جميع الممارســات الاجتماعــية التي لا تخضع لتقنين ، أو قانون وضعي مكتوب ، وإلى الاصطلاحات التي يشترك فيها أفراد جماعة ، وتصبح تقليداً بينهم ، وتلقن للفرد حتى تصبح عادة لديه " .

وفــى تعــريف حديــث يقــول (جلن) "Gillin " " إن العرف سلوك يخضع للأسلوب الجماعي في تكوينه وتلقينه ، وتوارثه من جيل إلى جيل " [1]

وممــا سبق يمكننا تعريف العرف بأنه " تلك القواعد النابعة من الأفراد ، والتي تنظم سلوكهم وتوجهه ، وهى قواعد غير مكتوبة غالباً ، وتُمارس بين الأفراد بطريقة غير رسمية أو يتوارثونها جيلاً بعد جيل ، وتكتسب شرعيتها من قبول الأفراد لها " .

ومن الملاحظ أن معظم تعريفات العرف تدور حول هذا المعنى ويمكننا أن نستخلص مما سبق مجموعة من العناصر المشتركة التي تميز العرف وهى على النحو التالي : -

ا- اعتراف الجماعة به واعتباره محدداً لسلوكياتهم .

ب - يتصف العرف بالقهر والإلزام، أي أنه يلزم الأفراد باتباعه .

ج - يتصف العرف بالاستمرارية إلى وقت طويل عن طريق توريثه ، وانتقاله عبر الأجيال .

د - لا يصــدر العرف من جهة رسمية فى الدولة ، وإنما يصدر ويتكون من ضمير الجماعة ويعبر عن حاجات هذه الجماعة ومشكلاتها .

م- يعتبر سمة تتميز بها المجتمعات التقليدية مثل القرية والقبيلة .

و - يمثل العرف مصدراً هاماً من مصادر القانون الرسمي .

٥- مفهوم القبيلة:-

ويــرى "دافيد بوبينو" أن القبيلة عبارة عن"جماعة اجتماعية تتكون من اثنين ، أو أكثر من العشائر، وتوجد بينهم صلة قرابة، ولهم ثقافة مشتركة، وإقليم مشترك، ولغة مشتركة" [2]

---

[1] - المعجم العربي للعلوم الاجتماعية ، مرجع سابق، صـ ٢٨٦ .

(2)David Popenoe “Sociology” Prentice-Hall-3Ed-Newjersey -1971-p-571.

ويـــرى" فيرشـــلد" أن القبـــيلة عبارة عن جماعة اجتماعية عادة ما تتضمن مجموعة من العشـــائر أو الجماعـــات الفرعـــية التي تتميز بملكية إقليم محدد، ولها لهجة محددة وثقافة متجانسة (١)

ويـــتفق" فـــورد" مـــع التعريفات السابقة ، حيث أنه يرى أن القبيلة عبارة عن جماعة اجتماعية، تتكون من اثنين أو أكثر من الوحدات مثل البدنات أو القبيلة، وهذه الجماعة تشغل عموما منطقة جغرافية مشتركة ، وتتحدث لغة مشتركة وتشترك في ثقافة معينه (٢)

ويـــرى"لينســـكى" أن مفهـــوم القبـــيلة مفهوم عام للناس الذين يتحدثون لغة مشتركة ، ويمتلكون ثقافة مشتركة تميزهم عن الآخرين ، ويعرفون أنفسهم باسم مميز (٣)

ويرى" جولد" أن القبيلة نسق من المنظمات الاجتماعية ، والتي تشتمل على العديد من الجماعات المحلية، وتشتمل على منطقة مشتركة، ولها لغة مشتركة وثقافة مشتركة(٤).

وممـــا سبق يمكننا أن نستخلص مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في القبيلة ويمكن صياغتها على النحو التالي:-

ا - جماعة اجتماعية تتكون من مجموعة من العشائر أو الفروع.

ب - توجد بين أفراد هذه الجماعة صلة قرابة.

ج - هذه الجماعة لها ثقافة مشتركة ، ولغة مشتركة، وإقليم مشترك، واسم يميزها عن الجماعات الأخرى .

---

(1)Henry Pratt Fairchild – Dictionary of Sociology – and Related Sciences – Newjersy – 1984 – p-324.
(2)Tomas Ford – Dictionary of Modern Sociology – Newjersey -1974- p-334
(3) Gerhard Lensski – and Others – Human Societies –Anintroduction to Macro Sociology – 1995–p- 464
(4) Julius Gould - William –Iokoolbo Adictioary of Social Sciences – Tailstock publications – London – 1964 – p - 72

٦- مفهوم الثقافة :

بدايـــة يجــب أن نشير إلى أن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وضعوا عدة تعريفات لمفهوم الثقافة ، وسوف نستعرض مجموعة من هذه التعريفات ويعتبر أشهر هذه التعريفات المقدمـــة لمفهـــوم الـــثقافة هو تعريف العالم الأنثروبولوجي البريطاني تايلور " Edward Tylor " حيــث حـــدد" تـــايلور" مفهوم الثقافة بقوله " إنها ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والتقاليد والعادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع " .

وعلـــى الـــرغم مـــن شهرة هذا التعريف واتساع مشتملاته ، إلا أن البعض ينتقده على أســـاس أنـــه قاصر وناقص ، إذ أنهم ينظرون إلى هذا التعريف على أنه لا يزيد عن مجرد قائمـــة بمحـــتويات الـــثقافة ، ويرى هؤلاء الرافضون لهذا التعريف أن الثقافة هي تنظيم " Organization" قبل أن تكون محتوى[١].

و الـــنقد الموجه لتعريف تايلور للثقافة هو نقد مبالغ فيه إلى حد كبير ، حيث أن تعريف تايلور للثقافة لا يعد قائمة لمحتويات الثقافة فقط ، بقدر ما هو يعبر عن بناء متكامل يتضمن مجموعة من العلاقات التي تربط بين هذه المحتويات ، حيث أنه جمع بين كل هذه المحتويات بعلاقة " الكل المعقد " ، وأي كل معقد لابد أن يتضمن شبكة من العلاقات الداخلية التي تربط بين أجزاءه .

ويعـــرف (محمـــد الجوهري) الثقافة بأنها عبارة عن " مركب من أساليب الشعور والفكـــر والسلوك الذي يميز بين مجموعة من الناس ويتوارثونه جيلا بعد جيل وترتبط تلك العناصـــر ببعضها بعلاقات تفاعل وتأثير متبادل ويؤدى كل عنصر منها وظيفته الخاصة في إطار الثقافة الكلية للمجتمع "[٢]

---

[١] - لمزيد من التفصيل انظر : ، قباری محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٨٢

[٢] - محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الحادي والعشرون – دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية (د. ت) صـ ٩٧

ويعرفها أيضاً بأنها " شبكة مركبة من الأنماط والموضوعات الأساسية التي تمثل بصفة عامة مجموع ما تعلمته البشرية" (١)

ويرى محمد الجوهري أن مصطلح الثقافة يمكن أن يستخدم في المعاني التالية : -

١- للدلالة على أساليب الحياة أو مخططات الحياة المكتسبة بالتعلم.

٢- للدلالـــة علـــى أساليب الحياة الخاصة بمجموعة من المجتمعات التي يوجد بينها قدر من التفاعل .

٣- للدلالـــة على أساليب السلوك الخاصة بشريحة أو شرائح معينة داخل مجتمع كبير على درجة من التنظيم المعقد .

ويذكـــر " علـــى ليلة " تعريفاً للثقافة يقول فيه " إن الثقافة هي مجموعة القيم والأفكار التي تشكل نسقاً رمزيا يوجه التفاعل الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية" (٢).

ويعـــرف (بوتومور) الثقافة بأنها " المظاهر الفكرية للحياة الاجتماعية " ويرى بوتومور أن الثقافة وفقاً لهذا التعريف تتميز عن العلاقات الواقعية وأشكال العلاقات المختلفة التي تنشأ بين الأفراد(٣).

وهـــناك تعريف آخر للثقافة يعرفه " مارفن هارس " ينص على أن الثقافة هي " التقاليد المكتســبة اجتماعــيا ، وأســاليب الحياة أو المعيشة لدى أفراد المجتمع ، وتشمل الأساليب النمطية المتكررة للتفكير ، والشعور، والفعل (بمعنى السلوك) .

ويعترف "هارس" بأن هذا التعريف يتبع نفس التعريف الذي أورده "تايلور" .

ويضيف " هارس " أن الثقافة حسب مفهومها الإثنوجرافي الواسع هي : " ذلك الكل المركب الـــذي يشـــمل المعرفة والعقائد والفهم والأخلاق والقانون والعرف ، وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع " (١) .

---

١ - محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنميه ، مرجع سابق صـــ ١٠٠

٢ - على ليله : ثقافة الشباب ، دراسات مصريه في علم الاجتماع ، الفصل الثالث عشر ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ م ص ٨١.

٣ - بوتومور : تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق وتقديم محمد الجوهري وآخرون ، ط ٥ ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الرابع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١م

و قام كروبر ، و كلاكهون بفحص ما يزيد على مائة تعريف من التعريفات التي قدمها الأنثروبولوجــيون للــثقافة ، ولم يجدا من بينها تعريفاً مقبولاً وأوضحا أن وجه القصور في كثير من التعريفات ، أنها لا تميز بوضوح بين المفهوم من ناحية ، والأشياء التي يشير إليها مــن ناحية أخرى ، وإن كانت السمة المشتركة لمعظم تعريفات الثقافة هي أنها تكتسب عن طريق التعلم ، وأن هذا يرتبط بجماعات اجتماعية أو مجتمعات معينة .

ويعرف كلاكهون الثقافة بأنها "جميع مخططات الحياة التي تكونت على مدى التاريخ ، بما في ذلك المخططات الضمنية والصريحة والعقلية واللاعقلية ، وهى موجودة في أي وقت كموجهات لسلوك الناس عند الحاجة "[٢].

ولقد قدم كروبر وكلاكهون من خلال كتاباتهما بعض الاقتراحات التي تتعلق بمضمون وجوهر الثقافة وهى : –

الاقــتراح الأول : – وهــو أن الثقافة هي المعرفة المكتسبة للتصرفات والأفعال والأنشطة ، والاتجاهات والمشاعر ، والاعتقادات ، وتهذيب النفس والأهداف ، وكافة الموجهات المرتبطة بالتكيف مع وظائف الثقافة .

الاقتراح الثاني : – وهو كيف يمكن لهذه المعاني والقيم الثقافية أن تضاف إلى الحياة ، وذلك مــن خــلال عملــيات الإدراك والتقدير ، للقيم المتناقلة بين الأفراد ، والتي من خلالها تنشأ مظاهر التكيف والانتقال الثقافي التقليدي من جيل إلى آخر[٣].

وبهذه الاقتراحات نجد أن كل من كروبر وكلاكهون قد جعلا الثقافة تتضمن كافة الأشياء المكتســبة والموروثة والمتناقلة عبر الأجيال من معرفة وأفعال وأنشطة وأهداف واتجاهات ومشاعر ، وقيم ، واعتقادات ..... الخ .

---

[١] - " مارفن هارس " ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، ترجمة السيد أحمد حامد ، الجزء الأول ١٩٩٠ م (لم يحدد مكان النشر)

[٢] - محمد الجوهري ، الأنثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الثالث والثلاثون ، دار المعارف ، ط ٢ القاهرة ١٩٨٠ م ص٦٣

[٣] - محمد عباس إبراهيم ، الثقافات الفرعية-دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٩٧م، صـ ١٠١

وفى ضوء التعريفات المقدمة للثقافة والتي نعتقد أن معظمها قد خرج من عباءة تعريف تايلور للثقافة والذي أورده في كتابه المكون من جزئين عن " الثقافة البدائية " .

" primitive culture " والـــذي سبق أن عرضنا له في التعريفات المقدمة للثقافة والذي جاء فيه أن الثقافة هي ذلك الكل المركب أو الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخـــلاق والقانون والعادات والعرف، وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع .

ويصنف مصطفى النشار التعريفات التي قدمت للثقافة على النحو التالي :

- تعـــريفات اهتمـــت بالحصر والوصف مثل التعريف الذي قدمه فرانز بواس " F.Boas " والذي اعتبر فيه أن الثقافة تتضمن كل مظاهر العادات الاجتماعية في المجتمع المحلى ، واستجابات الأفراد نتيجة لعادات الجماعات التي يعيشون فيها.
- ومـــنها تعريفات اهتمت بالبعد التاريخي للثقافة كالتعريف الذي قدمه رالف لينتون وركز فيه على التراث الاجتماعي من الثقافة .
- ومـــنها تعـــريفات نظـــرت إلـــى الـــثقافة على أنها أسلوب معين في الحياة تحدده البيئة الاجتماعية مثل التعريف الذي قدمه كلينبرج " D. Klinberg " .
- ومـــنها تعـــريفات ذات طابع نفسي تركز على جوانب معينة من التكيف والتعلم والعادات مـــثل الـــتعريف الـــذي قدمه فورد " C.S Forde" واعتبر فيه أن الثقافة " تتكون من الأساليب التقليدية لحل المشكلات ، وهى تمثل مجموعة الاستجابات المقبولة التي حققت نجاحاً " .

– ومنها تعريفات ذات طابع معرفى حيث أنها تعرّف على حد تعبير حامد عمار بأنها "جملة الأفكار والمعارف والمعاني والقيم والرموز والمشاعر والانفعالات التي تحكم حياة المجتمع في علاقاته مع الطبيعة والمادة وفى علاقات أفراده ببعضهم وبغيرهم من المجتمعات" (1)

---

1 - مصطفى النشار ، في فلسفة الثقافة ، دار قباء ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م صـ ٧٨ ، ٧٩

وهـنا نجـد أن بعض المفكرين يقصرون كلمة الثقافة على الأمور المعنوية في المجتمع كالآراء والمعتقدات والمعارف والنظريات .... الخ ، ويطلقون لفظ حضارة على كل ما يتعلق بالناحية المادية في المجتمع ، وهى التي تتمثل في المخترعات والابتكارات والتنظيمات التي يلجأ إليها الإنسان لدعم كيانه الاجتماعي وتحقيق أهدافه [1] .

ويـرى جـيدنز أننا حينما نستخدم مصطلح الثقافة في أحاديثنا اليومية فإنه يأتى غالباً مرادفاً " للملكات العليا للعقل " كالفن والأدب ، والموسيقى ، والرسم ، وكما يستخدمه علماء الاجـتماع (على حد تعبير جيدنز) فإنه يتضمن بعضاً من هذه الأنشطة ، بل إنه يتجاوزها. والـثقافة مفهـوم متسع جداً يستخدمه بعض علماء الاجتماع ليتعرفوا على الناس طبقا لما يؤمنون به ، وما يعرفوه ، وكيف يتصرفون أو باختصار فإن كل شيء يتعلمه الإنسان هو ثقافة [٢].

ويشـير مصـطلح الثقافة عند جيدنز إلى أساليب حياة أعضاء مجتمع ما، أو جماعات داخـل هذا المجتمع ، حيث تصف طريقة لبسهم ، وعاداتهم في الزواج ، وحياتهم العائلية ، وأشكال العمل ، والاحتفالات الدينية ، وأوقات الفراغ .

ويغطـى المصـطلح أيضـا السلع التي يبتكرونها والتي تصبح ذات أهمية لهم ، مثل الأقواس ، والأسهم ، والمحاريث ، والمصانع ، والآلات، والكمبيوتر ، والكتب ، والمنازل[٣]

ويعـرف جـون بـيزانز الـثقافة بأنها " كل معقد يحوى المعارف والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعادات وكل ما يكتسبه الإنسان كعضو في المجتمع "[٤] .

ويمكن تعريف الثقافة بأنها ذلك الكل المركب من العناصر المادية (مثل الأدوات والآلات) والعناصـر الروحية (اللامادية) (مثل العادات والتقاليد والأعراف والاتجاهات ...... الخ) والتـي تؤثـر في سلوك الفرد وتحكم تفاعله وعلاقاته مع الآخرين ، ومع البيئة التي يعيش

---

[1] - فاروق محمد العادلى ، الأنثروبولوجيا (مدخل اجتماعي وثقافي التكامل لإنتاج المواد الثقافية ١٩٩٧ م صـ ٧٣

[2] - Rodney Stark- Sociology – Wads Worth – California , 4Ed , 1992 , P- 40

[3] - Anthony Giddens , Sociology - Second Edition . Cambridge 1993 p .31

[4] - Bizanz John and Others - Modern Society - Prenticall - Network -1975 - p.47

فيها، سواء كانت هذه الأشياء موروثة أم مكتسبة ما دامت تحدد نوعية الحياة وأسلوبها في المجـتمع ونحـن نسلم بأن لكل مجتمع من المجتمعات ثقافته الخاصة التي تنبع من داخله ، وتتشكل وفقاً لظروفه، والتي تختلف في مضمونها عن ثقافة أي مجتمع آخر .

و تأثـر أفـراد مجـتمع مـا بثقافة مجتمع آخر فهذا لا يعنى انهيار ثقافتهم وإحلال الثقافة الجديدة محلها ولكن قد تستفيد هذه الثقافة من الثقافات الأخرى ولكنها لن تندثر .

ولقد كان مفهوم الثقافة في القرن التاسع عشر يستخدمه الأوربيون لكي يشرح عادات الناس في الإقليم الذي جاءوا لاحتلاله ، أما الآن فإن الثقافة تستخدم لتشرح لماذا لا تندمج الأقلية والجماعات الهامشية بسهوله في كيان المجتمع .[١]

ويفـرق ديفيد بوبينو بين التصورات الخاصة بالثقافة ، والمجتمع حيث يرى أن الثقافة تشير إلى القيم ، والأفكار التي تعطي معنى للبناء الاجتماعي للإنسانية ، بينما يشير المجتمع إلـى جزء من البناء الاجتماعي يتضمن القيم ، والأفكار الأساسية ، وهكذا فان بؤرة دراسة ثقافة الجماعات ليست في البناء الاجتماعي للجماعة .

ولكن في القيم والأفكار التي تشكل البناء الاجتماعي وتعطيه معنى ، ودراسة المجتمع أو البـناء الاجتماعـي للجماعـة في جانب آخر تهتم في المقام الأول بشكل التنظيم أو التفاعل المركب في ضوء الخلفية الثقافية [٢].

---

[1] - Ales Andro Durant , Linguistic Anthropology , The Press Syndicate of The University of Cambridge , First Published 1997 , P, 23

[2] - David bobenoe , sociology , prentice, Hall,inc. , Englewood cliffs, new jersey , 1997 , p.75

** ثانياً: الدراسات السابقة.

ســـوف يستعرض الباحث بعض الدراسات المرتبطه بموضوع دراسته فى ضوء محورين:-

المحور الأول :- دراسات اهتمت بدراسة الضبط الاجتماعي :-

١- دراسة مصطفى مرتضى : " العصبية وبناء القوة في قرية مصرية" (١)

مشكلة الدراسة :-

حـــاول الباحث في دراسته إيضاح العلاقة التي تحكم ظاهرة العصبية وبناء القوة ، وما يتبعها من متغيرات تحكم كثيراً من هذه الظواهر مثل (التمثيل السياسي _ فض النزاعات _ ظاهرة الثأر) كذلك حاول الباحث (على حد تعبيره) فهم الجانب الثقافي السائد والذي يحوى قيم ، ومظاهر العصبية كما تبدو فى المعتقدات ، والعادات ، والتقاليد ، والقيم السائدة ، في مجـــتمع الدراسة ، كما حاول الباحث أيضا فهم العلاقة بين العصبية والثأر ، والأسس التي تستند عليها العصبية ، وتأثيرها على البناء الاجتماعي .

تساؤلات الدراسة:

أ - مـــا هي الأسس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تستند عليها العصبية بقرية الدراسة ؟

ب - مـــا شكل العلاقة بين ظاهرة العصبية وبناء القوة بمجتمع الدراسة ، وما محددات تلك العلاقة ؟

ج - ما هي التغيرات التي طرأت على العصبية نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والهجرة إلى الدول النفطية كأحد أبرز الظواهر المجتمعية منذ مطلع السبعينات ؟

د - مـــا العلاقـــة بيـــن ظاهرة العصبية والثأر ؟ وهل تلعب العصبية دوراً مؤثراً فى هذه الظاهرة ؟

١- مصطفى مرتضى على محمود ، العصبية وبناء القوة في قرية مصرية ، دراسة أنثروبولوجية فى إحدى قرى مدينة الأقصر، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ١٩٩١

عينة الدراسة :-

وقـد قام الباحث باختيار أربع عشرة حالة ممثلة لتسع عصبيات وخمس حالات للقيادات وممثلي بناء القوة بقرية العشى، مدينة الأقصر.

أساليب وأدوات الدراسة :-

استخدم الباحث بعض الأساليب والأدوات في دراسته هذه وهى أسلوب دراسة الحالة والأسلوب الأنثروبولوجي، كما استخدم الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات كأدوات للدراسة

نتائج الدراسة:

أ- تبين من الدراسة ظهور بعض سمات التمفصل ، والتعايش بين أسلوبين من أساليب ممارسة السلطة، وبناء القوة داخل المجتمع المصري، بصفة عامة والريفي بصفة خاصة ، وهما الأسلوب الرسمي (المتمثل في الأجهزة الحكومية القضائية التنفيذية) والشكل التقليدي منه (العمدة وشيخ البلد) والذي يعتبر القانون الوضعي هو المحدد الأساسي له كأسلوب من أساليب الضبط الاجتماعي ، في مقابل الأسلوب غير الرسمي المتمثل في سلطة العادات والتقاليد ، والقيم، والعرف ، كبار السن ، ورجال الدين كوسطاء لتحقيق الضبط الاجتماعي .

ب- تبين من الدراسة أن هناك محددات ومعايير لتشكل العصبية وبناء القوة ، حيث أنه في كل فترة تاريخية كان هناك علاقة بين الانتماءات الاقتصادية، والتحالفات ، والتكتلات القرابية وبين الاستحواذ على السلطة ، واستحواذ العصبية على أبنية القوة .

ج- أوضحت الدراسة أن العصبية موروث تاريخي ، ساعد على وجودها تاريخياً وجود الدولة المركزية ، و استمرار الأوضاع الاقتصادية والأنظمة الاجتماعية، لتعيد إنتاج نفسها في ظل فائض إنتاجي محدود لم يفرز أي تمايز طبقي، وفى ظل أوضاع اجتماعية تُقدم على سلطة العصبية وعلى التحالف القرابى ، ولقد استفدنا من هذه الدراسة حيث أنها أوضحت دور العصبية في بناء القوة وهذا يجعلنا نأخذ في اعتبارنا دور العصبية في الهوارة، وما تلعبه هذه العصبية في المنازعات وطرق حلها .

٢- دراسة محمود أبو زيد : ــ الشائعات والضبط الاجتماعي :-

(دراسة سوسيومترية في قرية مصرية)[1]

*- اهتمــت هــذه الدراســة بتحديد مدى كفاية الشائعة كعامل من عوامل الضبط الاجتماعي وانطلقت هذه الدراسة من مجموعة فروض بهدف اختبار هذه الفروض ، وكان مضمون هذه الفروض على النحو التالي :-

١- تفقــد الســنن والأعــراف فاعليتها كعوامل للضبط الاجتماعي في حالة تعثر العملية الاتصــالية ، وعــدم اتســاقها وفى هذه الحالة أيضا تفقد القاعدة القانونية فاعليتها كعامل من عوامل الضبط الاجتماعي .

٢- كلمــا زاد تكــامل العلاقــات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة ، زادت درجة التماسك بينهم، ومن ثم برز دور الشائعات كعامل ضبط اجتماعي غير رسمي .

٣- هــناك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية كالسن، والجنس، والمستوى ، الاقتصادي ، وبين كيفية التعامل مع الشائعات والاستجابة لها .

٤- هــناك علاقــة طــردية بين أشكال معينة من الشائعات، ودوافع الناس واهتماماتهم المعينة في أوقات معينة، وتحت ظروف معينة .

٥- العلاقة بين الشائعة في القرية وبين التغير الاجتماعي ترتبط بالعديد من العوامل مثل تأثــير الجماعة المرجعية وتأثير النسق الاجتماعي ذاته ، وما يسود هذا النسق من قيم ومعايير .

- أما عن المجال الزمني للدراسة فقد أجريت هذه الدراسة عام ١٩٧٤ والمجال الجغرافي كــان قرية (الأبقعين) مركز حوش عيسى محافظة البحيرة واختار الباحث مؤسسة الأهرام الصحفية لتكون ممثلة للمجتمع الحضري .

---

[1]- محمود أبو زيد ، دراسات في المجتمع المصري : الشائعات والضبط الاجتماعي دراسة سوسيومترية في قرية مصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٨٠م .

- أما عن عينة هذه الدراسة فقد تمثلت في (٣٤,٤) رجلا ، (٣٦) امرأة بالنسبة للقرية ، وتمثلت في (٢٢٤) شخصاً للمؤسسة وذلك بطريقة عشوائية .

- أما فيما يتعلق بالجزء المنهجي للدراسة فإن الباحث في دراسته هذه اعتمد على الاختبار السوسيومترى ، والذي جاء في صورة استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات

- نتائج الدراسة :-

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :-

أ- أن المجتمع القروي يقوم على الروابط المباشرة بين الجماعات المحلية التي تكون هذا المجتمع ، وخاصة الروابط العائلية ، ويرتبط بذلك وجود علاقة طردية بين شدة الشائعة ، ودرجة علاقات الألفة التي تقوم بين الأفراد ، وتبدأ الشائعة انتقالها إلى المجتمع في إطار هذه العلاقات ، ومن هنا اعتُبرت القرابة القناة الرئيسية ، لانتقال الشائعة في القرية ، وذلك على العكس مما في المدينة ، التي تضعُف فيها الرابطة القرابية.

ب- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين طرق التربية والتنشئة الاجتماعية المستخدمة في القرية ، وبين شدة الشائعة وانتشارها ، فالطفل لا يزال يستخدمه الوالدان ، وخاصة الأم كوسيلة للتعرف على ما يحدث لدى الجيران ، وأيضا كوسيلة لنقل المعلومات والأخبار .

ج - أوضحت الدراسة أن الشائعات تحتل مكاناً ملحوظاً في نسق الضبط الاجتماعي في القرية لدرجةٍ تصل معها إلى أن تكون أداةً رئيسية للضبط ، حيث تتدخل في تحديد اتجاهات الأفراد ، وإقرار سلوكهم ، وإيجاد التوافق المطلوب في حالة خروجهم عن القيم السائدة .

٣-دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك في سيناء [1]

مشكلة الدراسة : -

تتناول مشكلة هذه الدراسة طبيعة الضبط الاجتماعي في المجتمع السيناوى بالتركيز على طبيعة القانون العرفي ، باعتباره أحد أهم قوى الضبط الاجتماعي التقليدي في المجتمع السيناوى لما يلعبه من دور بارز في تحقيق الضبط ، والوئام بين الأفراد والجماعات والقبائل المختلفة ، بالإضافة إلى دراسة طبيعة التفاعلات بين القانون العرفي ، والقانون الرسمي للدولة ، والمؤسسات الرسمية ، والثقافة الوافدة ، والتغيرات المصاحبة لها في النواحي المختلفة للمجتمع القبلي ، وانعكاس ذلك إيجابياً وسلبياً على القانون العرفي ، والإجراءات المعمول بها في نطاقه من جهة أخرى .

أهداف الدراسة : -

أ- رصد قوى الضبط الاجتماعي السائدة في المجتمع السيناوى ، والكشف عن الأهمية النسبية للقانون العرفي في هذا المجتمع .

ب- استشراف الأوضاع المستقبلية للقانون العرفي باعتباره أهم وسائل الضبط الاجتماعي ، في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية ، والقانونية التي يمر بها المجتمع السيناوى .

ج- البحث في مدى إمكانية الاستفادة بقواعد القانون العرفي في تطوير القانون الوضعي بهدف تحقيق أكبر قدر من السلام الاجتماعى داخل المجتمع .

د- رصد أوجه التفاعل والالتقاء والاختلاف بين العرف والقانون الرسمي .

---

[1] - أحمد عصام الدين مليجى وآخرون ، الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك فى سيناء ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ٢٠٠٢ .

تساؤلات الدراسة : -

أ- ما أشكال النزاعات التقليدية والحديثة ، أسبابها والتغيرات التى طرأت عليها ؟

ب-ما الإجراءات المتبعة فى فض النزاعات ؟

ج-ما أنواع المنازعات التى يتم اللجوء فيها لسلطات الدولة الرسمية ؟

د- ما أنواع الأحكام الصادرة من المجالس العرفية ، ومدى فاعلية الجزاءات المحكوم بها مقارنة بالمعمول بها فى الضبط الرسمي، ومصير هذه الأحكام بعد التسوية ؟

هـ- ما التوقعات السائدة نحو مستقبل القانون العرفي في ظل التغيرات الطارئة على المجتمع ؟

و- هل يمكن التواؤم بين القانون العرفي والضبط الرسمى بما يحقق السلام الاجتماعي ؟

منهج الدراسة : -

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي القائم على الإقامة الطويلة فى مجتمع الدراسة .

كما استخدمت الدراسة أيضاً المنهج المقارن ، وذلك لعقد المقارنات بين أوجه الضبط المعمول بها بين كل من شمال وجنوب سيناء ، أو بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية في الوديان المختلفة في سيناء .

أدوات الدراسة : -

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات وهى : -

أ- المشاركة والملاحظة المباشرة ب- التصوير

ج- الإخباريون د - دليل العمل الميداني

نتائج الدراسة : -

أ- إن القواعــد العرفية قد نشأت وتطورت تلقائياً فى مجتمع يتميز بالتناغم بين أفــراده ، فكلهــم يــنحدرون من أصول قبلية ، قد تختلف فيما بينها ، ولكن توحدهــا الــثقافة البدوية المشتركة التى تفرض أنماطا من الحياة والأنشطة المتشابهة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً .

ب- إن القواعــد العرفية لا تعترف بالعقوبات التقليدية التي تعرفها القوانين الرسمية مثل الإعدام وسلب الحرية تحت دعاوى الردع .

ج- إن الــنظام العرفى – على بداوته ، وبساطة القائمين عليه – يعرف قدراً لافتاً للنظر مــن التنظــيم فــى هيكله وفى إجراءاته ، فهو من ناحية يقوم على التخصص ، وهو من ناحــية أخــرى يعــرف صورة من صور تعدد درجات التقاضى ، فضلاً عن معرفته بنظم الادعاء ، والدفاع وغيرها من الصور التى تقرب ما بين هذا القضاء وبين القضاء الرسمى

د- يمــتاز القضاء العرفى بالرغبة فى النظر فى القضايا على وجه السرعة منعاً لاستشراء الرغبة فى الانتقام وحقناً للمزيد من الدماء أو الأضرار .

٤- <u>دراسة أسماء محمد عيد</u> : العلاقة بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي والعلاقات الاجتماعية [1]

مشكلة الدراسة

تــتلخص فكرة هذه الدراسة الايكولوجية في توضيح شكل التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ، في كل من الأحياء السكنية بالمدن الجديدة ، والأحياء الشعبية ، وتوضــيح أساليب ووسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في هذه المناطق ، وإيجاد العلاقة بين الضبط غير الرسمي ، والعلاقات الاجتماعية.

---

[1] - أسماء محمد عيد : العلاقة بين الضبط الاجتماعي غير الرسمى والعلاقات الاجتماعية ، دراسة ايكولوجية مقارنة بين الأحياء السكنية بالمدن الجديدة والأحياء الشعبية ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس ٢٠٠٥ م

أهداف الدراسة :

أ ـ دراسة العلاقة بين الضوابط الاجتماعية غير الرسمية والعلاقات الاجتماعية.

ب ـ دراسة اثر المكان على العلاقات الاجتماعية بكافة أبعادها سواء فى المدن الجديدة أو الأحياء الشعبية .

ج ـ دراسة اثر المكان على الضوابط الاجتماعية غير الرسمية .

فروض الدراسة :

أ ـ هناك علاقة إيجابية دالة بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي والعلاقات الاجتماعية .

ب ـ هناك فرق معنوي فى العلاقات الاجتماعية بين ساكني كل من الأحياء الشعبية والمدن الجديدة .

ج ـ هناك فرق معنوى للضبط الاجتماعي بين ساكنى كل من الأحياء الشعبية والمدن الجديدة.

د ـ هناك علاقة دالة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والضبط الاجتماعى غير الرسمى بكافة أبعاده .

المنهج المستخدم :

اعتمدت الباحثة في دراستها على المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

أدوات الدراسة :

استخدمت الباحثة ثلاث أدوات لجمع البيانات، وهى المقابلة، واستمارة الاستبيان والمقاييس.

عينة الدراسة :

قامت الباحثة باختيار عينة قوامها (٢٠٠) مفردة بطريقة عشوائية بسيطة

أهم النتائج :

أ ـ اتضح من نتائج الدراسة أن العادات والتقاليد فى المدن الجديدة أكثر قوة من العادات والتقاليد في الحي الشعبي .

ب ـ اتضح أن هناك فرق معنوي دال بين العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة بين منطقتي الدراسة .

ج ـ العلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء أقوى فى الحى الشعبى من المدن الجديدة .

د ـ لا يوجد فرق معنوى دال بين العلاقات الاجتماعية مع الأهل والجيران والأصدقاء بين منطقتيّ الدراسة .

٥- دراسة سهير العطار : الأسرة كنظام للضبط الاجتماعي[١]

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث في دراسة التنشئة الاجتماعية في الأسرة المصرية ودور الأسرة في عملية الضبط الاجتماعي للطفل .

أهداف البحث :

أ ـ محاولـة معرفة الشكل الأمثل للضبط الاجتماعي الموجه للطفل فى مراحل نموه المختلفة فى نطاق الأسرة .

ب - تحليل أساليب ووسائل الضبط الاجتماعي الموجهة للطفل فى نطاق الأسرة .

ج ـ الكشـف عـن الأسباب التي تكمن وراء الاتفاق ،أو الخلاف في طريقة ممارسة الضبط الاجتماعي للأسرة الحضرية التي تنتمي للشريحة العليا والوسطى والدنيا.

فروض البحث :

أ ـ هـناك علاقـة بين اختلاف المستويات الاجتماعية، والاقتصادية للأسر الحضرية وبين طريقة ممارسة عملية الضبط الاجتماعي الموجه للطفل في مراحل الطفولة .

ب ـ هـناك علاقـة بين اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الحضرية وبين درجة التمسك بعملية الضبط الاجتماعي الممارس على الطفل خلال مراحله العمرية المختلفة.

ج ـ هـناك علاقـة بين اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الحضرية وبين معرفة خصائص واحتياجات كل مرحلة من مراحل الطفولة .

منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة عدة مناهج للبحث وهى المنهج الوصفى ، المقارن ، دراسة الحالة .

أدوات جمع البيانات :

اعتمدت الباحثة على صحيفة الاستبيان ودليل دراسة الحالة .

نتائج البحث :

أ ـ تحـتل القـيم الأخلاقـية المركـز الأول لدى الأمهات فى الشرائح الثلاث وعبر مراحل الطفولة المختلفة .

ب ـ تهتم النسبة الغالبة للأمهات بأسلوب التلقين فى المراحل الأولى للطفل وأسلوب الحوار والإقناع فى المراحل التالية للطفولة من سن (١٠ : ١٢) سنة .

---

[1] - سهير عادل محمد العطار ، الأسرة كنظام للضبط الاجتماعي ، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٩٤ م.

٦- دراسة براين (Paciotti- Brian - Michael): -

نظـرية الارتقـاء الثقافـي ومؤسسـات الضـبط الاجتماعـي غير الرسمية في قبيلة " السونجوسونجو" في تنزانيا وأمريكا الجنوبية [1] : -

تشـير هـذه الدراسـة إلى أن النظريات البيئية غير متكاملة لكى تشرح كلا من العدالة التنظيمية المؤقتة على نطاق واسع ، والعنف المترسب من النزاعات الشخصية .

وترى هذه الدراسة أن النظريات البيئية مثل بعض النظريات المتعلقة بالاختيار المندفع ، وسلوك الإنسان البيئى ، وعلم النفس الارتقائي.

و تفترض أن الأفراد قادرين على تضخيم أهدافهم مثل اللياقة من خلال الضوابط البيئية ، وكذلـك تفـترض هـذه النظريات أن معرفة طبيعة الإنسان، والحوادث البيئية كافية لشرح السلوك، وترى هذه الدراسة أنه على النقيض من ذلك، فإن نظرية الارتقاء الثقافى تقترح أن المؤسسـات عـبارة عن مكون رئيسى لبيئة الإنسان ، وأن نظرية الارتقاء الثقافى تستطيع توضـيح نماذج من السلوك العادل، وتشرح كيف أن قواعد ونظم المؤسسات مطلوبة لتعزيز المشاركة، والثقة والشرعية.

ويصـف الجـزء الأول مـن هذه الرسالة نظم المؤسسات فى قبيلة السونجو سونجو، والمنظمات التي ظهرت كجذور للحركة الاجتماعية التى تهدف إلى تنظيم الجريمة، أما الجزء الـثانى مـن الرسـالة فلقـد اسـتخدم نظرية الارتقاء الثقافى ، وتعريف مؤسسات الضبط الاجتماعي، بشرح النماذج الحيوية للعنف الذكرى المرتبط بالنزاعات .

وتوصـلت هـذه الدراسـة إلى صحة افتراض نظرية الارتقاء الثقافي والذاهب إلى أن المؤسسات عبارة عن مكون رئيسي لبيئة الإنسان .

---

1 – Cultural Evolutionary Theory and Informal Social Control Institutions - University of California Davis - 2002 in Disseration Abstracts 2001 - 2004

دراســـة وكيرافويزك [1]: - العلاقة بين استراتيجيات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية تحليل للمناهج المعاصرة في حل النزاعات في مجتمع أجبوس في نيجيريا :

اهتمت هذه الدراسة بتحليل الطرق المعاصرة لإجراءات حل النزاع فى مجتمع" أجبوس" فـــى نيجـــيريا وانطلقت من فكرة أن العدالة فى مجتمع أجبوس ،جماعية بطبيعتها وقد قامت خطـــة هـــذه الدراســـة على تحليل وثائقى لدراسة (٤٢) حالة ، توضح المستويات المختلفة لطرق حل النزاع ، ولقد تم الحصول على بعض التسجيلات لهذه الحالات عن طريق المحاكم الرسمية ، بينما تم الحصول على تسجيلات أخرى من الأحكام القضائية غير الرسمية .

ولقـــد فحصـــت هذه التسجيلات بهدف معرفة الطرق المعاصرة لحل النزاع، وتم وضع معايير لتقييم طرق حل النزاع وهذه المعايير هى : -

(غير رسمي مبدئيا – غير رسمي – شبه رسمي – رسمي – رسمي جداً)

ومـــن النـــتائج التـــي توصـــلت إليها الدراسة ، إن أكبر مشكلة تواجه عملية العدالة ، وتحقيق الأمن والاستقرار والنظام داخل مجتمع الدراسة ، وبين أهالي المجتمع هي سياسات الحكومة الرسمية التي ترفض استخدام الأساليب العرفية .

---

1 – Au : - Okereafoezeke -Nonso
T1 : - The Relationship Between Informal and Formal Strategies of Social Control : An Analysis of The Comtemporary Methods of Dispute Processing Among The Igbos of Nigeria
DD : - 1995
AA 19638581 in Dissertation :0318) - No) Indiana - University - of - Pennsylvania:Sn Abstracts 1992 - 1996 .

المحور الثانى:- دراسات اهتمت بدراسة القضاء العرفي : -

١- دراسة نادرة وهدان : القضاء العرفي ودوره في تدعيم رسالة الأمن [1] :ـ

انطلقت هذه الدراسة من هدف هام وأساسي، وهو ضرورة التعرف على القواعد والأصول العرفية التى تحكم المجتمع البدوي ، وتأثير هذه القواعد فى وضع السياسات الأمنية

أما عن الأهداف الفرعية التى انبثقت من هذا الهدف فهى : -

أ - التعرف على أسس وقواعد القضاء العرفى فى سيناء .

ب- تحديد مدى التزام مجتمع شمال سيناء بتطبيق قواعد القضاء العرفى .

ج ـ توضيح دور المشاركة الشعبية فى تحقيق رسالة الأمن .

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الباحثة على معطيات البحوث السابقة التى تناولت بشكل مباشر، وغير مباشر مشكلة البحث كما اعتمدت على اللقاءات الشخصية مع بعض القضاة العرفيين لتغطية كافة المجالات، ولتوضيح بعض قواعد العرف القبلى فى مجتمع شمال سيناء، ومدى مشاركته فى تحقيق رسالة الأمن.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها : -

أ- أوضحت هذه الدراسة أن العرف القبلى فى شمال سيناء يستمد قوته من اقتناع القبائل به ، ومن أنه يستمد أسسه من الشريعة الإسلامية أو رضاء الجميع بقبول أحكامه وقواعده التى تفصل فى شتى منازعاتهم .

ب-أوضحت الدراسة أن أهمية دور العرف القبلى فى تحقيق رسالة الأمن فى المجتمعات القبلية تكمن فى تسهيل مهمة رجل الأمن فى تنفيذ الأحكام القضائية ، وكذلك سرعة حل المشاكل التى يمكن أن تنشأ بين أفراد هذا المجتمع .

---

[1] - نادرة وهدان ، القضاء العرفي ودوره في تدعيم رسالة الأمن ، دراسة تقويمية لبعض جوانب لتنمية في مجتمع شمال سيناء ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٥٦٤ ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٣ م

٢- دراسة على عبد المنعم :القانون العرفي عند طوارق وقبائل أوبارى [1]: -

حاول الباحث في دراسته هذه عرض وتحليل القانون العرفي لدى طوارق وقبائل "أوبارى" بليبيا ، كما سعت الدراسة أيضا إلى بيان الجوانب المجتمعية المختلفة التى تتأثر بطبيعة القانون العرفي السائد فى المجتمع .

أما عن الإجراءات المنهجية الذي استعان بها الباحث لتحقيق أهدافه فتمثلت فيما يلي:

أ- قيام الباحث ببعض الزيارات الاستطلاعية للتجمعات السكانية للطوارق المستقرين، وبعض القبائل التي لا تنتمي للعنصر الطارقى ، وبعض المخيمات للبدو الرحل والذين يرعون إبلهم بالقرب من أوبارى .

ب- اختار الباحث مدينة أوبارى وبعض توابعها لتمثل المجال الجغرافي للدراسة .

ج- حاول الباحث في دراسته الأنثروبولوجية هذه ، ألا يقف عند حدود العينة بالمفهوم السائد في الدراسات السوسيولوجية حيث أنه يرى أن هذا المفهوم لا يكاد يجد له مكانا في البحث الأنثروبولوجي .

د- استخدم الباحث المنهج الأنثروبولوجي الذي يعتمد على الملاحظة المباشرة بالإضافة إلى الملاحظة بالمشاركة (كأدوات للدراسة) كأسلوب لجمع المعلومات، كما اعتمد الباحث على دليل الدراسة الأنثروبولوجية للمجتمعات الصحراوية والخاص ببحث دراسة المجتمعات الصحراوية فى مصر، (والذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة) كأداة رئيسية فى دراسته .

---

[1] – على عبد المنعم محمد مراد ، القانون العرفي عند طوارق وقبائل أوبارى بليبيا ، دراسة إثنوجرافية ، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية العدد ٢٣ ، ديسمبر ١٩٩٥ م .

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة : -

أ - إن القانون العرفي فى مجتمع أوبارى بليبيا مازال يمثل الأسلوب الغالب، والأمثل للضبط الاجتماعى فى ذلك المجتمع بقبائله المختلفة.

حيث أن أعضاء المجتمع على اختلافهم (طارقين وغير طارقين) ما زالوا يعتمدون على هذا القانون فى حل نزاعاتهم المختلفة بين جماعاتهم القبلية بعضها البعض، وبينهم وبين غيرهم من الجماعات الأخرى .

ب - إن معظم أجزاء ونصوص القانون العرفى مستمدة من الشريعة الإسلامية ، ولا توجد نصوص أخرى مكتوبة أو مدونة لهذا القانون .

ج - لا يوجد فى المجتمع (مجتمع الدراسة) شيوخ متخصصون فى حل مشاكل معينة دون غيرها فأعضاء المجلس العرفى جميعهم ملمون ببعض قواعد الشريعة الإسلامية وعادات وتقاليد المجتمع ، ويمكن لكل منهم الفصل فى أى نزاع داخل القبيلة .

٣- دراسة رشاد العليمى :- القضاء القبلي في المجتمع اليمنى [1]: -

تعتبر هذه الدراسة محاولة لإلقاء الضوء على النظام القبلي، وعلاقة هذا النظام بالنظام السياسي (الدولة) من ناحية ، والقضاء الرسمي من ناحية أخرى في المجتمع اليمنى.

أهداف الدراسة : - تهدف هذه الدراسة إلى ما يلى : -

أ- الكشف عن العوامل البنائية والتاريخية التى عملت على استمرار العرف (القضاء القبلي) أساس لحل النزاعات على مستوى الفرد أو الجماعة .

ب - التعرف على العلاقة بين القضاء الإسلامي ، والقضاء العرفي مع الإشارة إلى أن هناك استقطاباً حاداً بين كل منهما .

[1] - رشاد محمد العليمى ، القضاء القبلي في المجتمع اليمنى ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨٤م

ج- تحديد الأساليب المتبعة فى القضاء العرفى ، وتلك المتبعة فى القضاء الإسلامي منذ بداية الدعوى وحتى الفصل فيها ، ثم مدى اتساق هذه الأساليب مع بقية عناصر التراث والثقافة السائدة فى المجتمع .

د- التعرف على أنماط القضايا التى يتولى حلها القضاء العرفى، وتلك التى يتولى النظر فيها القضاء الإسلامى ، ثم أنماط القضايا التى ما زالت موضوع نزاع بين النظامين .

منهج البحث : -

أ- يتم الاعتماد على المنهج التاريخي إلى حد كبير باعتبار أن الدراسة بنائية تاريخية

ب-ولقد اعتمد الباحث على المنهج الأنثروبولوجي ، كما استخدم الباحث منهج تحليل المضمون في تحليل بعض المخطوطات وبعض الوثائق .

مصادر جمع البيانات : -

اعتمدت الدراسة على الوثائق ، المقابلة

مجالات الدراسة : -

أ- المجال المكانى : -

الجمهورية العربية اليمنية (فى كل من محافظات صنعاء ، والحديدة ، ومأرب ، وصعده ، وذمار ، والبيضاء)

ب-المجال الزمنى : - الفترة الزمنية ما بين ١٩٥٠ حتى ١٩٨٣م.

عينة الدراسة : -

قام الباحث باختيار عينة عشوائية من رجال القضاء الرسمى وأعضاء النيابات وبلغ عدد مجالات العينة العشوائية (١١٠) حالة .

نتائج الدراسة : -

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : -

أ- إن العوامل البنائية والتاريخية وظروف عزلة المجتمع اليمنى أدت إلى استمرار الكثير من الظواهر الثقافية ليمن ما قبل الإسلام .

ب-إن جميع إجراءات المحاكمة ابتداءً من رفع الدعوى ، وانتهاء بإصدار الحكم تتفق تماما مع تلك القواعد التى كانت أساسا لحل النزاعات والخصومات فى صدر الإسلام ، وهى كانت سائدة قبل الإسلام .

ج - اتسمت العلاقة بين القضاء الرسمى ، والقضاء العرفى أو القبلى بالصراع أحيانا ، والتعاون أحيانا أخرى ، وذلك تبعا لقوة الدولة المركزية أو ضعفها .

د- تختلف الانتماءات الاجتماعية والثقافية لكل من صفوة القضاء الرسمي ، وصفوة القضاء القبلي ، حيث أن رجال المحاكم الرسمية يشكلون جزءً من الصفوة الدينية أما رجال المحاكم القبلية فلهم انتماءات قبلية وعشائرية واضحة .

٥- <u>دراسة سمير نعيم</u> : القانون وأساليب حل النزاع في حي بولاق القاهرة [1] :

لقد كان الهدف من هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات والتي كان من أهمها ما يلى : -

أ- ما هي أنماط النزاع الشائعة في هذا الحي الشعبي ؟

ب- إلى أي مدى يلجأ الناس للإجراءات القانونية في تسوية هذه النزاعات ؟

ج- ما هى الأساليب غير القانونية الأخرى التى يقوم بها سكان الحى فى تسوية النزاع ؟

د- هل تتباين أنماط معالجة النزاع بحسب اختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان ؟

---

[1] - سمير نعيم ، القانون وأساليب حل النزاع في حي بولاق القاهرة في: سمير نعيم ، علم الاجتماع القانوني ، مرجع سابق.

ولقـــد اســـتخدم الباحـــث فـــى دراسته أداتين من أدوات جمع المادة الامبريقية هما :

أ- اســـتمارة مقابلة محددة اشتملت على(١٤٢) سؤالاً طبقت على المبحوثين للحصول على معلومـــات واقعية من النزاعات التي خبروها فى حيّهم ، والتي تقع في المجال الاقتصادي ، والأسرى ، والجيرة ، وعلاقاتهم المتبادلة ، وخبراتهم الفعلية بالمؤسسات القضائية وتقييمهم للنظام القانوني .

ب – مقابلات متعمقة بالوسطاء الذين يقيمون في الحي . بقصد الوقوف على ديناميات عملية الوساطة .

أمـــا عـــن عينة الدراسة فتمثلت في فئتين هما المتنازعون ، والوسطاء ، وقد أختيرت عيـــنة من المتنازعين على أساس غير عشوائي ، ولقد طبقت استمارة المقابلة على (٢٥٠) فرداً من سكان الحي ، دخل كل منهم في نزاع مع آخر مرة على الأقل خلال الخمس سنوات الأخيرة أما عن عينة الوسطاء فكانت (١٤) مبحوثا .

نتائج الدراسة : –

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها : –

أــ أغلب النزاعات قد تم حلها عن طريق التفاوض والوساطة

ب ــ كـــل الوسطاء من الناس العاديين : ليسوا قضاة ولم يحصلوا على درجات فى القانون ولكـــنهم من ذوى الدخول المرتفعة فى الحى ، ويتمتعون بسمعة طيبة ، ولا يتقاضون شيئا عن جهودهم فى تسوية النزاع سوى حب واحترام الناس لهم .

ج ــ تعـــد شخصية الوسيط ومكانته ، وقوة التقاليد ، والضغط الاجتماعي للجماعة ، وتعهد أطـــراف النزاع هي القوى التي تفرض الانصياع للاتفاق الذي يتم التوصل إليه خلال عملية الوساطة .

٦- دراسة عزة صيام :مشاركة كبار السن في إدارة شئون القرية مع إشارة خاصة إلى أساليب حل النزاع [1] : -

تفترض فكرة هذه الدراسة أن لكبار السن فى القرية المصرية دورا فعالاً فى إدارة شئون قريتهم ، كما تستند الدراسة أيضا إلى افتراض آخر مفاده أن كبار السن فى القرية لا يشاركون فقط فى تنمية وتطوير القرية ، بل إن مشاركتهم فى فض وحل النزاع، والقضاء على الأزمات الشخصية بين القرويين وبعضهم ، وبين القرية وجيرانها ... الخ ، تعد من أهم وأخطر الأدوار على واقع القرية وسكانها .

الإجراءات المنهجية للدراسة : -

أما عن طبيعة التناول ، فتتلخص فى مجموعة من الإجراءات المنهجية يمكن إجمالها فيما يلى :

أ- إجراء مجموعة من المقابلات الفردية والجماعية مع بعض شيوخ القرية واستخدم فى ذلك دليلاً للمقابلة .

ب- الاستفادة من بعض السجلات والوثائق المتصلة بطبيعة النزاعات وأطراف الخصوم ، والوسطاء من شيوخ القرية الذين قدر لهم التدخل فى القضاء على هذه الأزمات.

هذا ويتحدد النطاق المكانى للقرية – موضع البحث – على النحو التالى : -
قرية كفر الديم – مركز بلبيس – محافظة الشرقية ، أما عن حدود النطاق الزمانى ، فقد تم تطبيق الجانب الميدانى للدراسة خلال الفترة من ١٦ فبراير ١٩٩٤ حتى ٢١ فبراير ١٩٩٤ م .

---

[1] – عزة صيام ، مشاركة كبار السن فى إدارة شئون القرية ، مع إشارة خاصة إلى أساليب حل النزاع ، مؤتمر القرية المصرية ، الواقع والمستقبل (١٠-١٢) أبريل ١٩٩٤ م ، الجزء الثانى إشراف محمود عودة وآخرون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩٦ م

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة : -

أ - أتضـــح مـــن نـــتائج الدراسة أن سكان القرية (محل الدراسة) لا يلجأون إلى التقاضى كأســـلوب من أساليب حل النزاع مفضلين تدخل الوسطاء ، سواء بشكل شخصى أو من خلال المجالس العرفية المنظمة .

ب - إن مجـــالس الوســـطاء تحمـــل فـــى قـــراراتها طـــابع الإلـــزام والإجـــبار،الـــذى يفضى بأحد الأطراف إلى تقبل الحكم دون تملل أو استئناف .

ج ـ إن لجـــوء المتخاصـــمين من أبناء القرية إلى المجالس العرفية لا يتوقف على طبيعة الخصـــومة ، أو على نوع النزاع ، أو حتى على توافر وندرة المستندات ، بقدر ما يعود - إلى حد كبير - إلى الثقة فى عدالة هذه المجالس ، وموضوعية إصدار قراراتها .

د ـ إن طبيعة إجراءات التحكيم فى مثل هذه النزاعات ، ذات طابع مؤثر ، فالجلسة تنعقد فى دار العمدة ، وأعضاء الجلسة لابد وأن يكونوا من أهل الخير والصلاح .

٧- دراسة روضة إمام :- العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة فى وسائل فض المنازعات في المجتمعات التقليدية والبسيطة " دراسة أنثروبولوجية "[1] : -

تحـــاول هـــذه الدراسة أن تلقى الضوء على العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في وسائل فض المنازعات في المجتمعات التقليدية والبسيطة

ومن هنا فإن أهداف الدراسة كانت على النحو التالي : -

أـــ الـــتعرف علـــى مواقـــف الأهالي، وآرائهم ونظرتهم الخاصة إلى نمط الحياة التقليدية، ومـــدى تقـــبلهم لـــتلك الإجراءات والقواعد التي تُعرف بالقانون العرفي ، وبالتالي تقويمهم للسياســـات القانونية والسياسية فى عمومها ، وردود أفعالهم بازاء ما ينطوي عليه التنظيم القانوني الحديث من إجراءات وترتيبات .

---

[1] - روضة إمام عبد العزيز ، العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤثرة فى وسائل فض المنازعات فى المجتمعات التقليدية والبسيطة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإنسانية ، قسم الاجتماع ١٩٩٢ م

ب ـ التعرف على الكيفية التي مكنت لسيادة القانون العرفي فى هذه المجتمعات التقليدية ، والكشف عن العوامل البنائية والتاريخية التى عملت على استمرار القانون العرفى .

ج ـ الكشف عن مظاهر التقارب أو الاختلاف ما بين النظام القانوني الحديث وإجراءات التقاضي والنظر فى المنازعات .

أساليب الدراسة وأدواتها : -

استعانت الباحثة في دراستها بالأسلوب الأنثروبولوجي كأسلوب للدراسة كما استعانت بمجموعة من الأدوات لجمع المادة الأنثروبولوجية وهى على النحو التالى : -

أ- الملاحظة المباشرة ب - الملاحظة بالمشاركة ج - الإخباريون

وتمثل مجتمع الدراسة فى الواحات الداخلة - محافظة الوادي الجديد .

أهم نتائج الدراسة : -

أ - كشفت الدراسة عن أن قواعد القانون العرفي تمثل في مجتمع الداخلة المرجع الوحيد الذي يلجأ إليه الأفراد والجماعات - إلا فى القليل النادر - لحل مشكلاتهم ومنازعاتهم

ب ـ أوضحت الدراسة أن هناك علاقة واضحة بين نمط السكنى وتكتل الأقارب فى مناطق سكنية ، وبين شدة الخضوع للوحدة القرابية ، وبين ذلك واعتبار القانون العرفي أساس ضبط العلاقات الاجتماعية بأكملها .

ج - أوضحت الدراسة أن تبنى النظام السياسي لفكرة تواجد القانون العرفي جنباً إلى جنب مع القانون الرسمي أدى - عكس ما كان متوقعاً- إلى تزايد الشعور بالانتماء القرابى .

د ـ تبين للباحثة أن اتجاهات التغير لا تنبئ بوضع نهاية سريعة لوجود القانون العرفى أو حتى إضعاف تأثيره على الأقل فى المدى القصير

هـ ـ كشفت الدراسة أن إجراءات المحاكمة العرفية تتم بسرعة بمقارنتها باللجوء إلى القضاء الرسمي .

٨- دراسة محمد السلكاوى:الجزاءات في القانون العرفي لدى بدو شمال سيناء[1]

تهـدف هـذه الدراسة إلى تحليل ملامح الجهاز الجزائي فى المجتمع البدوي السيناني للوقوف على أسباب تمسك المجتمع البدوي به .

ولقد استخدم الباحث فى جمع المادة الاثنوجرافية الأدوات التالية :-

أـ الملاحظة المباشرة من خلال المعايشة الفعلية .

ب ـ المقابلات التي أجريت مع عدد كبير من الإخباريين .

نتائج الدراسة :-

أ - تـدور أغلب صور وأشكال الجزاء ، أو العقوبة العرفية البدوية حول معنى عام مشترك يتمـثل فـي اعتـباره نوعاً من الإجراء الاجتماعي، الذي يتم بمقتضاه فرض أو إلحاق، أو الـتهديد بإلحـاق قـدر من المكروه أو الضرر المادي، أو الاجتماعي ،أو كلاهما وذلك نحو شخص ما ،أو جماعته البدوية التي ينتمى إليها (الجماعة الخمسة ، ثم العشيرة ، ثم الربع ، ثـم القبـيلة) وذلك نظير المسئولية عن القيام بذنب ما، يستوجب ذلك القدر من الفرض أو الإلحاق أو التهديد بهما .

ب- يتمـثل الهـدف العـام من الجزاء العقابي البدوي فى تحقيق أعلى مستويات التراضي المتعادل والمتوازن فى مختلف مواقف النزاع بين أفراد المجتمع البدوي وجماعاته .

ج- تتمـثل سـبل ضمان تنفيذ الجزاءات العرفية البدوية فيما يعتقده بدو سيناء من قناعات مـتعددة خاصـة على مستوى اتساق قيمهم ومعتقداتهم التي تضغط فى اتجاه التنفيذ فتهدد المخـالف بتشـديد العقوبـة ، فضـلا عن تعريضه لأقدار متفاوتة من السخط والاستهجان الاجتماعي ، تكفى لإجباره على الانصياع لأحكام القضاء العرفي .

---

1 - محمد السلكاوى ، الجزاءات في القانون العرفي لدى بدو شمال سيناء ورقة مقدمة لمؤتمر الإنسان والمجتمع والثقافة فى شمال سيناء ، أعمال المؤتمر المنعقد في العريش الفترة من ١٣ ، ١٦ أكتوبر ١٩٩٠ م إشراف وتقديم أحمد أبو زيد تحرير / تغريد شرارة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩١ م صـ ١٩٥ : ٢٠٣ .

د- يتفاوت حجم وطبيعة الجزاء العرفي بالنظام القضائي البدوي ، وفقاً لحجم وطبيعة السلوك المذنب ،ودرجة توزع مسئولية قيام السلوك المذنب بين أطراف المشكلة من ناحية ثانية .

هـ - تشير المادة الاثنوجرافية كذلك إلى حرص المجتمع البدوي على توعية أجياله المتتابعة بحجم وطبيعة الجزاءات العرفية التي تطبق على مختلف أشكال الخروج على الشرعية الاجتماعية البدوية .

٩- دراسة أشرف طلبه: دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية[1]

مشكلة الدراسة :- تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف علي دور المجالس العرفية في فض النزاعات داخل مجتمع قروي

أهداف الدراسة :- تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء علي دور المجلس العرفي في فض النزاعات ،والتعرف علي مظاهر التعاون بين المجلس العرفي، والجهات الرسمية في حل النزاعات ،كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي الخصائص الشخصية لأعضاء المجالس العرفية

تساؤلات الدراسة :-

أ- ما أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمع البحث ؟

ب - كيف ينظر الأهالي إلى دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية؟

ج- هل يتفق رأى أعضاء المجالس العرفية على فاعلية هذه المجالس في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية؟

د- ما مظاهر التعاون بين المجالس العرفية والمؤسسات الأمنية الرسمية ؟

هـ - ما الخصائص الشخصية لأعضاء المجالس العرفية داخل مجتمع البحث ؟

1- أشرف مصطفى طلبه ،دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ،رسالة ماجستير ،قسم الدراسات الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئة ،جامعة عين شمس ، القاهرة ٢٠٠٢

أســلوب وأدوات الدراســة :- اســتخدم الباحث صحيفة الاستبيان ، ودليل دراسة الحالة والمقابلة واعتمدت على الأسلوب الوصفي .

عينة الدراسة : تم اختيار عينة عشوائية منتظمة مكونه من (٣٧٠) أسرة

نتائج الدراسة :- توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها :-

أ- تتنوع النزاعات بين الفرد والأسر، وفقاً لطبيعة العمل، والعلاقات والمستويات الثقافية فــي البيــئة الريفــية، ومــن النزاعات التي تم رصدها ، النزاع حول حدود الأرض الزراعــية ، ومــياه الــري ،ومساقى الأرض ،والمحاصيل الزراعية ،والنزاع حول الطلاق، والميراث، والثأر .

ب- يفضل المتنازعون اللجوء إلي المجلس العرفي عن اللجوء للمؤسسات الرسمية فى حل النزاعات .

ج- يقوم المجلس العرفي بحل اغلب النزاعات التي تعرض عليه من جانب الأهالي بشكل جذري وحاسم .

د- هناك تعاون شبه تام بين المجلس العرفي ، والمؤسسات الرسمية في حل النزاعات .

هــ- هناك العديد من الصفات الشخصية التي يتحلى بها أعضاء المجلس العرفي، وهى الصراحة، والوضوح، والصبر، وقول الحق، وأن يكون شخصية مؤثرة، تتحلى بالحكمة، وأن يكون متعلم .

تعقيب : -

بالنظر إلى الدراسات السابقة يمكن حصر مجموعه من الملاحظات التي استفاد منها الباحث على النحو التالي :-

تعتبر دراسة المركز القومي للبحوث هي أقرب الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا مع الاختلاف في المنطقة الجغرافية حيث أنها درست القضاء العرفي والضبط الاجتماعي في منطقة صحراوية في سيناء ، ودراستنا الحالية فى مجتمع ريفي فى صعيد مصر ، ولكن هذا لا يمنع أننا استفدنا كثيرا من هذه الدراسة ، حيث أنها وضعت أمامنا تجربة واقعية لدور القانون العرفي في فض المنازعات ووضعت أمامنا مجموعة من التساؤلات التي تفيدنا في دراستنا الحالية مع الوضع فى الاعتبار اختلاف العادات والتقاليد في كل منطقة من مناطق الدراستين .

ولقد استخدمت دراسة المركز القومي للبحوث المنهج الأنثروبولوجي القائم على الملاحظة بالمعايشة والمنهج المقارن والمنهج الوصفي ، ولقد ساعد ذلك في لفت انتباه الباحث إلى ضرورة التكامل المنهجي حيث استخدم المنهج الإثنوجرافي والمنهج الوصفي ولقد جاءت نتائج هذه الدراسة مطابقة تماما لأهدافها لتجيب على تساؤلات قد وضعت من أجل خدمة هذه الأهداف مستخدمة فى ذلك مجموعة من الأدوات التى تحقق لها التوصل إلى النتائج المرجوة من البحث وهذا ما سوف نحاول أن نفعله فى دراستنا هذه .

و بالنظر إلى دراسة (نادرة وهدان) نلاحظ أن هناك دورا بارزاً للقواعد العرفية فى حل النزاعات المختلفة التى تنشأ بين الأفراد ، وعلى الرغم من تركيز الباحثة على ضرورة التوافق والتكامل بين الأجهزة الرسمية للأمن والمتمثلة في وزارة العدل ، ووزارة الداخلية ، وبين الأجهزة غير الرسمية المتمثلة في فقهاء القبائل ، إلا أننا نرى صعوبة التوفيق بين هذين النمطين من القانون وخاصة عند بدو الصحراء .

وكما أوضحت الباحثة نفسها فى دراستها، أن القانون العرفى عند أهل الصحراء يستمد أسســـه من الشريعة الإسلامية ، ويستمد قوته من اقتناع القبائل به ، أضف إلى ذلك ضعف انـــتماء هــذه القبائل وولائهم للحكومة ، ومن ثم فهم ينظرون إلى الحكومة نظرة المستعمر لبلادهم ، ولكن هل يختلف الوضع فى المجتمع الريفى أو فى مجتمع دراستنا الحالية ، هذا ما ســوف تكشــف عــنه دراستنا الحالية ، حيث تحاول الدراسة الراهنة وصف وتحليل أسباب النزاع والأساليب الرسمية وغير الرسمية لفض المنازعات لمعرفة العلاقة فيما بين الأسلوبين.

ويحاول (على عبد المنعم) فى دراسته أن يوضح دور القانون العرفى لدى قبائل أوبارى بليبـــيا ولقــد استفدنا كثيراً من هذه الدراسة من حيث الإجراءات المنهجية التى استعان بها الباحــث لتحقيق أهدافه حيث اعتمد فى دراسته على المنهج الانثروبولوجى الذى يعتمد على الملاحظة المباشرة، ومن حيث نتائج هذه الدراسة التى سوف تمكننا من المقارنة بين مجتمع دراستنا (صعيد مصر) وبين مجتمع هذه الدراسة (أوبارى بليبيا) من حيث القانون العرفى السائد فى كل منهما .

وأوضحت دراسة (العليمى) دور الانتماءات القبلية والعصبية القبلية فى تشكيل المحاكم القبلـــية والقضــاء الشـــعبى العرفى ، وقدمت تفسيرات متعددة للجوء الأفراد إلى مثل هذا القضـــاء بالـــرغم من وجود أنظمة سياسية فى الدولة ، مما يجعلنا نضع فى الاعتبار أهمية الـــتعرف على الأسباب التى تؤدى إلى لجوء أفراد قبيلة الهوارة إلى الأساليب العرفية لفض المـــنازعات علـــى الرغم من وجود الأجهزة الرسمية مثل الشرطة والمحاكم واعتمد الباحث على المنهج التاريخى والمنهج الانثروبولوجى وتحليل المضمون .

وتحـــاول دراستنا الحالية أن تقدم تفسيرات للجوء الأفراد إلى الأساليب العرفية لفض المنازعات على الرغم من وجود الأجهزة الرسمية ، وهذا ما اتفقت فيه دراستنا مع دراسة العلـــيمى مـــع الوضع فى الاعتبار اختلاف المجال الجغرافي ، ولقد خلط العليمى بين الفترة الزمنية التي يقوم بدراستها وبين المجال الزمني الذي استغرقته دراسته.

وعلى الرغم من أن دراسة (سمير نعيم) لم تهتم كثيرا بالعلاقة بين الأسلوب الرسمى وغـير الرسـمى فى فض المنازعات ، بقدر اهتمامها بالوساطة فى حل المنازعات إلا أنها كشـفت عـن أسباب النزاعات التى تنشأ فى حى شعبى ودور الوساطة فى فض المنازعات وأسباب عدم اللجوء إلى السلطة الرسمية فى فض المنازعات .

واسـتخدم الباحث الأسلوب الوصفى كأسلوب أساسي للدراسة ، ولقد استفدنا منها كثيرا سـواء من حيث النتائج التى توصلت إليها أو من حيث الخطوات والإجراءات المنهجية التى اتبعـتها الدراسـة ،التي ساعدتنا كثيرا فى صياغة تساؤلات دراستنا الحالية، والتى تضيف العلاقـة بيـن سبب النزاع وأسلوب فضه والعلاقة بين الأساليب الرسمية وغير الرسمية فى فض المنازعات .

ويمكن أن نأخذ على دراسة (نعيم) أنها استخدمت في تساؤلاتها (إلى أي مدى يلجأ الـناس للإجـراءات القانونـية لتسوية النزاع) دون أن تستخدم مقياس للمدى تستطيع من خلاله قياس المدى .

وتوضـح دراسة (عزة صيام) أن الناس فى القرية المصرية ما زالوا ينظرون إلى كبار السن نظرة تقدير واحترام ، كما أوضحت هذه الدراسة أيضا دور الوسطاء فى حل النزاعات الـتى تنشأ بين الأفراد، دون أن توضح لنا أسباب هذه النزاعات ، أو تجيب لنا عن تساؤل هـام وهو ما نحاول الإجابة عليه فى دراستنا وهو هل يتدخل كبار السن والوسطاء لحل كل النزاعات أم بعضها فقط ؟

أمـا عـن دراسـة (روضة إمام) فقد استخدمت الأسلوب الانثروبولوجى للكشف عن مظاهـر التقارب أو الاختلاف بين النظام القانوني وإجراءات القانون العرفى وهو ما استفدنا مـنه فـى موضـوع دراستها من حيث محاولة التعرف على العلاقة بين الأسلوب الرسمى والأسلوب العرفى لفض المنازعات .

وتلقى دراسة (السلكاوى) الضوء على الجزاءات التى توقع على الأفراد من قبل القانون العــرفى ، ودور هذه الجزاءات فى عملية الضبط الاجتماعى ، حيث أن كل فرد يلتزم بقواعد المجــتمع ومعاييره خوفا من العقاب الذى يقع عليه أو على قبيلته إذا ما ارتكب فعلا يخالف قواعــد ومعايــير المجــتمع ، واســتخدم الباحث المنهج الاثنوجرافى القائم على الملاحظة المباشرة والمعايشة ، وقد استفدنا فى دراستنا الحالية من هذه الدراسة فى التساؤل الخاص بأسباب اللجوء إلى القانون العرفى بدلاً من القانون الرسمى .

والتســاؤل الخــاص بوجود إلزام أو أشياء تلزم الأفراد فى الانصياع للقواعد العرفية ، وللأحكــام الصادرة عن المجالس العرفية ، مما يجعلنا نعقد مقارنة بين مجتمع هذه الدراسة ومجتمع دراستنا الحالية فى هذه التساؤلات .

ومــن العــرض الســابق للدراســات التي تتناول القانون العرفي ، نلاحظ أن أكثر هذه الدراسات يركز اهتمامه على دراسة المجتمعات الصحراوية والبدوية ، والقليل منها هو الذي يتــناول بالدراســة المجتمع الريفي ، أو الأحياء الشعبية وعلى الرغم من ذلك أوضحت هذه الدراســات جمــيعها أهمية القانون العرفي في المجتمع ، وخاصة في فض المنازعات ، لما يتمــيز بــه هــذا الــنوع من القانون ، من سهولة الإجراءات ، وقبول أفراد المجتمع له ، واقتــناعهم بــه ، ولكن لكل مجتمع من المجتمعات ظروفه الخاصة وقواعده التي يسير على نهجها.

ولقــد استفاد الباحث من هذه الدراسات في دراسته سواء في اختيار مشكلة بحثه ، أو صــياغة أهدافهــا وتســاؤلاتها ، بحيث تعمل الدراسة على اختيار منطقة جغرافية جديدة قد أهملت في دراسة هذا الموضوع وهى صعيد مصر.

ولكي تعمل الدراسة على مبدأ أن العلم تراكمي تم الرجوع إلى التراث النظري والتراث البحثي الذي تمكن الباحث من الوصول إليه.

الفصل الثانى

الضبط الاجتماعي و دوره في تنظيم المجتمع

١ــ أهمية الضبط الاجتماعي

٢ ــ أساليب الضبط الاجتماعي

٣ ــ القانون ودوره فى تنظيم المجتمع

٤ ــ العرف ودوره فى تنظيم المجتمع

* أهمية الضبط الاجتماعي : -

يمكـــن تتـــبع أصول فكرة الضبط الاجتماعي لدى العلامة العربي ابن خلدون في القرن الـــرابع عشر الميلادي (١٣٣٢ / ١٤٠٦) باعتباره أول رائد اجتماعي نوه بأهمية الضبط وضرورته للعمران البشرى ، وعلى الرغم من أن ابن خلدون لم يستخدم المصطلح صراحةً ، إلا أنه قرر في مقدمته أن العمران البشرى لابد له من سياسة ينتظم بها أمره ، وأنه لا يتأتى ذلك إلا إذا وُجد وازع يدفع البشر بعضهم عن بعض ، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم [١] .

وربما كان إميل دوركايم " Durkheim " من ابرز علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر اهـــتماماً بقضية الضبط الاجتماعي ، فلقد اعتبر دوركايم أن الضمير الجمعي يلعب دوراً هاماً في تحقيق التضامن الاجتماعي ، حيث يضطر الأفراد إلى الامتثال للقواعد والتصورات العامة لأنها تملك في ذاتها عناصر قوتها .

ويعتـــبر الضـــمير الجمعي في نظر دوركايم هو الذي يحمى الأفراد من الانحراف وهو الذي يجبرهم بالتالي على اتباع القواعد الاجتماعية[٢].

ويذهـــب (دوركايم) إلى أن هناك أنماطاً من السلوك ، لابد أن يلتزم الأفراد بإنجازها من قـــبل المجـــتمع . هـــذه الأنمـــاط من السلوك يخلقها الأفراد ، ولكنها تشكل جزءاً من نسق الواجبات الأخلاقية الذي يوجد في إطاره الفرد مع البشر الآخرين ، وقد يخرج الفرد على هذه الالـــتزامات إلا أنه يواجه حتماً بمقاومتها " فبينما أتمكن من تجاوزها فإنها تشعرني بقوتها الملـــزمة عن طريق المقاومة التي تبرزها " ويتضح ذلك في حالة الالتزامات الشرعية التي تُدعـــم بشكل كامل بنسق من الوسائل القهرية مثل البوليس والمحاكم ، هذا بالإضافة إلى أن هناك كثيراً من الجزاءات الأخرى التي تعيد تأكيد الخضوع للالتزامات غير القانونية [٣] .

---

[١] - محمود أبو زيد ، علم الاجتماع القانوني ، مرجع سابق ص ١٢٩.
[٢] - السيد الحسيني ، مفاهيم علم الاجتماع ، مرجع سابق ص ٢٠٧.
[٣] - على ليله ، النظرية الاجتماعية المعاصرة (دراسة لعلاقة الإنسان المجتمع) ، ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩١ ، صـ٢٩١

ويعتــبر الضــبط الاجتماعي وسيلة تُفرض عن طريقها القيود المنظمة والمتسقة نسبياً على السلوك الفردي ، بهدف التوصل إلى مسايرة الفعل للتقاليد وأنماط السلوك ذات الأهمية في أداء المجتمع أو الجماعة لوظيفتها على نحو مستقر ، ولذلك فقد تعتمد الصورة الأساسية للضــبط الاجتماعــي علــى موافقة الفرد أو تأييده لمستويات السلوك التي حددتها المعايير الاجتماعية وتوقعات الدور بوصفها صائبة ملائمة[1] .

ويعتــبر الضبط الاجتماعي وفقاً لما ذهب إليه "بارك ، وبيرجس " هو الأساس لحل كافة مشــكلات المجــتمع ، حيــث أنه في معناه العام يشمل كافة المظاهر التي يمارسها المجتمع للسيطرة على سلوك أفراده ، وكافة الإجراءات التي يتم بمقتضاها استقرار المجتمع وتماسكه وبقـــاءه، وبهذا المعنى يعتبر الضبط الاجتماعي ضروري من الناحيتين البنائية والوظيفية ، فمن الناحية البنائية يؤدى الضبط الاجتماعي إلى تماسك وحدات البناء الاجتماعي عن طريق التنظـيم الذي يحكمه الضبط الاجتماعي ، وبفضل الحدود والقواعد التي يرسمها وينظمها ، ولا يمكن تعديها والخروج عليها ، مما يمنع الإصطدامات التي تفقد عملية التنظيم الاجتماعي قوته وتماسكه.

أما من الناحية الوظيفية فتبدو أهمية الضبط الاجتماعي في منع التداخل الذي يؤدى إلى الصراعات بين الأنشطة المختلفة والمؤسسات الاجتماعية[2].

وهكــذا يمكنــنا القول إن عملية الضبط هي عملية ضرورية في المجتمع ،إذ أنه إن لم يوجــد ضـــابط يســيطر على الأفعال والسلوكيات البشرية لضاعت الحقوق وعمت الفوضى وســيطر الخوف على البشر ، وهنا نجد أن الأفراد ذاتهم هم الذين يحددون بمحض إرادتهم الأساليب التي يستخدمونها في ضبط سلوكهم.

---

[1] - عبد المجيد سيد منصور ، و زكريا الشربينى ، الأسرة على مشارف القرن ٢١ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٠ م ص ٤٧.

[2] - محمد فائق عبد الحميد، الرأي العام ووظيفته الضابطة في المجتمع ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ،ع (١٠) جامعة الأزهر، ١٩٩٢م ، ص١٧٧.

و سـواء كانـت أساليب رسمية متمثلة في المحاكم والبوليس ،أو أساليب غير رسمية كالأعراف والتقاليد، فهي تمارس سلطةً وقهراً على الأفراد، لإجبارهم على الالتزام بأحكامها إلا أن هـؤلاء الأفراد ، غالباً ما لا يشعرون بهذا القهر ، حيث أنهم يوافقون على مشروعية الالتزام بأحكام هذه السلطة، ومن ثم لا يشعرون بطبيعتها الملزمة عن وعي .

وعـندما تضـعف أساليب الضبط الاجتماعي، وتصبح على وشك الانهيار فإن الأفراد قد يفقـدون الـثقة فـي النظام الاجتماعي ، وقد يحدث الانهيار نتيجة لعدم قيام أجهزة الضبط الرسـمية (مثل الشرطة والقضاء) بدورها بصورة صحيحة ، أو قد يحدث لأن أساليب الضبط الاجتماعـي غير الرسمي لا توظف بصورة مناسبة ، وانهيار وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية قد يُفقد مثلاً بعض العائلات السيطرة على أبناءها[1].

كمـا أن الضـبط الاجتماعـي هـو الـذي يحـدد القـيم الطبيعـية للجماعة ، ويبين لهـم السـلوك المـتعارف علـيه ، وكذلـك غايـات ذلـك السـلوك ونـتائجه سـواء كانت نافعة أو ضارة[2] .

ويؤكـد علماء الضبط الاجتماعي على أنه كلما انشغل الفرد في أنشطة تقليدية كلما زاد التصاقه وقربه من الآخرين وقل خروجه على قواعد المجتمع [3].

أساليب الضبط الاجتماعي ووسائله : -

إن كـل مؤسسة أو نظام أياً كان يشتمل على مجموعة من القوانين والقواعد السلوكية تملى على أفراده ، ويستجيب لها هؤلاء الأفراد بطريقة معينة ، متفق عليها وذلك لأنها تحدد الإطـار السـلوكي الـذي يحـتم السير وفقاً له ، وبما أن هؤلاء الأفراد التابعين لهذا النظام يوجـدون سـوياً داخـل هـذا النظام فإن ذلك يترتب عليه بالتأكيد تفاعل اجتماعي وعلاقات اجتماعية بين هؤلاء الأفراد داخل البناء الاجتماعي لهذا النظام .

---

[1]- إيمان شومان ، علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦م ، ص ص ١٥٢-١٥٣.
[2] - غريب أحمد ، علم الاجتماع ودراسة المجتمع ، مرجع سابق صـ ٢٨٣
(3) Overview of Social Control Theories - http:// www.hewett.norfolk.Sch.Uk/curric/Soc/Crimes -Contro. htm

ومــن ثم فإن هذه العلاقات تتفاوت ما بين تنافس وصراع إلى تعاون وسلام ، وهذه هي طبيعة النفس البشرية التي تحمل بداخلها عناصر الخير والشر .

ومــن حسن حظ الإنسان أنه يميل إلى الاجتماع بغيره فهو اجتماعي ، وقدرة الإنسان على التعلم واكتساب الحضارة وتنميتها ونقلها هي التي تجعله قابلاً للضبط وتكيف سلوكه ، ما دام يرى في ذلك أمنه وطمأنينته [1] .

ويبرز ابن خلدون ضرورة وجود أداة للضبط الاجتماعي بالنسبة للبشر إذ يقول " إن هذا الاجــتماع إذا حصل للبشر كما قررناه ، وتم عمران العالم فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم " [2]. ويميز ابن خلدون بين ثلاثة أشكال للضبط الاجتماعي على النحو التالي : -

١- الضبط الخارجي : - وهو الضبط الذي يأتى عن طريق القانون

٢- الضبط الداخلي : - وهو الضبط الذي يأتى عن طريق الدين والشريعة

٣- الضبط الاختياري : - وهو الذي يأتى عن طريق الضمير [3].

ولقــد أورد " روس Ross " أربعــة عشــرة وسيلة للضبط الاجتماعي وهى : - الرأي العــام، والقانون ، والاعتقاد ، والإيحاء الاجتماعي ، والتربية ، والعرف ، والدين ، والمثل العليا ، والشعائر ، والفن ، والشخصية ، والتثقيف ، والتوهم ، والقيم الاجتماعية .

ومن الممكن اختصار هذه الوسائل إلى ست وسائل رئيسية هي : - التربية ، والرأي العام ، والعرف ، والقانون والدين ، والقيم الاجتماعية [4].

ولقد حدد روس نمطين من أنماط الضبط الاجتماعي على النحو التالي : -

١- الضــوابط الأخلاقــية : - وهــى التــي تستعمل حين يكون أعضاء المجتمع متشابهين ومتساوين ومتعاونين .

---

[1] - المعجم العربي للعلوم الاجتماعية ، المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق ، القاهرة ، ١٩٩٤ م ،صـ ٢٧١
[2] - غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع ودراسة المجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، ١٩٩٩ صـ ٢٧٦
[3] - لمزيد من التفصيل انظر : - نويل تايمز ، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، صـ ٢٦١
[4] - المعجم العربي للعلوم الاجتماعية ، مصدر سابق ص ٢٧١

٢- الضوابط السياسية : - مثل القانون ، والحكومة ، وهى أدوات تبرز حين تكون الجماعات في المجتمع متنوعة ومتعارضة مع بعضها البعض[١]

ويرى ديفيد بوبينو " David Popenoe " أن هناك نمطان رئيسيان لعمليات الضبط الاجتماعي وهما كالتالي : -

السنمط الأول : - يحتوى على ضغط خارجي على الأفراد لكي يتوافقوا مع التنوع الواسع للجزاءات الرسمية وغير الرسمية .

السنمط الثاني :- يحتوى على ضبط داخلي ، ينتجه الأفراد ، ليحثوا أنفسهم على التصرف وفقاً لنمط التوافق مع المعايير الاجتماعية للمجتمع .[2]

ويرى" جوناثان تيرنر" أن أساليب الضبط الاجتماعي تتضمن تلك الطرق المتفق عليها اجتماعياً لاختزال وامتصاص التوتر والانحراف.

ويرى أن هناك ثمة أساليب ضبط عديدة ومحددة وتشمل : -

١- تكوين النظم والتي تجعل توقعات الأدوار واضحة ومحددة ومحكمة .

٢- الإيماءات والعقوبات والجزاءات المتبادلة بين الأشخاص.

٣- أنشطة الطقوس والتي يعبر فيها الفاعلون عن السلوك والأفعال تعبيراً رمزياً عن منابع التوتر التي قد تكشف عن تفكك وتمزق البناء ، وهى في نفس الوقت تدعم الأنماط الثقافية المهيمنة .

٤- أبنية القيم :- التي تحقق الأمان والاستقرار .

٥- أبنية إعادة التكامل:- والتي تقاوم رغبات الانحراف وتعيد الأمور إلى طريقها المستقيم

٦- بناء وتكوين النظام : وذلك باستخدام القوة والقهر داخل بعض قطاعات النسق[٣]

---

[1] - جيرم . ج . مانيس ، تحليل المشكلات الاجتماعية ، ترجمة فتحي أبو العينين ، مكتبة زهراء الشرق ط١ ، ١٩٨٩ صـ ٢٢١

[2] - David Pepenoe - Sociology - op , cit, p 281

[٣] - جوناثان تيرنر – بناء نظرية علم الاجتماع – ترجمة محمد سعيد فرح – منشأة المعارف – الإسكندرية - ط٢ – ٢٠٠٠ م

ويقسم البعض وسائل الضبط الاجتماعي أو ما أسموه بالآليات الضبطية إلى نوعين هما: -

أ- الآليات الضبطية الرسمية ب- الآليات الضبطية العرفية

أ- أمـــا عن الآليات الضبطية الرسمية :- فهي تتمثل في الشرطة وقوى الأمن والسجون والمعـــتقلات ، والمعســـكرات الخاصـــة بأسرى الحرب ، ومستشفى الأمراض العقلية والعصـــبية ، ويكـــون الهدف من وجودها معاقبة كل من يخرج عن الامتثال لتعليمات وقوانيـــن التنظـــيمات الرسمية ، أو بمعنى آخر فهي تعتبر تقنيات ملحقة بالتنظيمات الرسمية التي تكون أنساق البناء الاجتماعي .

ب-الآلـــيات العرفـــية : - وتكون على شكل جماعات ضغط أو أقوال الناس وإشاعاتهم ، وفضائحهم أو تشهيراتهم على كل من يخالف السياقات السلوكية السائدة في مجتمعهم، وهـــذه الآليات تكون أقوى في ردعها للناس من الآليات الرسمية وذلك خوفاً من النبذ الاجتماعي أو النظرة المحتقرة من قبل عامة الناس .(١)

وبصـــفة عامـــة نجـــد أن علمـــاء الاجتماع يبدون اهتماماً خاصاً بالتعرف على وسائل وأســـاليب الضـــبط الاجتماعي ، وهى وسائل تتوقف إلى حد كبير على طبيعة المجتمع ذاته وظروفه الخاصة(٢).

ونعـــتقد أن اختلاف علماء الاجتماع في تصنيفهم لأدوات وأساليب الضبط الاجتماعي ما هـــي إلا مســـألة شـــكلية وخاصة أنهم يمنحون أسماء مختلفة لنفس الأشياء ، فتارة يقولوا الأســـاليب الرسمية وغير الرسمية ، وتارة يقولون الآليات الرسمية والآليات العرفية... الخ أو يبرزون في تصنيفاتهم بعض الجوانب التي يغفلها غيرهم .

و التصنيفات التي اطلع عليها الباحث هي تصنيفات ثنائية تقوم على التمييز بين الشيء ونقيضه ، فهناك من علماء الاجتماع من يميز بين وسائل الضبط الاجتماعي التي تعتمد على القسر والقهر ، ووسائل الضبط التي تعتمد على المناقشة والإقناع والتوجيه والإرشاد .

---

٢ - فهمي سليم غزوي وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان ١٩٩٢ صـ ٢٦٥

٣ ـ السيد الحسيني : مفاهيم علم الاجتماع ، مرجع سابق ص ٢٠٥

ويميز فريق آخر من العلماء بين الوسائل التي تتخذ شكل النظم الاجتماعية والوسائل غير النظامية والتي تصدر بشكل تلقائي عن أفراد المجتمع دون أن يكون لها معايير دقيقة ثابتة ، بينما يفضل فريق ثالث التفرقة بين الوسائل الرسمية ، والوسائل غير الرسمية.

وسوف يعرض الباحث لوسيلتين هامتين من وسائل الضبط الاجتماعي هما القانون والعرف .

أولاً : القانون ودوره في تنظيم المجتمع

إن بعض الاجتماعيين وبعض القانونيين المتأثرين بالأفكار السوسيولوجية يدرسون القواعد القانونية في سياق نظريات التطور الاجتماعي التي سيطرت على الفكر الاجتماعي الأوربي في القسم الأخير من القرن التاسع عشر، ولقد تأثر الكثيرون منهم بوجه خاص بالمدرسة التاريخية الألمانية في القانون والتي أسسها " سافينى " Savigny ويمكننا أن نجد ذلك عند كل من كونت وسبنسر ومين .

ولقد ميز بعض الاجتماعيين والأنثروبولوجيين الأوائل تميزاً حاداً بين المجتمعات البدائية التي تحكمها العادة الاجتماعية كلية والمجتمعات المتحضرة التي يحكمها القانون أساساً .

ولقد ميز هنري مين في كتابه " القانون القديم " Ancient law بين المجتمعات " الساكنة" والمجتمعات " التقدمية " وأشار إلى أن هذه التغييرات قد حدثت بفضل عوامل غير تشريعية حيث أن الفرد أخذ يحل باستمرار محل العائلة كوحدة للتعامل في القوانين المدنية وذلك على أساس أن الضرورات الاجتماعية والرأي العام يسبقان القانون دائما[1].

وما دام المجتمع يتألف من كتلة من المصالح المتنافسة ، وما دام الصدام غير المقيد بين هذه المصالح يؤدى إلى الفوضى والاضطراب ، وما دام كل ذلك يؤدى إلى حدوث خلل في المجتمع ، إذن فلا بد من وجود ضابط أو مجموعة من الضوابط المتشابكة التي تعمل معاً على ضبط السلوك ومن ثم الحفاظ على توازن المجتمع .

---

[1] - بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق محمد الجوهري وآخرون ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الرابع ، الطبعة الخامسة ١٩٨١ م.

وإذا سلمنا بأنه لا يمكن أن يوجد من كل شئ ما يمكن أن يفي متطلبات كل فرد، إذن لابد وأن نسلم أنه لابد من حدوث صراع بين الأفراد لتحقيق هذه المتطلبات والاحتياجات .

ومن هنا يقف القانون كوسيط غير متحيز بين هذه المتطلبات والحاجات المتنافسة ولذلك فلابد من فهم القانون فهماً أصيلاً لما في القواعد القانونية من تضمينات سوسيولوجية ، لكي نتمكن من استخدامها في حل النزاع بدلاً من التركيز على إثارة حدته [١] .

وكما ذكرنا من قبل في تعريفنا للمفاهيم أن بعض علماء الاجتماع حاولوا تحديد مصادر اشتقاق كلمة القانون كما جاءت في اللغة اليونانية القديمة أو اشتقاقها في اللغات الأجنبية ودلالتها في معنيين أحدهما موضوعي وهو القانون والآخر ذاتي بمعنى العدل والصواب .

ويتفق علماء الاجتماع على أن القانون يعد أهم وسائل الضبط الاجتماعي ، ففي المجتمعات المعقدة المركبة لا يستطيع الرأي العام، والتربية ،والعرف، والتقاليد، حفظ النظام العام مما يلزم وجود نوع من التنظيم السياسي في شكل قواعد قانونية تضعها الدولة ، ليسير وفقا لها جميع الأفراد على السواء.

والقانون باعتباره منظماً للضوابط الاجتماعية وحاكما لها يعمل على بقاء المجتمع وارتقائه حيث انه لازم لبقاء المجتمع حتى لا تعم الفوضى ويتفشى الاضطراب ، فوظيفة القاعدة القانونية هي ضبط العلاقات بين الأفراد وبث روح النظام والطمأنينة بينهم ، ويعمل القانون بجانب ذلك على بقاء وارتقاء الجماعة الاجتماعية وتقدمها [٢]

وهذا لا يعنى التقليل من أهمية الوسائل الأخرى ولكن لكل وسيلة أهمية خاصة تساهم بها في حفظ توازن المجتمع بل أنها قد تتفوق بعض الوسائل الأخرى مثل العرف على القانون في بعض المجتمعات .

---

[١] - دينيس لويد : فكرة القانون مرجع سابق ص ٢٤٨ .

[٢] - رمضان أبو السعود ، المدخل إلى القانون ، بيروت ، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص ص ١٤ : ١٦

ثانياً : – العرف ودوره في تنظيم المجتمع

*أهمية العرف في المجتمع : –

يتمثل العرف في تحريم بعض الأعمال لارتباطها بقوى مؤثرة في طبيعة الأحداث ، ويتمثل ذلك في الحكم والأمثال ، والأغاني الشعبية ، والقصص الأدبية والتي تعتبر مظهراً من مظاهر التراث الثقافي ، ويعتبر العرف أهم جزء من دستور الأمة غير المكتوب ، وقد ترقى بعض أحكامه وقضاياه إلى درجة القواعد القانونية[1] .

ويمكننا القول أن العرف قد يكون مساعداً للتشريع في حل بعض القضايا التي لم يرد فيها نصاً قانونياً قاطعاً ، والعرف يعتبر الوسيلة الشعبية (غير الرسمية) التي يستخدمها الأفراد لفض منازعاتهم المختلفة ، وتنظيم تفاصيل المعاملات ومقومات المعايير التي يعجز التشريع عن تناولها بسبب تشعبها .

ويوجد العرف كلما وجدت جماعة إنسانية، لأنه القاعدة القانونية التي تحتكم إليها الجماعة كما أنه يعد شريعة طبيعية . (الشريعة الطبيعية لأي مجتمع هي العرف أو الدين) أي أن العرف هو الشريعة الطبيعية للأفراد لأنه صادر عن الجماعة ذاتها أي عن إرادة الأفراد بدون تدخل من أي جهة أخرى كالحاكم مثلاً أو شيخ القبيلة ..... الخ .

والعرف يرتكز على قواعد قوية ومتينة لإثبات قوته ووجوده ، وهذه القواعد إما أن تكون مبادئ دينية جاء بها الدين ، وإما أن تكون قيما ومبادئ أخلاقية منظمة لعلاقات الأفراد في المجتمع ، وإذا لم تكن الأخلاق والدين مصادر للعرف ، فمن الصانع الحقيقي للعرف هل الدولة ؟ أم المجتمع ؟ أم فرد بعينه ؟

إن الأفراد هم الذين ينشئون العرف ، ولكنه بعد ذلك يمتزج ويصبح تكوينا مشتركاً لا يمكن فصل أجزائه عن بعض، وبهذا يعد فعلاً للمجتمع ككل ولا يمكن لأي فرد في المجتمع أن يرفضه أو يخرج عنه لأن في ذلك ضرراً لهذا الفرد نفسه .

---

[1] - نوبل تايمز ، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ ;١٧٩ .

ويذكــر(أحمــد أميــن) أن أصل العرف هو " مجموعة أعمال قام بها أجدادنا الأولون " ولذلك تكون العادات القومية في مجتمع ما هي إلا أعمال سابقة استحسنت من قبل الأفراد ، وتكون لديهم الشعور بضرورة احترامها لأنها صالحة بالنسبة لهم فتتوارثها الأجيال جيلاً بعد جيل وأصبحت عرفاً للجماعة ، أي أن العادة قد تكون مصدراً للعرف[1] .

والعــرف يقــف دائماً للناس بالمرصاد سواء وجد القانون الوضعي أم لم يوجد ،ويعتبر العــرف من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع لأن عقابه قد يكون أقسى من عقاب القانون فالعرف يعاقب عقاباً مباشراً سريعاً ليس فيه تأخير مثل القانون الوضعي .

حيــث أن العرف يعاقب بالاحتقار والازدراء ، والكلام الجارح ، والاستهجان ، وقد يصم الشخص بوصمة عار لا تُمحى بمرور السنين ، وهو في ذلك لا يسمع دفاعاً ولا يقبل عذراً ، ولا يقبل في حكمه نقضاً[2]

*العرف والعادات الاجتماعية .

اســتعمل بعــض علمـــاء الاجتماع اصطلاح (الطرق الشعبية)مرادفاً للعادات الاجتماعية وأرجعوا نشأتها إلى الحاجات الضرورية الحيوية التى تتطلب الإرضاء والإشباع فيقوم الناس مــن أجــل ذلــك ببعض صور النشاط العشوائية ، ويتم تكرارها حتى يقف الناس من خلال الــتجربة والخطــأ علـــى تلك الصور من النشاط الناجحة والفاشلة فيتمسكون بالأولى دون الثانـــية، بـــل يـــتم تكرار الطرق الصحيحة حتى تصبح عادة اجتماعية يتعارف عليها الناس ويعملون على ترسيخها وتأصيلها ونقلها إلى الأجيال المتعاقبة .

ومن خلال المفهوم السابق للعادات الاجتماعية يتضح أن العرف هو أحد فروع العادات الاجتماعـــية – إن لـــم يكـــن أهم فرع من فروعها – ويعتب العرف من العادات الاجتماعية الحتمية حيث يلزم الأفراد بعدم التهاون فيه خوفاً من تعرضهم للعقاب الشديد.

---

[1] - هنية مفتاح القماطى ، الأخلاق والعرف ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ١٩٩١ م

[2] - سامية الساعاتى ، المرأة والمجتمع المعاصر ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٦م ، ص٢٧٤.

ومن أهم وظائف العادات الاجتماعية ،الوظيفة الضبطية والتنظيمية، حيث توضح للناس أســاس العلاقات الاجتماعية، ودستور التعامل بين أفراد الجماعة ، وتحوّل الميول العدوانية إلــى دوافــع اجتماعية للترابط والتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد ، وبينه وبين المجتمعات الأخرى[1] .

*العرف والتقاليد.

يخلــط الــبعض بين التقاليد والأعراف إلى حد استخدامهما كمترادفين ، حتى أن البعض يتحدث عن (التقاليد العرفية) ،ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى التقارب فى المعنى الظاهر بين اللفظين، فالعرف هو عادة قديمة راسخة ،وهذا هو معنى التقليد الذى يتبادر إلى الأذهان .

فــى حيــن أن دراسة كل من التقاليد والأعراف تظهر الكثير من الفوارق التى تميز كل منهما عن الآخر ، وتتضح هذه الفوارق فيما يلى :

١- درجــة الإلزام والشمولية أو العمومية :فهذه الخصائص تظهر بصورة أكثر وضوحاً فى العرف عنها فى التقليد الذى يتميز بدرجة إلزام أقل .

٢- الاتفاق والتعارض مع القانون : فالتقليد قد ينشأ متعارضاً مع القوانين الرسمية مثل تقلــيد الأخذ بالثأر ، أما العرف فنادراً ما يخالف القوانين ، وإن كان هذا لا يمنع من وجود أعراف تخالف القوانين الرسمية ولكن فى بعض الجزئيات البسيطة[2]

---

[1]- أحمد عصام مليجى وآخرون، الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك فى سيناء،مرجع سابق ،ص ٦٣ -٦٤ .

[2]- المصدر نفسه ، ص ٦٦-٦٧.

*أركان العرف : -

للعرف ركنان أساسيان هما الركن المادي والركن المعنوي .

١- الركن المادي :-

الركـن المـادي للعرف هو اعتياد الناس على سلوك معين في أمر من أمور حياتهم ، ويشترط لتوافر الركن المادي من العرف أربعة شروط هي: -

أ- أن يكون اعتياد الناس عاماً.

ب- أن يكون الناس قد اعتادوا هذا السلوك منذ القدم .

ج- أن يعتاد الناس على هذا السلوك بانتظام واطراد .

د- ألا يكون هذا السلوك مخالفاً للنظام العام وحسن الآداب .

وإذا تأملنا هذه الشروط الأربعة نجد أن الشرط الأول يستبعد من قائمة الأعراف ما يقوم بـه شخص واحد أو جماعة قليلة في مجتمع ما ، حيث أن اعتياد هؤلاء الأشخاص على فعل شئ أو سلوك معين لا يعد عرفاً .

أمـا عن الشرط الثاني فيرى أن العرف لابد وأن يكون قديم ولا توجد فترة زمنية محددة لقياس هذا القدم .

أمـا عن الشرط الثالث فيرى أن هذا الاعتياد الذي يتميز بالقدم لابد وأن يحدث بانتظام، حيـث أن الجمـيع يعلـم أن فـي موقف كذا سوف يتصرفون بطريقة كذا وهذا هو الانتظام والاطراد في اعتياد السلوك .

أما عن الشرط الرابع فإنه ينص على أنه لكي يصبح هذا السلوك المعتاد القديم والمنتظم عـرفاً فيجـب ألا يخالف الآداب العامة في المجتمع، حيث أنه لا يمكنني أن أنظر إلى سلوك جماعـة، أو طائفة تمارس البغاء ، أو اعتادت ممارسة البغاء على أن هذا عرفاً لأنه يخالف الآداب العامـة ومن ثم لا يصلح أن يكون عرفاً ، وبهذه الشروط الأربعة أعتقد أنه يمكننا أن نميز بين ما هو عرف ، وما هو غير عرف .

٢ - الركن المعنوي للعرف : -

يتمثل الركن المعنوي للعرف في وجود اعتقاد لدى الناس في العادة التي درجوا عليها وأصبحت ملزمة لهم ، بحيث اقترن بها جزاء توقعه السلطة العامة جبراً على من يخالفها ، شأنها في ذلك شأن القواعد القانونية الصادرة من السلطة التشريعية .

ويلاحـــظ أن الركـــن المعـــنوي هـــو الذي يميز العرف عن غيره من قواعد المجاملات والعـــادات الاجتماعـــية ، والتي قد يتوافر فيها الركن المادي بأن تكون عادة عامة، قديمة ، ثابـــتة ، ويســـير الـــناس عليها في سلوكهم ، ولكن لم ينشأ بعد اعتقاد لديهم بأنها ملزمة ، ولذلك فهي لا تكون قاعدة قانونية تلزم الناس باتباعها .

وعلـــى وجـــه الخصوص فإن هذا الركن المعنوي هو الذي يفرق بين العرف وما يسمى بالعـــادة الاتفاقية ، حيث أن هذه العادة تتصل بالعلاقات القانونية وتشتمل على الركن المادي للعرف ولكن ينقصها الركن المعنوي ومن ثم لا تعتبر عرفاً [١] .

تعقيب : -

مـــن الملاحظ تعدد الآراء حول أساليب الضبط الاجتماعي وعددها وأنواعها وأهمية كل أسلوب من هذه الأساليب وإذا قمنا بمحاولة تصنيف وسائل وأساليب الضبط الاجتماعي وفقاً لمـــا ورد بالـــتراث الـــنظري نجد أن العلماء يتحدثون عن الشيء ونقيضه ، فتارة يقولون أساليب رسمية وأساليب عرفية، وتارة أخرى يقولون أساليب رسمية وأساليب غير رسمية ، وتـــارة ثالثة يقولون أساليب قهرية وأساليب اختيارية ، ولعل الجميع يدور في دائرة واحدة وإن اختلفـــت الألفـــاظ والمسميات ،ومما لا شك فيه أن لكل مجتمع قواعد يستخدمها لتنظيم ســـلوك أفـــراده يطلـــق عليها" قانوناً" وقواعد أخرى يطلق عليها" أعرافاً" وكل منهما يتعلق بمعرفة كيف يتوقع الناس من الفرد أن يتصرف ،وكيف يتوقع هو من الناس أن يتصرفوا .

---

١ - محمد رفعت الصباحي وآخرون ، المبادئ العامة للقانون ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ م

ومــن هــنا نســتنتج أن معظم العلماء يتفقون على أن هناك نوعان أو أسلوبان للضبط الاجتماعي وهما :

الـنوع الأول رسـمي: ويخــتص بــه مجموعة من المؤسسات الرسمية ويقوم على القهر والإلــزام مــن قبل هذه المؤسسات والعاملين بها، ويقوم المختصين بهذه المؤسسات بوضع لوائـح وقوانيـن واجبة التنفيذ، ووضع عقوبات لمن يخالف هذه القوانين واعتباره منحرفاً يؤدى خللاً وظيفياً داخل البناء الاجتماعي ، ومن ثم على المؤسسة الرسمية المختصة عقابه حتى يعود المجتمع إلى توازنه ، ويكتسب هذا الأسلوب شرعيته وأهميته من فرض الدولة له بـالقوة ، وممارســة السـلطات الرسمية التي يخولها له الدستور في فرض هذا الأسلوب ، وإجـبار الناس عليه ، وقبول الناس له خوفا من العقاب والجزاء الذي قد يقع عليهم إذا ما خالفوا هذه القوانين .

ومن هنا فان التزام الأفراد بالضبط الاجتماعي الرسمي واللجوء إلى مؤسساته كثيرا ما يكون عن طريق الإجبار وليس الاختيار، أي انهم يكونون مضطرين إلى ذلك .

والـنوع الثانــي هو الأسلوب العرفي: أو ما يعرف أحياناً بالأسلوب غيرالرسمي ومعنى انه أسلوب غير رسمي انه نشأ بعيداً عن المؤسسة الرسمية .

ونحن لا ننكر العلاقة بينه وبين المؤسسة الرسمية ، ولكن نشير فقط إلى انه نشأ بعيداً عنها ، حيث انه نشأ من بين عادات الناس وتقاليدهم وأسلوبهم في التفكير ، وأنماط حياتهم، وطـرق تنشئتهم الاجتماعية ، والموروث الثقافي المتراكم عبر الأجيال ، بل يمكننا القول انه نشـأ مـن حاجة الأفراد إليه ، ولعل ما يميز الأسلوب العرفي للضبط الاجتماعي أنه نشأ من بين هؤلاء الأفراد الذين يطبقونه على أنفسهم، وهو نابع من ذواتهم وليس مفروضا عليهم .

بالإضــافة إلى ذلك نجد أن القائمين عليه ليسوا غرباء عن هؤلاء الأفراد ، وربما يشبه ذلك ما أسماه "دوركايم " الضمير الجمعي .

حيث أنه يمارس عليهم قهراً ولكنهم قد لا يشعرون بهذا القهر لأنهم يلجئون إليه طواعيةً دون أن يكون هناك قانون رسمي يلزمهم بذلك ، وحتى إن لجئوا إليه مجبرين فهم أيضاً لا يشعرون بأن الأفراد القائمين عليه يمارسون عليهم قهراً .

ولعل هذين الأسلوبين يظهران بوضوح فى أساليب فض المنازعات حيث يلجأ البعض إلى الأسلوب الرسمي لفض المنازعات والمتمثل فى القانون الرسمي كأداة للدولة لتحقيق النظام والاستقرار في المجتمع ، على حين نجد فريقاً آخر يفضل اللجوء إلى الأسلوب العرفي لفض المنازعات التي تنشأ بينهم أياً كان نوعها ودرجة حدتها ، بينما نجد فريقاً ثالثاً يلجأ إلى الأسلوبين معاً ، فتارةً يستخدم الأسلوب الرسمي ، وتارةً أخرى يستخدم الأسلوب العرفي ، وهذا يتوقف على نوع النزاع ودرجة شدته ، ومدى تطوره ، والعلاقة بين الأطراف المتنازعة

ويمكن القول أن نوعية الأساليب التي يستخدمها المجتمع في ضبط سوك أفراده تتوقف فى المقام الأول على نوعية التفاعل بين أفراد المجتمع من جهة ، وتفاعل هؤلاء الأفراد مع المجتمع من جهة أخرى ، أو ما أسماه " دوركايم " التضامن الآلي والتضامن العضوي" .

ليس هذا فحسب بل تتوقف أيضاً على الثقافة السائدة في المجتمع ، حيث أن الثقافة السائدة تفرض على الأفراد نمطاً معيناً من الضبط الاجتماعي ، فالمجتمعات التي تسودها الثقافة التقليدية كثيراً ما تلجأ إلى الضبط الاجتماعي غير الرسمي ، أما المجتمعات التي تسودها الثقافة الحديثة القائمة على الفردية وتقسيم العمل فهي تلجأ غالباً إلى الضبط الرسمي.

وتأتى بين هذه المجتمعات وتلك ، المجتمعات التي تجمع بين الثقافتين التقليدية والحديثة، وهى المجتمعات شبه الحضرية التي يبقى بها ظلال من التقليدية في نفس الوقت الذي يدخل إليها التحديث ، فهي تلجأ إلى الأسلوبين معاً وفقاً للموقف الاجتماعي .

و مــن المفترض أن الأساليب جميعها رسمية أو عرفية تمارس قهراً على الأفراد بشكل أو بآخــر ، ولكــن تخــتلف درجة هذا القهر من أسلوب إلى آخر ، كما تختلف درجة شعور الأفراد بهذا القهر من مجتمع إلى مجتمع آخر ، وذلك حسب طبيعة السلطة التي تمارس هذا القهر وطبيعة الأفراد الخاضعين لهذه السلطة ، والعلاقات المتبادلة بين السلطة والأفراد .

ولو أننا سلمنا بهذين الأسلوبين كأساليب للضبط الاجتماعي، فإنه يكون من البديهي أن يكون لكل أسلوب وسائل يستخدمها لضبط سلوك الأفراد .

والحقــيقة أن البحث في هذه الوسائل يوضح أن الوسيلة الواحدة من الممكن أن تكون مشتركة بين الأسلوبين الرسمي، وغيرالرسمي كوسيلة ، ولكنها تختلف وفقا لطبيعة المجتمع الذي تمارس فيه ، والأفراد القائمين على تطبيقها ، فالتربية على سبيل المثال كوسيلة توجد في الأسلوب الرسمي والأسلوب العرفي ، ولكنها تختلف في طبيعة المجتمع التي تطبق فيه ، والأفراد القائمين عليها .

فبنما تقوم التربية في المجتمعات البدائية على أهداف بسيطة مثل احترام التقاليد وكيفية الــتعامل مــع الظروف المتغيرة للطبيعة ، نجد أن التربية فى المجتمعات الحديثة والمعاصرة تحــاول ربــط الفرد بمصادر المعرفة المختلفة ، وتنمى لديه احترام القانون ، والقيم الفردية وتقسيم العمل . .. الخ .

وبينما يوكل في المجتمعات التقليدية بمهمة التربية للأسرة باعتبارها المؤسسة الأولي للتربــية ، نجد أن هناك مؤسسات عديدة في المجتمع الحديث تقوم بمهمة التربية ، ربما لا تكون الأسرة هي الأولى في هذه المؤسسات .

ومن هنا نستطيع القول أن هناك العديد من الوسائل التي تستخدم في الضبط الاجتماعي والتــي يمكــن إيجازها في ست وسائل أساسية هي القانون ، العرف ، الدين ، الرأي العام ، القيم الاجتماعية ولا نستطيع أن ننكر العلاقة بين كل هذه الوسائل.

ولقد ذكر الباحث وسيلتين من هذه الوسائل وهما القانون، والعرف باعتبارهما وسيلتين هامتين ترتبط كل واحدة منهما بنوع معين من أساليب الضبط الاجتماعي ،حيث يرتبط القانون (فـــي ذهن البعض) بالضبط الاجتماعي الرسمي، بينما يرتبط العرف بالضبط الاجتماعي غير الرسمي .

وهـــذا الفصل بين القانون والعرف لا يعنى إنكار العلاقة بينهما حيث أنه من الممكن أن يدخل العرف كعنصر هام من عناصر القانون عند صياغته، ليؤدى كل منهما دوراً وظيفياً في البناء الاجتماعي للمجتمع .

ولا يـــنطلق الباحـــث في رؤيته هذه من فراغ ولكن من فرضيات نظرية وهو ما يحاول الباحث التعرض له في الفصل التالي والخاص بسوسيولوجيا النزاع والبحث عن إطار نظري ملائم.

الفصل الثالث

سوسيولوجيا النزاع
والبحث عن إطار نظري ملائم

١- مدخل الإثنوميثودولوجيا.

٢ - النظرية الماركسية.

٣- التفاعلية الرمزية.

٤- البنائية الوظيفية.

تقديم:

يري جوبرج أن النظريات الاجتماعية المختلفة مثل البنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية والوضعية، والماركسية، وغيرهم تتضمن جميعها افتراضات معينة عن الواقع الاجتماعي وعن طبيعة الإنسان، وعن علاقة العالم بالمادة التي يدرسها، وأن هذه الافتراضات ترتبط جميعها ببعضها البعض منطقيا إلى حد ما .

ويرى سمير نعيم أن الباحث في ميدان الظاهرات الاجتماعية يتبع بالضرورة نظرية ما وأن هذه النظرية وما تتضمنه من افتراضات أساسية حول تلك الموضوعات فإنها تؤثر عليه في جميع خطوات بحثه .[1]

وتنظر البنائية الوظيفية إلى النسق الاجتماعي على أنه في حالة توازن، وأن مكوناته تعمل دائما على استمرار حالة التوازن ، وإعادة التوازن في حالة حدوث خلل ما ، ويلعب النسق الثقافي في قبيلة الهوارة بما يتضمنه من عادات، وتقاليد، وقيم، ومعايير، وأعراف، وقواعد، دوراً هاماً في إعادة التوازن إلى المجتمع في حالة وقوع نزاع ، ويلعب النسق القانوني الرسمي دوراً وظيفياً في إعادة توازن المجتمع – في حالة فشل النسق القرابي في إعادة التوازن ، ويعتبر النسق القرابي من أهم الأنساق التي تساعد علي تحقيق التضامن الاجتماعي بين أفراد مجتمع الصعيد بما في ذلك قبيلة الهوارة ، و نحن لا نستطيع أن ننكر وجود الصراع الاجتماعي بين أفراد القبيلة الواحدة أو البدنة الواحدة ، ولكن من الممكن أن يؤدي هذا الصراع دوراً وظيفياً في المجتمع فيساعد على التماسك الاجتماعي بين الأفراد ، ومن الممكن أن يكون هذا النزاع أو الصراع معوقاً وظيفياً وهذا ما يدعو أفراد المجتمع إلى التغلب عليه إعادة التوازن والانسجام بين أجزاء المجتمع أو قد يكون عديم الفائدة بالنسبة للنسق أي غير وظيفي .

---

[1] – سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع دراسة نقدية ، دار المعارف ط٣ القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ص ٥٦– ٥٧ .

وتنطلق الدراسة الحالية من مسلمات النظرية البنائية الوظيفية باعتبارها توجهاً نظرياً للدراسة، وذلك لاقتراب هذه المسلمات من واقع الدراسة الحالية وواقع مجتمع الدراسة باعتباره نسقاً متكاملاً يسعى دائماً لتحقيق التوازن بين أجزائه المختلفة .

ورغم استناد الدراسة إلى المسلمات الأساسية للبنائية الوظيفية في فهم وتفسير أسباب النزاع وأساليب فض النزاع في قبيلة هوارة يتراءى للباحث عرض عدد من التوجهات النظرية المختلفة وذلك سعياً وراء تحقيق نوع من الحوار النظري بين الرؤى المختلفة مما يحقق للدراسة مزيداً من الفهم والإلمام بكافة الجوانب المختلفة للظاهرة محل الدراسة، استناداً إلى تعدد أسباب النزاع في قبيلة هوارة مما يحقق عمقاً في التناول .

كما يمكننا هذا الحوار من المقارنة بين النظريات المختلفة في معالجة الظاهرة محل الدراسة، ومن ثم الكشف عن المسلمات الأساسية لكل توجه مما يضع مبرراً لاختيار اتجاه دون غيره.

مدخل الإثنومثيودولوجيا*:

تتناول الدراسات الاثنوميثودولوجيه كل ما يحدث بشكل عملي في الحياة من أنشطة أو مواقف أو استدلالات سوسيولوجيه باعتبارها موضوعات تخضع للدراسة الإمبريقية ، وهي تولي هذه الأنشطة العادية الروتينية في الحياة اليومية نفس القدر من الاهتمام الذي توليه للأحداث غير العادية بهدف إثبات أن هذه الأنشطة العادية تستحق الدراسة كظواهر في حد ذاتها[1] .

*- الاثنوميثودولوجيا : "Ethno methodology" ظهر هذا المصطلح على يد عالم الاجتماع الأمريكي هارولد جارفينكل ، ويتكون هذا المصطلح من جزأين Ethno وهي تشير إلى مخزون الفهم أو المعرفة البديهية العامة المتاحة لأعضاء المجتمع ، والشق الثاني هو ميثودولوجي والذي يشير إلى المناهج والاستراتيجيات التي يستخدمها الفاعلون في أطر مختلفة لكي يجعلوا من أفعالهم أفعال قابلة للفهم أو بتعبير جارفينكل أفعال مبررة .

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع : أنظر

(1) Marshal, Gordon – Oxford Dictionary of Sociology. Oxford University Press ,1998:p-203-205

ويعتقد جارفينكل أن هذه الأنشطة الروتينية التي يزاولها الناس بحكم العادة يسيرها نوع مـن القـانون الضمني غير المكتوب ، والذي يتضمن معاني أو صفات ينقلها الناس بعضهم لـبعض عـندما يـتحدثون عن أحد هذه الأنشطة العادية، ويتصرفون جميعاً في ضوء هذه الوصفات أو ما يشبه القوانين.(١)

وتدعو الإثنوميثودولوجيا إلى الدراسة الوصفية البحتة لوقائع الفكر والمعرفة على نحو مـا نحياها في صميم وعينا، دون الأخذ بأية نظرية من نظريات المعرفة كنقطة انطلاق لها، فالاثنوميثودولوجـيا تركز اهتمامها على البدء بدراسة الحياة اليومية ، استناداً إلى الاعتقاد بـأن فهـم هذه الحياة ينبغي أن يكون أساساً لكل البحوث والنظريات الاجتماعية فهي تدرس الواقع الاجتماعي متحرراً من المسلمات والمزاعم السابقة دون فرض رؤية معينة عليه.(٢)

ويرى جارفينكل أن القضية الأساسية في الإثنومثيودولوجيا هي أن الأنشطة التي ينتج مـن خلالها أعضاء المجتمع، ويديرون بها الأطر المنظمة لشئون الحياة اليومية ، وتتطابق مع العمليات والإجراءات التي يتبعها هؤلاء الأعضاء المنتجين لها في جعل هذه الأطر "ممكنة التفسير"(٣).

ولقد نجح هذا الاتجاه في تحويل الأطر النظرية الفينومنيولوجية إلى إجراءات منهجية، ولهـذا فان علم الاجتماع الذي يتبع المنهجية الشعبية (Ethno methodology) يجب أن يجعـل موضـوع اهـتمامه الأفراد العاديين ويدرس الأنشطة اليومية الروتينية ليكشف عن المعاني التي وراءها.

١- علي عبد الرازق جلبي: الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ١٩٩٩م ص ٢٩١

٢ – زينب شاهين : الاتجاه الاثنومثيودولوجي في علم الاجتماع، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية ، دار الفكر العربي ، العددان ٣٧ –٣٨ معهد الإنماء العربي ، بيروت (يناير – مايو) ١٩٨٥م ص. ٢٩٢ .

٣ – أنتوني جيدنز ، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمد محي الدين ، المجلس الأعلى للثقافة ،المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ص. ١٣١

والدراســات الاثنوميثودولوجــية تتناول كل ما يحدث بشكل عملي في الحياة من أنشطة ومواقــف وتفــاعلات ومظاهــر ســلوكية لفظية وغير لفظية ذات استدلالات سوسيولوجية باعتبارها موضوعات تخضع للدراسة الإمبريقية.

ويهــتم الاثنوميــثودولوجى في دراسة السلوك الإنساني ومظاهره العامة بالوقوف على المعانــي التي يصوغها أعضاء المجتمع خلال تفاعلهم ، وهو بذلك لا يتناول أنشطة الأعضاء في حد ذاتها ، وإنما يهتم بالعمليات التي يندمج فيها أعضاء المجتمع لتدعيم إحساسهم بالبناء الاجتماعي[1] ويقوم المدخل عند جارفينكل على المبادئ التالية :-

١- مبدأ تصميم المتلقي :- فالأفعال لم تصمم إلا من أجل متلقيها ، وعلى ذلك فأي فعل ليس سوى وسيلة إنتاجيه .

٢- مبدأ إنتاج الفعل وتمييزه ، على اعتبار أن الحقائق الاجتماعية هي منجزات تفاعلية، وحيــن يرى الآخرون حقائق الحياة ، فان مدخل الإثنوميثودولوجيا يرى العملية التي تتم من خلالها تخليق المظاهر الثابتة الواعية من البيئات الاجتماعية المنظمة .

٣- مــبدأ التميــيز بيــن الموضــوع والمصدر: حيث لا يهتم مدخل الإثنوميثودولوجيا بالــتعريفات الاجتماعــية للظواهــر بهــدف تفسيرها ، ولا يهتم بكيفية استخدام معاني الأعضــاء بوصــفها مصــادر للتفسير ، وإنما يهتم هذا المدخل بالبحث عما تكيف معه المشاركون في الفعل في أوساط معينة ، وكيف تمت صياغة المظاهر التكيفية في أفعالهم وتفســيراتهم ، وبهــذا تصبح معاني الأعضاء هي موضوع البحث وليس مصادر الرسم التفصيلي للإحالة الاجتماعية أو مصادر السياق الاجتماعي .

٤- مبدأ التصور النوعي للفاعل الاجتماعي : يرى هذا المدخل الفاعل الاجتماعي بوصفه مخلوقــاً موجــه للقواعد داخل السياق الاجتماعي أو سياق الفعل ، وأنه مخلوق قد يقوم بتصميم أفعال محددة لكي تنسجم مع القواعد [1].

---

[1]- السيد على شتا ، التفاعل الاجتماعي والمنظور الظاهري ،المكتبة المصرية ، الإسكندرية ٢٠٠٠م ، ص ٣٢.

أهم قضايا الاتجاه الاثنومثودولوجي:

يمكن تلخيص أهم قضايا هذا الاتجاه في أربع قضايا أساسية وهي :

القضية الأولى : وتتمثل في الدراسة السوسيولوجية الإمبريقية للمسلمات والفهم الشائع في المجتمع .

القضية الثانية : وتتمثل في الدراسة السوسيولوجية الإمبريقية لظاهرة البحث العلمي ونشاط الباحث الاجتماعي .

القضية الثالثة : وتتمثل في البحث الامبريقي المنظم للخصائص العامة والثابتة والظواهر الاجتماعية دون التعميمات الإحصائية التقليدية .

القضية الرابعة : الدراسة السوسيولوجية الإمبريقية للغة الطبيعية أو لغة الحياة اليومية [٢].

وهناك مفهومات يستخدمها أنصار المنهجية الشعبية مثل:

المنهج التوثيقي ، ومفهوم الإشارية ، ومفهوم الانعكاسية .

أما عن المنهج التوثيقي فهو يتضمن افتراض أن الحدث (أي حدث) أو مناسبة ما، يمكن فهمها بالنظر إليها على أنها مثال أو وثيقة ، أو نمط عام.

ويقصد بمفهوم الإشارية أن فهم أي موضوع أو حدث يمكن أن يتحقق فقط بربطه ، ورده إلى السياق أو الظروف التي حدث فيها.

ويشير مفهوم الانعكاسية للإشارة إلى العلاقة المتبادلة التي تصل إلى حد التكافؤ بين المعنى والحدث [٣].

---

[١] – محمود حمدي عبد الغني : تصنيف القضايا في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، دار نوار للطباعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م ص.ص ٢٧٨، ٢٧٩.

[٢] – زينب شاهين ، الاتجاه الاثنومثودولوجي في علم الاجتماع ، مصدر سابق، ص٢٩٣.

[١]– قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد ، مصدر سابق ، ص١٥٩.

النظرية الماركسية:

إن المحاولة الرئيسية التي تفسر نظرية الصراع تفسيراً فلسفياً تكمن في كتابات ماركس، إذ أنـــه يعتقد أن طبيعة العلاقات الاجتماعية للإنتاج هي التي تسبب الصراع الذي ينعكس في جميع المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع فالمجتمع حسب اعتقاد ماركس يتكون مـــن طبقتيـــن ، الطـــبقة الحاكمـــة وهي الطبقة البرجوازية والطبقة المحكومة وهي طبقة البروليـــتاريا، وتعـــتقد كـــل طبقة من هاتين الطبقتين بأنها المالكة الشرعية لوسائل الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية والسياسية ، ومثل هذا الاعتقاد يسبب الصراع بينهما[١].

والطـــبقة الاجتماعية في رأي ماركس هي أساس القوة ، وبعض الطبقات أكثر قوة من غـــيرها ، لأنها تحوز قدراً أكبر من الملكية والثروة ، وهذا يزودها بالوسائل التي تمكنها من حماية ما تحوزه والمحافظة عليه .

والمجـــتمع في حالة صراع جوهري بين الطبقات ، ومع ذلك يعترف ماركس بأن فترات الـــنظام والـــتوازن الاجتماعييـــن يمكن أن تحدث ، حيث يفتر خلالها الصراع الطبقي لفترة مؤقتة، وهذه الفترة تفيد الأغنياء أكثر من الفقراء ، والأقوياء أكثر من الضعفاء[٢].

والفكـــر الاجتماعي للقرن التاسع عشر كان يؤكد غالباً على أهمية الصراع الاجتماعي ولهـــذا اهـــتم العلمـــاء والمفكرون الاجتماعيون منذ عصر كونت فصاعداً بالبحث عن النظم والأحكـــام الاجتماعـــية الضـــرورية ، والظـــروف الموضوعية التي تستطيع تحقيق التكامل والانسجام ، والتوافق الاجتماعي.

وجمـــيع الآراء المتضـــاربة التي تدور حول دور الصراع في النظم الاجتماعية لا تزال تســـيطر على نظريات ومفاهيم علم الاجتماع المعاصر ، فهناك علم اجتماع الجماعات الكبيرة (macro - sociology) الـــذي يـــدرس حالـــة الصراع بين الأدوار والعلاقات الاجتماعية.

---

[٢] – عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ط٣ ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٨م ص١٢٨.

[2] – mike O'Donnell : introduction to sociology .4[th] ed . nelson, surrey ,u.k. ,1997

نقلا عن قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق ، ص ص٥٣ ٥٤ .

وهناك علم اجتماع الجماعات الصغيرة (micro- sociology) الذي يدرس حالة الصراع الموجودة في الأنظمة الحضارية الاجتماعية [1].

مسلمات النظرية الماركسية :

١- إن أساس الواقع الاجتماعي والحياة الاجتماعية مادي وليس فكرياً والإنسان لا يتفاعل مع الطبيعة تفاعلاً سلبياً ، ولكنه يتفاعل معها تفاعلاً ايجابياً بحيث ينتج من عمله ما يحتاج إليه ، ويضع الناس لأنفسهم نظماً تحدد علاقتهم الاجتماعية في العمل.

٢- الإنسان كائن قابل للتطور دائماً وقادر على تغيير عالمه الطبيعي والاجتماعي

٣- إن التطور الاجتماعي يحدث نتيجة للصراع الدائم بين الإنسان والطبيعة من جهة وبين المجموعات الاجتماعية المتصارعة في المجتمعات الطبقية من جهة أخرى .

٤- إن المجتمع يكون فقط في حالة ثبات نسبي ، وعلى الرغم من ثباته النسبي إلا أنه تحدث فيه تغيرات كمية يؤدي تراكمها إلى حدوث تغير كيفي فيه.

٥- إن وظيفة العالم ليست فقط دراسة الظاهرات الاجتماعية من أجل فهمها، ولكنها أيضاً تشمل الممارسة، أو العمل من أجل تغييرها، وفقاً للقوانين الاجتماعية التي يكتشفها .

٦- إن الوحدة الأساسية في التحليل ليست هي الفرد ، ولكن التكوين الاجتماعي الاقتصادي الذي تكون تاريخياً .

٧- إن النظرية الاجتماعية يجب أن تضم القوانين العامة التي تحكم الظاهرات النوعية التي تحكم كل نمط من أنماط المجتمعات في مرحلة تاريخية محددة والتي تحكم الظاهرات النوعية .

٨- المتغيرات التي يتم على أساسها تفسير الظاهرات الاجتماعية هي المتغيرات الاقتصادية – الاجتماعية ذات الطبيعة التاريخية .[1]

---

[1]- عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ، مصدر سابق ص١٢٧

وبالنظر إلى هذه المسلمات ومحاولة تطبيقها على دراستنا لأسباب النزاع وأساليب فض النزاع نجد أن النظرية الماركسية تنظر إلى أسباب النزاع على أنها أسباب مادية واقتصادية وليست أسباب فكرية ،وأن النزاع يحدث فقط فى المجتمعات الطبقية ، وأن الوحدة الأساسية فــى تحلــيل الــنزاعات هــى التكويــن الاجتماعــي الاقتصادي ،بمعنى أن الأسباب المادية والاقتصادية هى التى تؤدى إلى حدوث النزاع.

ونحــن نــرفض التسليم بهذه القواعد حيث أنه قد تكون أسباب النزاع أسباب اقتصادية ماديــة أحياناً ، ومن الممكن أن تكون أسباب اجتماعية أو فكرية أو ثقافية ....إلخ فى أحيان أخــرى ، بمعــنى أننا لا نرفض أن تكون هناك أسباب مادية للنزاع ، ولكن نرفض أن تكون الأسباب الوحيدة للنزاع هى أسباب مادية.

مدخل التفاعلية الرمزية:

تؤكد التفاعلية الرمزية بشكل واضح على أن تكون الذات ، ووعيها بالأدوار التي تقوم بها على مسرح الحياة الاجتماعية لا يتم من خلال تصورات التنشئة الاجتماعية كعملية تفاعل يــتحدد مــن خلالهــا الســلوك في ضوء خبرات الطفولة المبكرة على نحو ما تذهب معظم الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع .

ويــرى أنصار التفاعلية الرمزية أن العلاقة بين الفرد والمجتمع ليست علاقة حتمية ، فــإذا كــان الفــرد مخلوق اجتماعي فانه بذلك ينشأ من التفاعل بين معطياته الخاصة وبين الظروف الاجتماعية التي يندمج فيها والتي يصنعها أيضاً من خلال تفاعله مع الآخرين[٢].

---

[١] – سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع ، دراسة نقدية ، مرجع سابق ، ص.ص ١٨١ ،١٨٢

[٢] – السيد علي شتا : التفاعل الاجتماعي والمنظور الظاهري ، مرجع سابق ، ص٢٦

ووفقاً لما ذهب إليه "هربرت بلومر".فان التفاعلية الرمزية تقوم على ثلاثة فرضيات أساسية وهي على النحو التالي :

١- إن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه الأشياء لهم .

٢- معاني الأشياء هي نتاج للتفاعل الاجتماعي الذي يدخل فيه الفرد مع أقرانه.

٣- هذه المعاني تحوّر ، ويتم تعديلها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها [١].

ولقد تطورت التفاعلية بشكل رئيسي في جامعة شيكاغو خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ، ويعد عالم النفس الاجتماعي "جورج ميد" أكثر أنصار التفاعلية تأثيراً ويقسم "ميد" الذات إلى:

(أ) الفاعل (الأنا الداخلي)　　　(ب) المفعول (الأنا الخارجي)

وقد أكد "ميد" أن الأنا يمكن أن تتحكم في الذات أو توجهها ، لا إلى الانصياع فحسب بل إلى التصرف باستقلالية.

وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى النظام الاجتماعي بوصفه محصلة للتفاعل ، وهذا ينطبق على الأسرة ، والمدرسة ، وجماعة الأقران ، وأي نظام يمكن النظر فيه على أنه محصلة التفاعل بين الناس الذي يتألف منهم [٢]

---

[٢] - إيان كريب : النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هبرماس ، ترجمه محمد حسين علوم، مراجعة محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة عدد ٢٤٤ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ، أبريل ١٩٩٩ ص١٣٢

[١] - قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمه مصطفى خلف عبد الجواد ، مصدر سابق ص٥٧ ،٥٨

النظرية البنائية الوظيفية :

على الرغم من أن هناك عديداً من علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى الاتجاه الذي يعرف باسم الوظيفية ، مثل (روبرت ميرتون ، وجورج هومانز، وتالكوت بارسونز، وماريون ليفي، وروبـرت بيلز) ، وغيرهم وعلى الرغم مما يوجد من اختلافات بين هؤلاء العلماء ، إلا أنه يمكننـا القـول بصـفة عامة أن الاتجاه الوظيفي يعتمد على ست أفكار رئيسية أو مسلمات محورية هي:

١- يمكـن الـنظر إلـى أي شـيء سواء كان حياً أو اجتماعياً وسواء كان فرداً أو مجموعة صغيرة أو تنظيماً رسمياً أو مجتمعاً أو حتى العالم بأسره على أنه نسق أو نظام "System" وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة .

٢- لكـل نسق احتياجات أساسية لابد من الوفاء بها وإلا فان النسق سوف يفنى، أو يتغير تغيراً جوهرياً .

٣- لابد أن يكون النسق دائماً في حالة توازن Equilibrium ولكي يتحقق ذلك فلابد أن تلبي أجزائه المختلفة احتياجاته .

٤- كـل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً أي يسهم في تحقيق توازن النسق ، وقد يكون غير وظيفي، أي عديم القيمة بالنسبة للنسق ، وقد يكون ضاراً وظيفياً ،أي يقلل من توازن النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل .

٥- يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل .

٦- وحدة التحليل يجب أن تكون الأنشطة أو النماذج المتكررة ، فالتحليل الاجتماعي الوظيفي ،لا يحاول أن يشرح كيف ترعى أسرة معينة أطفالها، ولكنه يهتم بكيفية تحقيق الأسرة كنظام لهذا الهدف [1] .

---

[1] - سمير نعيم : النظرية في علم الاجتماع ، مرجع سابق ص ص١٨٥ - ١٨٦

وتـنطلق الدراسـة الحالية من مسلمات النظرية البنائية الوظيفية لمعرفة كيف يسهم أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل لاستمراريته أو في الأضرار بهذه الاستمرارية .

ومن المبادئ الهامة التي يؤكدها علماء الوظيفية أن المجتمع يسعى دائماً إلى تحقيق التوازن والانسجام بين أجزاءه ، فإذا ما حدث خلل ما في المجتمع فان المجتمع يحرص دائماً علــى تحقــيق التوازن والانسجام بين أجزائه، ولعل ذلك يرجع إلى وجود قيم مشتركة ،هي التــي تدفع الأفراد إلى تحقيق التوافق في المجتمع ،أو ما يطلق عليه دوركايم فكرة "الإجماع علــى القيم" فأفراد المجتمع الواحد يجدون أنفسهم مجبرين أخلاقياً للتنازل عن رغباتهم في سبيل المصلحة العامة[1].

وتــبدو الوظيفة التكاملية للنسق الثقافي والاجتماعي على درجة كبيرة من الأهمية في النظرية الوظيفية ويتحقق ذلك من خلال تعزيز القيم والسلوك المقبول اجتماعياً وتخترق هذه القــيم النسق بأكمله وهي أساس الإجماع الاجتماعي الذي يدعم النظام الاجتماعي والمجتمع عــند بارســونز شأنه شأن دوركايم – كيان أخلاقي يتطلب انصياعاً من أعضائه حتى يؤدي وظائفه بفاعلية ، ويرى بارسونز أن صفوة المجتمع عليها دور مهم في المحافظة على نسق القيم[2]

وتركــز نظرية بارسونز على موضوع الميكروسوسيولوجي ، إذ أنها تدرس العلاقات الاجتماعــية النظامية التي تحددها القوانين المدونة ،أو المتعارف عليها، وفي هذه العلاقات يــتوقع كــل شــخص يدخــل فيها سلوك وأخلاق الشخص الآخر، ولكن كل علاقة اجتماعية معرضــة لاحتمالين، الاحتمال الأول هو عدم فهم الشخص توقع سلوك الشخص الآخر الذي يدخل في علاقة معه .

---

[2] – سلوى الخطيب : نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مطبعة النيل ، القاهرة ٢٠٠٢م ص٢٣١

[1] – مصطفى خلف عبد الجواد : قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مصدر سابق ص١٣٩

والاحتمال الثاني هو فهم الشخص توقع سلوك الشخص الآخر ، غير أن هذا التوقع لا يساعده على تحقيق طموحاته، وأهدافه، وهذه الحالة لابد أن تسبب الصراع بين الأطراف المعنية على مستوى الميكروسوسيولوجي، [1] ويرى بارسونز أن اهتمامه بالأسئلة عن تعميم وسائط التبادل بين نظم التفاعل قد وجه عمله نحو التوظيف البنائي والرجوع إلى التحليل العضوي[2].

وشدد بارسونز على تأثير القيم المشتركة في تشكيل أهداف الأفراد ، وأهمية الالتزامات الأخلاقية للأفراد في دفعهم لتجاوز اهتماماتهم الأنانية الضيقة بينما يرى كولينز أن الاهتمامات الفردية هي اهتمامات أولية تعتمد بشكل نسبي على قوانين أخلاقية ، وأن الدافع الحقيقي الكامن خلف القيم المشتركة للأفراد هو الرغبة في المحافظة على الأوضاع الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية[3].

ويركز الاتجاه الوظيفي على دور المعايير والقيم المشتركة في حفظ النظام في المجتمع ، ففي رأي دوركايم تعتبر المسألة الأخلاقية أساسية في تفسير التكامل الاجتماعي ، وهو يرى أن التضامن الآلي لمجتمعات ما قبل التصنيع كان يرتكز على القيم والمعتقدات المشتركة التي وجدت أساساً في التصورات الجمعية إلا أن مجيء المجتمع الصناعي شهد ظهور شكل جديد من التضامن العضوي الذي يستند على الاعتماد المتبادل ، وينشأ نتيجة التنشئة الاجتماعية والاختلاف والتمايز فالقيود الأخلاقية للنزعات الأنانية تنشأ من خلال الارتباط وتهيئ الأساس لتحقيق التناغم الاجتماعي، ورغم أن دوركايم لم ينكر وجود الصراع واستخدام القوة ، خاصة في فترات التغيير الاجتماعي السريع، فان دوركايم أكد على أهمية الإجماع الأخلاقي المسبق كشرط ضروري لتحقيق النظام الاجتماعي.

---

[1]- عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق - ص١٢٨

2 – Bryans- Turner , Black well Companion to Social Theory- black weal- Oxford & Cambridge- USA - 1996 p.156

3 – Doyle Boul Johansson . Sociological Theory – New York Wilily – 1998- p.p499 - 501

وقــد رأى التضـــامن العضوي باعتباره شكلاً معدلاً للضمير الجمعي كما رأى أن قبول القـــيم عـــن طـــريق استدماج المعايير هو أساس التكافل الاجتماعي والنظام الاجتماعي في المجتمعات الحديثة.

ويعمل التفسير الوظيفي على الكشف عن وجود ظاهرة معينة ، أو الإتيان بفعل معين ، فـــي ضوء النتائج المترتبة على الظاهرة أو الفعل ،أي المساهمة في المحافظة على استقرار المجتمع[1].

يـــرى دوركـــايم أن مجتمع التضامن الآلي يمثل ثلاث وسائل للضبط والسيطرة ، ويعتبر القـــانون القهـــري "repressive law" الوسيلة الأولى في هذا الصدد إذ يؤكد دوركايم أنه كاتجاه عام فان القهر هو الذي يسيطر على طبيعة القانون في المجتمعات الدنيا، لأن الخوف مـــن العقاب هو الذي يدفع الأفراد لإنجاز واجباتهم، وأداء وظائفهم، فالعقاب هو الذي يحكم البشرية وتعتبر الجماعة القرابية هي الوسيلة الثانية للضبط في إطار مجتمع التضامن الآلي، ويذهب دوركايم إلى أننا إذا حللنا البناء القانوني للمجتمعات القديمة فإننا سوف نجده يتدخل في دقائق الخصوصية الفردية .

ويذهب دوركايم أيضاً إلى أن العائلة لها سلطة هائلة على الأفراد ، لأن السلطة المركزية للدولـــة ،عـــادة ما تكون ضعيفة، ويرجع ذلك لأن التقاليد في الجماعات الصغيرة تكون قوية للغاية وكل شيء محدد .

ويمثل البناء المعياري الذي يشكل النسق الأخلاقي للمجتمع الوسيلة الضبطية الثالثة في هـــذا الصدد ، ويقول دوركايم أن كل مجتمع به مجموعه من القواعد المعيارية للسلوك ، أو مجموعة من القيم النهائية المشتركة، ومن ثم على الفرد التوافق مع هذه القيم والمعايير وإلا عرض الفرد نفسه للعقاب[2].

---

[1] – جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد محي الدين وآخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، مج٣ القاهرة ٢٠٠١م ، ص١٤٦٥

[2] – علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة ، الأنساق الكلاسيكية ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية، ٢٠٠٤م ص.ص ٢٦٧ ،٢٦٨

وذهبت الوظيفية الحديثة من خلال أعمال (روبرت ميرتون) إلى التمييز بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة [١].

والوظيفية الظاهرة هي نتيجة موضوعية للنظام الذي توجد فيه وتكون مقصودة ومعترف بها من قبل الأشخاص الذين يقومون بها .

أما الوظيفة الكامنة فهي الوظيفة غير المتوقعة وغير المقصودة [٢].

ولقد صك (ميرتون) اصطلاح الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة ليشير بطريقة محددة إلى الأهداف الرسمية لنظام معين أو ترتيب اجتماعي ، وكذلك الأهداف التي لا نشعر بها ، والتي يتوقف عليها قدر كبير من كفاءة التحليل السوسيولوجي، وأهدافه النهائية .

وعلى هذا الأساس فان الظاهرة الواضحة ليست هي كل شيء ، ولذا فالكامن لابد من دراسته كذلك[٣].

ويوضح ميرتون أن الفصل بين الوظائف الظاهرة ، والكامنة ليس من ابتكاره الخاص ولكنه أخذ مصطلحي "الظاهر" و "الكامن" من استخدامهما في سياق آخر بواسطة "فرويد" .

ومع أن هذا التمييز بين الوظائف الظاهرة والكامنة يرتكز أساساً على الفصل بين الدوافع الشعورية للسلوك الاجتماعي وبين نتائجه أو متتالياته الموضوعية إلا أن هناك سبباً آخر يطرح موضوعية هذا الفصل ، إذ أنه طالما أن الهدف من صياغة الإطار التصوري هو توجيه الملاحظات نحو عناصر الموقف البارزة ، وأيضاً المنع النهائي لإغفال أي من هذه العناصر هنا يصبح من المبرر معقولية الفصل بين الوظائف الظاهرة والكامنة.

ويرى ميرتون إمكانية أن توجد وحدة معوقة وظيفياً ، وذلك إما بأن تمتنع الوحدة عن الأداء الوظيفي أو تطرح أداء وظيفياً بكفاءة أقل مما يؤدي إلى توليدها لتوترات وصراعات في النسق .

---

١ – جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع ، مصدر سابق ص١٦٠٠

٢ – محمد علي سلامة : البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الاجتماع ، دار الوفاء ، الإسكندرية – ٢٠٠٠م ص٨٨

٣– مريم أحمد مصطفى : دراسة في التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠

تلك التي قد لا يتمكن من تصريفها أو حتى تنظيمها، بحيث يخلق تراكمها حالة من عدم الاتســاق البنائــي والوظيفــي ، وتعد تلك الحالة تمهيداً لتغير في بناء النسق لخلق اتساق وتوازن جديد[1].

ويوضــح ميرتون هذه النقطة بوضوح بقوله "إن وجود الحاجات الاجتماعية لا يؤدى دائما وبالضــرورة إلــى إحــداث التكامل الاجتماعي بل يؤدى فى بعض الأحيان إلى اختلال النظام الاجتماعــي، وإحداث مشاكل اجتماعية وحضارية لنظام البناء الاجتماعي، بشكل مستتر دون شــعور الفرد به ، أو بشكل ظاهري [2] وألح ميرتون بإصرار على أن التحليل الوظيفي يبدأ مــن الوصــف الكلــى الواضح لأنشطة الأفراد والجماعات موضوع الدراسة ، وبذلك يمكن التمييز بوضوح بين العناصر الاجتماعية التي تخضع للتحليل الوظيفي [3] وبذلك يمكن تحديد أسس التحليل البنائى في العلوم الاجتماعية على النحو التالي :

- تحليل البناء لعناصره الجزئية، وكشف العلاقات الموضوعية، التي تربط هذه العناصر ببعضها وإعادة تركيبها في بناء جديد .
- الكشــف عــن الماهيات الكامنة خلف كل بناء والتي تتمثل في العلاقات الموضوعية القائمة بين عناصر هذا البناء وأجزاءه.
- التأكيد على الصفة الإنسانية التي تعتبر في ضوء هذا الاتجاه أساس دراسة أي بناء.

وتتكامل هذه الأسس مع أسس التحليل الوظيفي من حيث:

- النظرة الكلية للمجتمع باعتباره نسقا يحتوى على مجموعة من الأجزاء المترابطة .
- إن الــتوترات والانحــرافات والقصور الوظيفي يمكن أن تقوم داخل النسق غير أنها تحل نفسها بنفسها وصولا للتكامل والتوازن[4]

---

[1] – علي ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع ط٢ دار المعارف القاهرة ٢٠٠١م ص.ص٣٢٨. ٣٢٩، ٣٧٤

[2] – معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل فى البحث الاجتماعي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٣م ، ص٢٤٣.

[3] – جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة سعيد فرح، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٩٩م ص ٨٥.

[4] – السيد على شتا، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ١٩٩٧م ،ص ١٥١.

ولقد ادعى البعض أن البنائية الوظيفية هي بالضرورة نزعة استاتيكية تعوقها نزعتها العلمية وتطورها عن أن تقدم تحليلاً ديناميكياً ، وأنها ليست سوى أداة منهجية ممتازة لفهم المجتمعات كوحدات كلية أو أنساق استاتيكية فقط لأنها لا تهتم إلا بالثبات والتكامل والتماسك التي تشكل جميعها القضية الأساسية لديها .

ومع ذلك فإن التساند الوظيفي القائم بين النظم الاجتماعية لا يعني تحقيق الوحدة الوظيفية للبناء الاجتماعي، وانعدام التناقض في العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي ، وبالتالي لا تتضمن مطلقاً إنكار الصراع الاجتماعي، أو إغفاله أو اعتباره مفضياً إلى التغير الاجتماعي، مما يترتب على ذلك الإدعاء بعدم مقدرة النظرية البنائية الوظيفية على تفسير التغير الاجتماعي ، فأي مجتمع من المجتمعات هو في حالة من النظام والاستقرار النسبي مادام السلوك متوائماً ومتوافقاً مع القيم والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، ومادامت التناقضات والتوترات الكامنة أو الظاهرة لم تصل إلى الدرجة التي تهدد عندها النظام والاستقرار الاجتماعي [1].

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول أن النزاع الذى يحدث فى قبيلة الهوارة ، والأساليب التى يتم اللجوء إليها لفض هذا النزاع ، ما هى إلا آليات لحفظ النظام والاستقرار داخل المجتمع ، أو لإعادة التوازن إلى المجتمع مرة أخرى ، حتى وإن كان هذا الاستقرار استقرار نسبى .

في ضوء ما سبق عرضه من اتجاهات نظرية نستطيع أن نقول أن تحليل النزاعات وأسبابها وأساليب حلها في ضوء الاتجاه الإثنوميثودولوجي يجب أن يتم في ضوء الأنشطة التي ينتجها أعضاء المجتمع ، وبهذا تصبح المعاني التي يقدمها الأعضاء للحدث هي موضوع البحث، وليست مصادر السياق الاجتماعي وذلك من خلال دراسة الحياة اليومية للأفراد وملاحظتها .

---

[1]- مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السابع عشر ، المجلد الرابع ١٩٨٩م ، جامعة الكويت ، ص ص٢٥٨ ، ٢٥٩.

ولعل هذا يجعل الباحث يحصر تفسيراته في الأشياء الظاهرة فقط ،ولكنه يغفل الأسباب الكامـنة وراء حـدوث النزاع ، أو وراء اللجوء إلى إحدى وسائل فض النزاع دون غيرها، ولذلـك لم تعتمد الدراسة الحالية على هذا المدخل النظري في دراسة أسباب النزاع وأساليب فض النزاع بالرغم مما يقدمه من إسهامات نظرية عديدة .

وفي ضوء ما سبق عرضه عن نظرية الصراع والتفاعلية الرمزية نلاحظ أن :

نظـرية الصراع تركز على المتغيرات الاقتصادية – الاجتماعية ذات الطبيعة التاريخية كمتغيرات أساسية لتفسير الظاهرات الاجتماعية ، وتعتبر أن أساس الواقع الاجتماعي والحياة الاجتماعية مادي وليس فكري ، وأن أي تغيرات تحدث في المجتمع ترجع أساساً إلى تغيرات كمية ، وهي بذلك تغفل دور النسق الثقافي والمتغيرات الثقافية في حدوث النزاع أو في طريقة حله.

وتعتـبر أن أسباب النزاع هي أسباب مادية فقط ولا علاقة لها بثقافة المجتمع ونظامه القبلي، وهذا ما جعل الدراسة لا تنطلق من نظرية الصراع في دراسة قبيلة هوارة .

وتقـوم التفاعلية الرمزية على أساس أن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنـيه لهـم وأن معانـي الأشـياء هي نتاج للتفاعل الاجتماعي بين الفرد وأقرانه وأن هذه المعانـي تحـوّر، ويمكـن تعديلها ،عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع هذه الإشارات التي يواجهها ،مما يجعل كل فرد يفسر الأحداث من وجهه نظره الخاصة، ولا يوجد أساس ثابت يمكن الرجوع إليه في تفسير الأحداث والوقائع والظاهرات الاجتماعية ولذلك لم تعـتمد هـذه الدراسة على هذا المدخل في دراسة الظاهرة محل الدراسة ،وانطلقت الدراسة الحالـية مـن الاتجاه البنائى الوظيفي ،وذلك لأنها تنظر إلى النزاع وأساليب فضه على أنها عناصر وظيفية تؤدى إلى دور وظيفى لتكامل النسق وحفظ النظام داخل المجتمع.

الفصل الرابع

الثقافة وأساليب فض المنازعات

أولاً : ماهية الثقافة وأهميتها

ثانياً : الثقافة وأساليب فض المنازعات

تقديم : —

يــرى جيدنز " Antony Giddens" أن مفهوم الثقافة يعد واحداً من المفاهيم قديمة الاســتخدام فـــي علم الاجتماع ، وخاصة في صلة هذا المفهوم بالمجتمع ، ويرى أن الثقافة تتكون من القيم التي يتمسك بها أعضاء جماعة معينة ، والمعايير التي يتّبعونها ، والأشياء المادية أو السلع التي يصنعونها أو يبتكرونها.

ويرى جيدنز أن القيم هي أفكار نظرية، بينما تعتبر المعايير مبادئ في الحياة الاجتماعية[1] وتخـــتلف ارتـــباطات كلمة " الثقافة " بحسب ما تعنيه من نمو فرد ، أو نمو طبقة ، أو نمو مجتمع ، وبناء على ذلك فإن ثقافة المجتمع هي الثقافة الأساسية حيث أن ثقافة الفرد تتوقف على ثقافة فئة أو طبقة ، وثقافة الفئة أو الطبقة تتوقف على ثقافة المجتمع كله[٢] .

ومـــن هنا رأى الباحث ضرورة مناقشة أهمية الثقافة في فض المنازعات بهدف التعرف على أساليب فض المنازعات في الإطار الثقافي الذي تنشأ فيه المنازعات .

ماهية الثقافة وأهميتها : —

إن الـــثقافة باعتـــبارها ذلك الكل المعقد ، والمركب ، والذي يشتمل على جوانب مادية (أدوات وأجهـــزة.... الـــخ) ، وجوانـــب اجتماعية مثل (التنظيمات)، وجوانب فكرية مثل (القـــيم والمعرفة..... الخ) فإنها لذلك تعنى الكثير بالنسبة للإنسان والجماعة ، والمجتمع فالإنســـان لا غنى له عن ثقافة مجتمعه، وجماعته التي يعيش كعضو فيها ، فبدون الثقافة لا يتوفر له إشباع حاجاته ، وكذلك لا يتحقق ارتباطه بالمحيطين به .

و للثقافة أهمية كبرى بالنسبة للجماعة ، إذ أنه بدون الثقافة لا تستطيع الجماعة إشباع حاجاتها ، كما أنه لا يمكنها الحفاظ على انتماء أعضائها .

---

1 - Antony Giddens , Sociology , Second Edition , Cambridge ,1993 p31

٢ - ت . س ، إليوت ، ملاحظات نحو تعريف الثقافة ، ترجمة شكري محمد عيا د، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر ص٢٣ د-ت.

وتزداد أهمية الثقافة بالنسبة للمجتمع حيث أنها تساعده على تحقيق متطلبات الحفاظ على وجوده ، من خلال النظم التي ترسخ الثقافة تنظيمها في المجتمع ، أضف إلى ذلك أنه بدون الثقافة لا يستطيع المجتمع أن يحقق لأعضائه من الأفراد والجماعات إشباع حاجاتهم [١]

ويذكـر(صـلاح قنصوه) أن الثقافة هي الوجه الإنساني من العالم الطبيعي أو ما خلقه الإنسان وما زال يخلقه وهى عتاده وأسلوبه في غزو الطبيعة أو في استجابته له .

ويشـبه (حامد عمار) وظيفة الثقافة في الحياة الاجتماعية للأفراد بوظيفة البوصلة في عبور البحار باعتبارها أداة هامة لما يأخذ المرء أو يترك من اتجاهات ومسالك [٢].

وتعتـبر الثقافة من أهم عناصر تكيف الإنسان مع البيئة المحيطة به ، سواء كانت هذه البيئة طبيعية بما تشمله من ظروف مناخية كالحرارة والرطوبة والمطر والرياح وغيرها ، أو بيـئة اجتماعـية ومـا تشمله من علاقات اجتماعية متعددة ، فالثقافة هي التي تنظم شبكة العلاقات الاجتماعية بين الفرد والآخرين .

ومن الصعب على الإنسان أن يعرف كيف يتعامل مع أي مجتمع غريب عنه ، دون الإلمام المسبق بثقافة هذا المجتمع ، وعاداته ، وتقاليده ، وقيمه ، ومعاييره ، ودينه .... الخ .

ومن هنا ندرك ما تلعبه الثقافة من دور هام في حياة الإنسان ، فالثقافة هي التي تشكل إنسـانية الفرد ، فأهم ما يميز الإنسان عن سائر الكائنات الحية هو وجود الثقافة ، ومن هنا يمكننا القول أن الثقافة تقوم بعدة وظائف للفرد والمجتمع أهمها : -

أ - الثقافة موجهة للسلوك : -

مـن خلال تعامل الأفراد مع بعضهم البعض في مواقف متعددة ، تتكون مجموعة من الأنماط السلوكية ، التي ما تلبث أن تصبح قوالب موجهة لسلوك الأفراد.

---

[١] - السيد على شتا ، البناء الثقافي للمجتمع ، الجزء الخامس ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٩٩٨ م صـ ٤٧ ،٤٨

[٢] - عبد الفتاح إبراهيم عبد النبي ، تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق ، العربي للنشر والتوزيع د.ت صـ١٣١

ومـن هـنا فإن الثقافة تلعب دورا مهما في استمرار المجتمع واستقراره ، حيث أنها تعمل على تفاهم الأفراد وتخلق لغة مشتركة بين هؤلاء الأفراد كما أن الثقافة هي التي تخلق قيم ، وعادات ، وتقاليد واحدة في المجتمع ، بحيث يمكننا التنبؤ بسلوك الأفراد في المواقف المختلفة .

وهـى أيضاً التي تحدد أسباب النزاع والأسلوب الذي يمكن اللجوء إليه لفض هذا النزاع ،لأن النزاع هو سلوك توجهه الثقافة وهى تعمل أيضاً على إيجاد أسلوب لحل هذا النزاع من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع.

و تخلـق الـثقافة شـعوراً مشـتركاً لدى أبناء المجتمع الواحد يجعلهم يشعرون بالفخر بثقافتهم، والنظر بدونية للمجتمعات الأخرى ، وهو ما أطلق عليه علماء الاجتماع مصطلح " التمحور حول الذات " ويقصد به تعصب الأفراد لجماعتهم وثقافتهم ضد الجماعات الأخرى وهذا ما يجعلهم يشعرون بالاعتزاز بثقافتهم والتضامن مع بعضهم البعض [1]

والـثقافة هـي التي تساعد الإنسان على التكيف مع مختلف مواقف الحياة . فهي التي تسـاعده علـى التكيف مع الظروف الطبيعية المحيطة به ، وأيضا تساعده على التكيف مع الظـروف الاجتماعية المحيطة به ، فالإنسان في المناطق شديدة البرودة ، يعرف كيف يتأقلم مـع البرودة الشديدة المحيطة به ، والإنسان في المناطق الصحراوية شديدة الحرارة يعرف كـيف يحمـى نفسه من لفحات الشمس الحارة وهو في كل البيئات الاجتماعية يعرف كيف يتصرف في المواقف المختلفة وكيف يستطيع فض منازعاته بالطرق التي تتناسب مع ثقافته.

٢ – الثقافة مصدراً للضبط الاجتماعي :

يتمـيز كـل مجـتمع بوجـود مجموعـة من الصفات الخاصة به ، والتي تميزه عن المجـتمعات الأخرى ، فالثقافة هي التي تمد الأفراد بقيم واحدة ومعارف مشتركة مما يخلق سمات واحدة بين أبناء المجتمع الواحد .

---

[1] - انظر : - سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة فى علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق صـ ٢٨٦

ويعتـــبر العـــالم وليم سمنر "William Sumner" (١٨٤٠ - ١٩١٠) من أهم العلمـــاء الأمريكيـــن الذين اهتموا بفكرة الشخصية الاجتماعية أو ما أطلقت عليه"روث بندكيت" اسم الشخصية القومية في علم الأنثروبولوجيا .

والشخصية الاجتماعية هي مجموع الصفات التي تميز مجموعة من الأفراد وتجعل لهم ســمات مشــتركة خاصـــة بهم تميزهم عن غيرهم من المجتمعات ، والثقافة هي التي تحدد الصواب ، والخطأ ، والحلال والحرام ، وهى التي تقرر الجزاء ، والعقاب في المجتمع ، ولذا فـــإن الثقافة تلعب دورا هاما في حفظ النظام والأمن في المجتمع،عن طريق القيم والمعايير والعرف الذي تضعه في المجتمع . [١]

وتنـــتقل الـــثقافة مـــن جيل إلى آخر ويستوعبها الأفراد من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعـــية كالأسرة والمدرسة ومؤسسة العمل ، فإذا استوعبت الشخصية قيم الثقافة فإنها تشـــكل بعـــداً أو عنصراً أساسيا في بنائها ، وبذلك فهي تلعب دورها باعتبارها ضميرا فرديا يـــتولى كـــبح القـــاعدة الغريـــزية في الإنسان ، حتى لا تتسع مساحتها فتهبط إلى ما دون المستوى الإنساني .

وتلعـــب الـــثقافة دوراً تواصـــلياً وتكاملياً حينما تشكل مجموعة التوجهات المتبادلة بين البشـــر فـــي المجـــتمع ، وبهذا الدور تنتقل بالقيم من حالتها كموجهات للسلوك الفردي إلى دورها كضابط لتفاعل مجموعة من البشر في إطار المجتمع .

ويكشـــف تشريح بناء الثقافة في المجتمع عن تضمنه لثلاث أنماط من القيم التي تيسر للإنســـان الـــتفاعل السوي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، وتعد القيم الوجدانية هي العنصـــر الأول فـــي منظومة القيم ، وهى القيم التي ترتبط بموضوعات ذات أهمية عاطفية ومشاعرية ، كتلك القيم المرتبطة بالوطن والأم ، وهى قيم غير قابلة للتغير .

---

[١] - لمزيد من التفصيل أنظر : سلوى الخطيب ، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ، صـــ ٢٨٦، ٢٨٧

بيـــنما تعد القيم التفضيلية هي المنظومة الفرعية الثانية في نسق الثقافة ، وهى التي تلعـــب دورهـــا بصـــفتها معايير الاختيار بين الموضوعات التي علينا أن نختار من بينها في مخـــتلف مواقـــف الحـــياة الاجتماعية ،وهى إن تضمنت بعض الجوانب العاطفية إلا أن بها جوانب أخرى رشيدة .

وتلعـــب هـــذه القـــيم دورا محوريـــا للمفاضلة بين الموضوعات في مختلف مجالات الحياة كالاختـــيار للـــزواج (داخـــل مجـــال الـــنظام العائلـــي) والإشـــباع الفـــوري أو المؤجل (داخل النظام الاقتصادي) والانسحاب أو المشاركة الفعالة (داخل النظام السياسي).

وتعـــد القـــيم الإدراكية هي المنظومة الفرعية الثالثة التي تشكل عنصراً في بناء الثقافة والقيم ، وهى تتشكل أساسا من المعرفة الموضوعية الرشيدة التي يحصل الإنسان عليها من خلال التعليم – أيا كانت صوره – وهى بطبيعتها أكثر منظومات القيم قابلية للتغير[1] .

و قـــد يتصور البعض أن الثقافة مجموعة من المعارف والمهارات ، والعادات والتقاليد والاتجاهات التي يكتسبها الفرد بشكل تلقائي من المجتمع المحيط به .

وهـــذا يعنى أنه يتقبلها ويستسلم لها دون أي مقاومة أو رفض ، ولكن الحقيقة التي ينبغـــي أن ندركهـــا هي أن الإنسان لا يتقبل الثقافة ، ولا يكتسبها بشكل تلقائي دون اختيار وتعقـــل ، فاكتســـابنا للثقافة يختلف من فرد إلى آخر باختلاف العوامل البيولوجية والنفسية الخاصة بكل فرد ، وباختلاف أساليب التفاعل الاجتماعي التي يتعرض لها الفرد ،ولكن هذا لا يعـــنى أن للفرد ثقافته الخاصة التي تتعارض مع ثقافة الجماعة أو المجتمع الذي ينشأ فيه ، حيث أن الثقافة دائما تحاول الحفاظ على نفسها من التفكك والانحلال ، بحفظ جزء من الثقافة فـــي العمومـــيات ، وهـــذه العموميات هي التي تخلق نوعا ما الانسجام والاتساق بين أبناء المجتمع الواحد .

---

[1] - على ليلة ، (ثقافة الشباب ، دراسات مصرية في علم الاجتماع (فصل ١٣) مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ ص٢٨٢.

ومن الخطأ أن نفترض أن كل جوانب شخصية الفرد ترجع إلى عوامل ثقافية ، فالعوامل الاجتماعـية لا تقـل أهمـية عن العوامل الثقافية ، فالكثير من تصرفات الإنسان في الحياة اليومية ترجع لعوامل اجتماعية ، وللظروف المحيطة به [١].

ويبدو أن التفرقة بين العوامل الاجتماعية والعوامل الثقافية التي تؤثر في سلوك الأفراد ما هي إلا تفرقة شكلية فقط ، حيث أن هناك تداخلا وترابطا بين المجتمع والثقافة ، فمن أين يكتسب الفرد ثقافته ؟ وكيف يتصرف بطريقة معينة في موقف معين ، وما الذي يشكل ثقافة هذا الفرد ؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات توضح لنا العلاقة التبادلية بين الفرد والثقافة والمجتمع ، فلا يوجد مجتمع بلا ثقافة ، ولا توجد ثقافة بلا أفراد ، إذ أن الفرد يستمد ثقافته من المجتمع ويتصرف وفقا لما تمليه عليه ثقافة هذا المجتمع .

وتتشـكل الثقافة في الغالب من أربعة مصادر تتفاعل مع بعضها لتشكل بنية ثقافية في المجتمع .

ويتمثل المصدر الأول في :- التراث الثقافي المتطور تاريخيا والذي ينتقل من جيل إلى جيل أخر في نوع من التراكم التاريخي والذي يعبر عن خبرة المجتمع وثراء ماضية الحضاري ، ويتضمن هذا المصدر استمراراً انتقائياً لمنظومة القيم .

ويتمـثل المصدر الثاني للثقافة في:- التفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع حيث تتخلق بعـض القيم نتيجة لتفاعل البشر مع بعضهم البعض ، وبمجرد تخلقها فأنها تكتسب استقلالاً يؤهلهـا لضبط التفاعل الإجتماعي في المجتمع ، خاصة إذا تدعمت هذه القيم بقيم التراث ، والمصـدر الثالـث يتمـثل فـي العالم المحيط ، ويتمثل المصدر الرابع في حاجات الشريحة الشبابية [٢]

---

[١] - سلوى الخطيب ، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

[٢] - على ليله ، ثقافة الشباب (مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية) مرجع سابق - ص ص ٢٨٢، ٢٨٣

الثقافة وأساليب فض المنازعات :

إن ثقافة أي مجتمع هي طريقة أفراده في الحياة ، وهى فكرهم الذي يبدو بوضوح في أعمالهم وسلوكياتهم .

ويذكر فيرث " Firth" أنه إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد ، فإن الثقافة هي طريقتهم في الحياة ، وإذا اعتبرناه (أي المجتمع) مجموعة علاقات اجتماعية، فإن هذه الثقافة هي محتوى هذه العلاقات ، وإذا كان المجتمع يهتم بالعنصر الإنساني ، وبتجمع الأفراد ، والعلاقات المتبادلة بينهم ، فإن الثقافة تعنى بالمظاهر التراكمية المادية ، واللامادية التي يتوارثها الناس ، ويستخدمونها ، ويتناقلونها .
وهى من وجهة النظر السلوكية ، سلوك متعلم أو مكتسب اجتماعيا وهى فوق كل ذلك ضرورية كحافز للفعل " .

و الثقافة ليست مجرد مبادئ أو معتقدات دينية أو أخلاقية أو سياسية يؤمن بها أفراد مجتمع ما ، بل هي فكر هؤلاء الأفراد ومعتقداتهم التي تنكشف عبر سلوكهم اليومي في الحياة وهى الحافز والموجه لهم في كل ما يتخذونه من قرارات وفى كل ما يبدونه من استجابات [١]

ومن هنا يمكننا القول أن تلك الممارسات التي تستخدم لفض المنازعات سواء بالطرق الرسمية ،أو غير الرسمية ، تتصل اتصالاً وثيقاً بثقافة المجتمع وتراثه .

وهى تتصل أيضاً بمواقف وتفاعلات الحياة اليومية ، مما يؤثر بالتالي على قرارات الأفراد وسلوكياتهم ، و الاختلاف بين المجتمعات البسيطة ذات الثقافة الشعبية ، والمجتمعات الحديثة ذات الثقافة المرتبطة بها ، يكمن في نظرة كل منهما إلى أساليب فض المنازعات التي تنشأ بين الأفراد داخل هذه المجتمعات .

---

[١] ـ مصطفى النشار ، في فلسفة الثقافة " ، دار قباء ، القاهرة ١٩٩٩ م صـ ٨٤، ٨٥

ومن هنا اختلفت الجماعات في نظرتها إلى السلوك الانحرافي ، فما يعد سلوكاً منحرفاً في ثقافة ما ، ربما لا يعد كذلك في ثقافة أخرى ، ومن ثم تعمل كل جماعة على سن وتطوير نظام معين يحدد أنواع السلوك ، وأنواع العقاب والثواب لكل نوع من أنواع السلوك .

ويرى " إبراهيم عثمان " أن نظام العقاب في المجتمعات البسيطة يرتبط بالثقافة الشعبية بما تحتويه من معايير وأعراف ، وأوجه أخرى من الطرق الشعبية كالعادات والتقاليد ، بينما يصبح القانون بفروعه المختلفة أساساً لنظام الثواب والعقاب في المجتمعات الحديثة .

وقد يعمل الأساس الشعبي (كما هو الحال في القانون العشائري أو القبلي) ، والقانون المقنـــن الحديـــث معـــاً في وقت واحد [١] ، غير أن قوة القانون العرفي تعتمد على ما يمكن تسميته بمبدأ المحافظة على التوازن التقليدي بين الوحدات الاجتماعية المختلفة .

ومراعاة هذا المبدأ هو الذي يحدد النتائج التي يمكن الوصول إليها في كل نزاع فتدخل المجـــتمع (أي كـــان المقصود بكلمة المجتمع) في أي حالة من حالات النزاع ، دائماً يكون بقصد التهدئة بين الأطراف المتنازعة والوصول إلى حل يرضيها .

وهـــنا نجـــد أن العرف (أو القانون العرفي) إنما يستهدف إعادة التوازن الاجتماعي ، والتحكـــيم هو أساس العملية القضائية (Judical Process) والذي يتمثل في أن العواقل والمشـــايخ وكبار السن يعملون من أجل حل المنازعات والوصول إلى قرار يقبله الطرفان ، ويصـــبح له صفة الإلزام على اعتبار أن الموافقة على القرارات التي إتّخذت ، إنما يعنى في واقع الأمر شيوعها في المجتمع المحلى والالتزام بها [٢] .

وتتميز ثقافة المجتمعات القبلية أو الفرعية ، بمعدلات ثابتة لتوقعات سلوك أعضاءها ، والتي تمتاز بالاستقلالية والبساطة والتجانس .

---

[1] - انظر : - إبراهيم عثمان ، مقدمة فى علم الاجتماع ، الطبعة العربية الأولى، الإصدار الأول ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ١٩٩٩ م صـ ٢٣٥

[2] - فاروق مصطفى إسماعيل ، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ، دراسة التكيف والتمثيل ، الطبعة الثالثة ، دار قطري بن الفجاءة ، قطر ١٩٧٦ م ، صـ ٢٢٧ ، ٢٢٨

و حيـــث يســـود التطابق التام في الأنماط السلوكية بين كافة الأفراد ، على الرغم من وجـــود بعـــض الأساليب الخاصة للسلوك والتي ترتبط بدور العمر ، والجنس ، والمهنة ، أو بعـــض الأدوار الأخـــرى ، و اصـــطلاح الثقافة القبلية يشير إلى فكرة السلوك المشترك بين الأعضاء . [١] .

ومـــن هـــنا نجـــد أن المسئولية في المجتمع البدوي (أو القبلي) تتميز بأنها مسئولية جماعية، بالتالي فان وزر أية جريمة لا يقتصر على مرتكبها فقط ، وإنما ينسحب بالضرورة على كل من تربطه به صلة قرابة حتى الجد الخامس طبقا للعرف البدوي ، ففي حالات الثأر مثلا – يكون من حق أهل القتيل إن لم يأخذوا ديته طبقا لما هو متبع – أن يأخذوا ثأرهم من أي فرد من أفراد عشيرة الجاني في حدود صلة القرابة حتى الجد الخامس [٢] .

ويتبيـــن لنا مما سبق أن ثقافة المجتمع هي التي تحدد أسباب النزاع القائم وأشكاله ، والأساليب التي يجب إتباعها واللجوء إليها لفض هذا النزاع .

وبما أن المسئولية تُلقى على عاتق أفراد العائلة أو القبيلة جميعهم فلابد لثقافة هذه القبيلة أن تصـــدر قوانين خاصة بها ، تحكم عن طريقها تصرفات هؤلاء الأفراد الذين ينتمون لهذه الـــثقافة ، وهـــذه القوانيـــن تلقى قبولاً من أفراد هذه القبيلة ، ومن ثم فهم يختصمون لها ، ويحتكمون إليها ، ويتصرفون وفقا لما تمليه عليهم .

وهـــناك نقطـــة هامـــة يجب أن نشير إليها هنا ، ولعل هذه النقطة تبرز بوضوح دور الثقافة في فض المنازعات ، واختلاف أساليب فض المنازعات من ثقافة إلى ثقافةأخرى.

وهـــذه الـــنقطة هـــي أنـــه بالإضافة إلى اختلاف أساليب فض المنازعات بين المجتمع التقلـــيدي (الأساليب الشعبية غير الرسمية) والمجتمع الحديث (الأساليب الرسمية) نجد أيضا أن هناك اختلاف بين الأنظمة القبلية ذاتها في أساليب فض المنازعات .

---

[١] - محمد عباس إبراهيم ، الثقافات الفرعية ، مرجع سابق صـ ١٣٧.

[٢] - كامل عبد المالك عمر ، القانون العرفي وأمن المجتمع القبلي ، بحث حق المواطن في الأمن ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ٢٠٠٠ صـ ٢٦٢ .

حيث أن العواقل والمشايخ في قبائلنا العربية سرعان ما يتطوعون دون دعوة للمساهمة فـي تسـوية النزاع ، أي أن طبيعة المجلس العرفي هي طبيعة تطوعية ، وهذا يختلف عما نجده لدى جماعة الكامبا " فى شرق إفريقيا ، وجماعة أيبو (IBO) في شرق نيجيريا .

حيث يحدثنا بينويل ، وجرين " Green & Benwell" عن ذلك حين يعرضان للإجراءات المـتمايزة التي تتخذ هناك طبقا للنظرة التي ينظر بها إلى الإساءة أو الجريمة محل المناقشة فيذكرا أن زعماء البدنات أو القبائل لا يضطلعون بصلاحية النظر في الدعوى إلا عندما يطلب مـنهم ذلك ،أي أنه لا توجد هناك طبيعة تطوعية للمجلس العرفي على النحو الذي نجده في ثقافتـنا العربية [1] وبالتالي فإن لكل ثقافة من الثقافات ، مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تتبعها في فض المنازعات التي تنشأ بين أفرادها .

ويمكنـنا أن نسوق مثالا يوضح لنا دور الثقافة في فض المنازعات ويتعلق هذا المثال بالأوضـاع السياسـية عـند الدينكا في جنوب السودان ، حيث تعتبر الزعامة السياسية لدى الدينكا ذات طبيعة مقدسة ، وتتمتع بصفة إلهية ، وهذا انعكس على أساطيرهم وأغانيهم .

ويعمـل الزعـيم مـن خلال مجلس وليس بمفرده ، ويقوم الزعيم بالمناقشات للوصول إلى تسوية لحسم النزاع بين الطرفين ، تعبر عن رأى كبار السن .

ويـتوقف الحكم في أي قضية على نوع الجريمة ، والصلة بين المتنازعين ، ودرجة الانتماء للعشيرة .

ويـتكون مجلـس كبار السن من زعماء الرمح ، وأطراف النزاع ، أو من ينوب عنهم، وأقاربهم ، من المؤيدين لمناقشة المشكلة المتنازع عليها .

وأحـياناً ينفرد أحد زعماء الرمح في القيام بإعلان الحكم أمام مرأى ومسمع الجميع ، وخاصة في جرائم القتل ، والزنا ، أما الجرائم الصغيرة مثل السرقات ، أو الاعتداءات ، فيتم مواجهتها فوراً عن طريق الزعيم المحلى الذي يعمل على معالجتها ، ووضع حد لها .

---

[1] - لمزيد من التفصيل : ، انظر ، فاروق مصطفى إسماعيل ، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ، مرجع سابق .

بيـــنما الجرائم الكبيرة تحتاج إلى قرابين الطهارة مثل جريمة القتل على سبيل المثال ، ففي حالة النظر في قضية قتل فإن زعماء الرمح يقومون بالسعي لدى الطرفين ، ويتعرفون على ما يمتلكه أهل الجاني من أبقار وغيرها من الحيوانات ، وقدرتهم على ما يقدمونه لأهل القتـــيل من دية ، وقد يعرض الزعيم على أهل القتيل (المجني عليه) قيمة الدية، لكنهم قد يرفضونها ، وعندئذ يهددهم بأن اللعنة ستحل عليهم فيخضعون ويستجيبون لرغبته .

وتقـــدر الدية بنحو(٣٠) رأس من الأبقار، ويوضع التعويض الذي يتفقون عليه أمام أنظـــار الطرفين عند توجيه الشعائر من قبل زعيم الرمح ، ويشترط ألا يكون له صلة قرابة بالمتخاصمين .

أمـــا زعماء الرمح الآخرين فيبتهلون ، ويتوسلون أرواح الأجداد التي أوجدت التعويض بيـــن المقاتليـــن ، وبعد إعطاء إشارة البدء بالمراسيم ، يشارك كل من الطرفين في الإمساك بـــأحد الثـــيران المعدة للشعائر ، فيمسك أهل القتيل بقوائم الثور الخلفية ، بينما يمسك أهل القـــاتل بـــالقوائم الأمامية للإيقاع بالثور ، ويطعنه كل واحد منهم بصدره ، ثم يقطعه زعيم الشـــعائر إلى نصفين ، مع استخراج الأمعاء ونثرها على المجتمعين من الطرفين ، وعندها يأخذ كل فريق نصيبه من اللحم ، وبعدها يذهب زعيم الرمح إلى المكان الذي نحر فيه الثور ، ويثبـــت رمحه في الأشلاء الباقية من الثور، ثم يتبادل الطرفان البصق كل منهما على الآخر إلـــى أســـفل القدمين ، وعلى الجوانب ، وينثر زعيم الرمح الرماد الذي بقى من إشعال النار على الطرفين المتخاصمين ، وهذا إعلان عن نهاية الشعائر وينتهى كل ذلك بدون كلام أو نقاش .

هـــذا الـــنوع مـــن السلوك الرمزي المتمثل في البصق ، ونثر أمعاء الثور ، والرماد ، والمشاركة في الإيقاع بالثور ، ثم كسر الزعيم لعدد من الرماح .

و يســـتهدف ذلك تهدئة النفوس ، والإشارة إلى أن العداوة قد انتهت وأن النفوس يجب أن تصفوا للمشاركة في تحقيق السلام [1]

---

[1] - على وهب ، المجتمعات البشرية والأنماط المعيشية والسلوكية ، دار الفكر اللبناني ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٦ صـ ٢٠٧ ، ٢٠٨

وإذا قمـــنا بمقارنـة ما يحدث في قبائل الدينكا في جنوب السودان كمعبر عن ثقافة ما ، وبيـــن ما يحدث في صعيد مصر وخاصة في منطقتي قنا وسوهاج كمعبِّر عن ثقافة أخرى ، نجـد أن هــناك اخــتلافاً في طقوس فض المنازعات كنتيجة أساسية لاختلاف الثقافات بين المجتمعين .

ويحدثـــنا فـــاروق إســـماعيل عن أساليب فض المنازعات لدى شعب كارنبى في جنوب كـــردفان قـــائلاً : - " إن هــناك جماعــة من كبار السن يناط بهم فض النزاع والفصل في الخصـــومات ، إنهم بمثابة حلقة الاتصال بين الأطراف المتنازعة ، والمشايخ والوكلاء ، إذ يســتهدفون دومـــا اقتراح أسس للصلح بقصد الوصول إلى نوع من التسوية ، أو التعويض ســواء بيـــن أولئك الذين ينتمون إلى مجتمعهم المحلى كرلانجا ، أو المجتمعات الأخرى مثل شقاوة ورأس الفيل ..... الخ ".

ومـــا دمـــنا قـــد أخذنا الثأر في صعيد مصر، كمثال للنزاعات التي يستخدم فيها العنف وعرضـــنا للأســـاليب العرفية لتهدئة الأطراف المتنازعة ، فلنقف أيضا عند الثأر لدى شعب كارنـــبى فـــي جـــنوب كـــردفان ، ونتعرف على الأساليب العرفية السائدة في ثقافتهم لتهدئة الأطـــراف المتنازعة ، وذلك بهدف المقارنة بين الثقافات في أساليب فض مثل هذا النوع من الـــنزاع معتمدين في ذلك على دراسة مصطفى إسماعيل عن شعب كارنبى ، حيث أنه درس موضـــوع الـــثأر عندهم في دراسته الأنثروبولوجية عن النظم الاجتماعية لشعب كارنبى في جنوب كردفان قائلاً : - " إن جريمة القتل العمد تعتبر من أشد الجرائم وأكثرها قسوة ، فإذا حـــدث بين عشيرتين فإنه يستدعى الانتقام بالمثل أو الثأر و مطاردة القاتل ، وأياً كان الأمر فإن عداوات الدم لا تلبث أن تظهر حتى يتعادل عدد القتلى من الطرفين .

ويحـــاول أهل القتيل (الشقيق أو ابن الأخت) مطاردة القاتل في مسكنه أو في طريقه للمـــزرعة للنـــيل منه ، أو اخوته أو أبناء أخته ، فإذا كان عمر الأخ أو ابن الأخت دون سن القتيل ، فإنهم ينتظرون حتى يبلغ سن القتيل .

وإذا مـا أخذوا بثأرهم فإن عداوة الدم تسقط على الفور و ينتهى النزاع ، ومما تجدر الإشـارة إلـيه أنه بمجرد سقوط عداوة الدم فإن علاقة التحاشي بين العشيرتين لا تلبث أن تظهر ، إذ يحرص كلا الطرفان على تجنب ملاقاة أحد أفراد العشيرة الأخرى خشية أن يتجدد النزاع [1] .

ويـرى فاروق إسماعيل أن علاقة التحاشي هذه تحدث نوعا من الانفصال ، أو بمعنى أدق نـوع مـن عـزلة السلوك بين طرفي النزاع ، وفى العادة لا يعود القاتل أو الجاني إلى منطقـته بعد قضاء فترة العقوبة التي تحكم بها سلطات الأمن والجهاز الإداري ، وإنما يذهب ليعـيش في منطقة أخرى خشية استثارة المشاعر والأخذ بالثأر، وأي كان الأمر، فإن عقوبة الطرد من المنطقة أمر مسلم به ، طالما كان هذا الشخص مصدر اضطراب لجماعته القرابية، بارتكابه للأفعال المشينة ، كما في حالتي القتل واللواط .

وغالـباً ما يأخذ الطرد صورة الهرب خوفاً من الثأر ، وتشجعه جماعته القرابية على ذلك خشية استثارة عداوة الدم ، فإذا صادف وعاد إلى المنطقة ، فإنهم يمارسون نحوه نوعاً من العزلة الاجتماعية ، ويحكمون عليه أن يحيا حياة الطريد ، فلا يقتربون منه أو يصادقونه ولا يعتـبر فـي عداد الرجال ويطلقون عليه المنبوذ ، وفى كثير من الأحيان في حالة القتل العمد ، قد يلجأ القاتل خشية الرأي العام أو استثارة عداوة الدم إلى قتل نفسه .

وعادةً ما يستخدم المادة التي تفرزها شجرة شوكية تسمى " تنجريقا" أو عصرة أشجار "الدمبلاموا " ، حيث يلقى حتفه على الفور [2].

ولـنأخذ الـثأر كمثال للنزاعات المنتشرة في الثقافة الصعيدية فعندما يقع حادث القتل الأول تـبدأ المتتالـية المعروفة (الدائن والمدين) فالعين بالعين ، والسن بالسن ، والرجل بالرجل ، وكبير العائلة لا يؤخذ في ثأره رجل أقل منه شأناً .

---

[1] ـ فاروق إسماعيل ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، دراسة في النظم الاجتماعية لشعب كارتبى جلوب كردفان ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ١٩٨٧ م صـ ١٠٨ : ١١١

[2] ـ فاروق إسماعيل ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، المصدر السابق ص١١٣ .

ويوجد في بعض حوادث الثأر ما يسمى " بالكرو" وهو آن تكترى إحدى العائلات الضعيفة رجلا بالمال ليأخذ ثأرها ، ومن قوانين الثأر الصارمة في الصعيد ، أن النساء خارج حسبة القتل وكذلك الأطفال ، ومثلما للعائلة قانونها الخاص ، ولها عاداتها وطقوسها في المأكل والملبس ، وتعليم البنات ، ومهورهن ، فللثأر أيضا قانون ، تبدأ طقوسه قبل وقوعه ، وتستمر إلى ما بعد تحققه .

فالمقتول لا تقيم أسرته له عزاء ، ويتم دفنه فيما يشبه الصمت وبمجرد أن يتم الدفن ، تبدأ مجموعة من الإجراءات ، فلا يمشى أفراد القبيلة إلا جماعات ، ويترك الشباب لحاهم (جمع لحية) وإذا اضطرت عائلة ما عليها ثأر إلى تزويج إحدى بناتها ، فإن ذلك يتم دون حفل زفاف .

ومن إجراءات الثأر أيضاً أن يخلع بعض رجال القبيلة وخاصة ولى الدم منهم (عمامته البيضاء) ويبدلها بشال أسود حتى يأخذ ثأره ، وتستمر هذه الطقوس حتى ينتهي الأمر بأن يقتل الطرف المدين رجلا من العائلة الدائنة ، وفى ذلك الحين يتم نصب السرادقات وتفتح الدواوير (جمع دوار) لاستقبال المُعَزِين .

وهناك نهاية أخرى لهذا الدم (وهو مجالس الصلح والتي تتصل بموضوعنا الحالي في فض المنازعات) وهى أن يقبل القاتل أن يحمل كفنه إلى عائلة القتيل والتي تكون قد قبلت بحمل الكفن ، وهذا ما يعرف في الصعيد باسم " القوده" أي أن القاتل قد اقتيد لأهل القتيل ليفعلوا به ما يشاءون .

وطقوس " القودة "في معظم قرى الصعيد متشابهة ، فهي تبدأ في الوقت الحاضر بأن يمشى القاتل مسافة تتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ م في شارع رئيسي بالقرية، في طريقه إلى دوار أهل القتيل ويمشى بجواره رجل دين ، وعضوا من البرلمان ، وخلفه مأمور المركز، أو مدير أمن المحافظة ، ويستمر المشي في القرية ، والقاتل حليق الرأس ، ماداً كفنه فوق يديه الممدودتين إلى الأمام ، وخلفه يسير أهل عائلته المدينة بكافة رجالها .

ويـستقدم القـاتل، وعلى الجانبين المعازيم من العائلات والقبائل الأخرى ، حتى يصل إلى ولى الـدم وهو غالبا شقيق القتيل أو والده أو عمه ، مقدماً إليه كفنه ، وغالباً ما يكون مع الكفن خروف يتم ذبحة بجوار رأس القاتل ، بعد أن ينام بجوار الخروف ثم يتسلم ولى الدم"الكفن " ويكـبر ثـلاث مرات وخلفه جميع المحتشدين ، ويردف عفوت عنك ، ثم يقوم بتسليم القاتل حذاء وعمامة جديدين ، وخرطوشة سجاير لتوزيعها على الحاضرين .

وهـذه العملـية (القوده) قليلا ما تحدث ، لأن السبب الرئيسي للثأر هو التحريض عليا بالمعايرة .

وتلعـب المرأة دوراً أساسياً في عملية التحريض حيث أنها تظل تلبس الثوب الأسود حتى يتم قتل القاتل وأخذ ثأر القتيل [1] .

ومـن الأمـثلة الواقعـية الأخـرى التي توضح علاقة الثقافة بالنزاعات القائمة داخل المجتمع وأساليب فض المنازعات ، الأخذ بالثأر عند قبائل البربر في " مراكش " حيث أنه إذا قـتل رجـل رجلاً آخر فإن القاتل وأقاربه البالغين من الذكور من ناحية الأب – سواء الذين يعيشـون في نفس القرية ، أو في أية قرية مجاورة- يفرون إلى قرية أخرى تقع في داخل القبيلة أو خارجها.

ولتأجـيل الأخـذ بالثأر يقوم بعض الرجال من ذوى النفوذ في المجتمع وممن لا يمتون بصـلة القـرابة للقـاتل بالتدخل بين الجانبين ، وفى اليوم الذي يتم فيه الدفن يتوجه هؤلاء الرجال إلى القبر الذي تم حفره للرجل المقتول، إما قبل دفنه أو بعد ذلك بقليل.

ثـم يضـحون هـناك بنعجة ، وقد يقوم هؤلاء الرجال في بعض الأحيان بذبح النعجة على مسـافة مـن القـبر، ثـم يحملونهـا بعـد ذلـك إلـى هـناك ، والدم يتدفق من جرحها (وجدير بالذكر أن هذه الضحية إما تكون على نفقة القاتل أو على نفقة أسرته)

---

[1]- محمد العسيرى ، وجهات نظر ، العدد الخامس والأربعون أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٤٩-٥٠ .

وفى حالة تعذر الحصول على إحدى النعاج لذبحها عند القبر ، يلجأ الرجال إلى طريقة أخرى وهى نزول ثلاثة أو أربعة من الرجال في القبر قبل دفن المتوفى .

ويظلـــون في موقعهم هناك حتى يتم الوصول إلى اتفاق مع أسرته بشأن الامتناع عن القصـــاص داخل منطقة معينة وفى خلال زمن معلوم ، غير أن مجرد إعطاء وعد من جانب أســـرة القتيل بذلك لا يعتبر كافياً في نظرهم ، ومن ثم فإن الطرفين يتفقان على اختيار رجل يوثق به ، ليكون مسئولاً عن ضمان تنفيذ هذا الاتفاق .

وطـــبقاً للتقاليد السائدة هناك ، فإن لكل فرد ينتمي إلى الوحدة القرابية للقتيل أن يثأر لموتـــه ، أمـــا أقارب المتوفى من ناحية الأم فإنهم لا شأن لهم بذلك ، إلا إذا كانوا في نفس الوقت يمتون له بصلة القرابة من ناحية الأب أيضاً.

والقاعدة العامة عندهم هي القيام بالأخذ بالثأر من القاتل ، أو أحد أقاربه في حالة تعذر الوصـــول للقاتل نفسه، وإذا ما تم القضاء على القاتل (أو أحد أقاربه) فإن العادة قد جرت عـــندهم على عقد صلح بين الطرفين عند ضريح أحد الأولياء أو في بيت رجل له نفوذ كبير بالمجتمع[1].

ومـــن الأمـــثلة التـــي توضـــح علاقة الثقافة بأساليب فض المنازعات أيضاً ما ذكره " الســـيد حـــامد" في دراسته للنوبة الجديدة حيث أوضح أن الأفراد ينقسمون إلى جماعات ، وكـــل جماعة تؤلف وحدة سياسية ، والأفراد في هذه الجماعات يخضعون لسلطة كبير العيلة الـــتى غالـــباً لا تمتد إلى خارج نطاق البيت الذي ينتمي إليه ، وليس له الحق في التدخل في الأمـــور الخاصـــة بالجماعة الأخرى ، إلا إذا طلب منه ذلك ، ويتمثل ذلك في عدم تدخله في فض المنازعات الداخلية بين أفراد تلك الجماعة .

وعـــندما تحدث المنازعات بين أعضاء البيت الواحد يتولى كبير العائلة النظر فيها ويتم مصالحتهم والتوفيق بينهم ، ويخضع لأحكامه الأطراف المتنازعة .

---

[1] - على محمود إسلام الفار، الأنثروبولوجيا الاجتماعية (الدراسات الحقلية فى المجتمعات البدائية والقروية والحضرية ، ط ٥ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤م ص ص ٢١١: ٢١٨ .

ويعتبر كبير العائلة ممثل الدفاع عن جماعته في مجالس العرب التى تنظر في المنازعات التى تحدث بين هذه الجماعة وبين أفراد من بيوت أخرى ، سواء في النجع أو النجوع الأخرى ، بل ويعتبر طرفاً في النزاع لأن هذا النزاع مسألة تتعلق بالبيت ككل .

ومن ناحية أخرى تحاول جماعة البيت الواحد عدم خروج النزاع إلى خارج البيت لأنه من الشئون الداخلية الخاصة بها،ولا يحق لآي فرد من بيت آخر - حتى ولو كان من نفس القبيلة - الإطلاع أو التدخل في هذه الشئون الخاصة ، ولذلك لا يجوز أي فرد في التدخل في المنازعات التى تحدث بين أعضاء البيت الواحد ، إلا إذا دُعى إلى ذلك للمشاركة في التوفيق بين الأطراف المتنازعة [1].

وهكذا تلعب الثقافة دوراً بارزاً في تحديد شكل النزاع ، وأساليب فض كل نزاع في المجتمع .

ويظهر تأثير الثقافة على المجتمع من خلال عدة قنوات أهمها :

١ - التنشئة الاجتماعية : - والتي تتم أساساً من خلال تأثير كبار السن عليه، فتصورات الطفل ثم الصبي ثم الشاب عن الحياة والمجتمع والدين ، ومفاهيم الحقوق والواجبات هي إحدى نتائج التربية في ظل ثقافة معينة .

ومن هنا تختلف معارف الأفراد ومعاييرهم ومبادئ سلوكهم وردود أفعالهم في المواقف المختلفة

٢ - بناء القيم والمعايير :- وهو يعكس طبيعة القيم والمعايير السائدة أو المنتشرة في أوساط الغالبية من سكان المجتمع ، ولما كانت هذه القيم والمعايير تؤثر في سلوك الأفراد فهي كذلك تحدد نماذج السلوك المقبول ، والسلوك المرفوض وسط الغالبية من أعضاء المجتمع .

٣ - النظم الاجتماعية : - وهى تعنى مجموعة من المؤسسات والقواعد والأفراد المنظمة للسلوك الاجتماعي العام في المجتمع المحلى .

---

[1]- السيد أحمد حامد ، النوبة الجديدة ، دراسة أنثروبولوجية فى المجتمع المصري ، ط٢ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ١٩٩٤م ص ص ٢٦٤ ، ٢٦٥.

ويمكننا أن نكشف عن ازدواجية بارزة داخل هذه المؤسسات في المجتمع المصري ، ما بيـن الشكل، والمضمون وبين الإطار القانوني ، والواقع المعاش ، فبينما شهدت هذه النظم تطوراً شكلياً بارزاً ، وظهور تشريعات قانونية وضعية حديثة بدءً من منتصف القرن التاسع عشر ، إلا أن المضامين الحقيقية ، والواقع المعاش يكشف عن انفصال واضح بينه وبين هذا الإطـار القانونـي المتطور ، أو المؤسسات الاجتماعية الحديثة التي تشكلت في ظاهرها في إطار " الحداثة " لكنها ظلت في جوهرها في إطار" التراث المحافظ "[1]

ومن ناحية أخرى فإن أمن واستقرار أي مجتمع يرتبط بشكل أو بآخر بالقانون السائد فيه كمـا يرتـبط بمـدى انقـياد أفراد ذلك المجتمع لذلك القانون ، فقد يعبر القانون عن إرادة المجتمع، وهذا ما يتضح لنا في المقارنة بين القانون العرفي ، و القانون الوضعي.

فالقانون العرفي يختلف إلى حد كبير عن القانون الوضعي ، فالفرد يستطيع أن يهرب مـن القانون الوضعي ولكن لا يستطيع أن يهرب من العرف ، لأنه مراقب من أفراد جماعته أشد مراقبة .

ومـن ثم فإن أي محاولة للخروج عن معايير الجماعة سترفض على الفور ، يضاف إلـى ذلـك أن القـانون الوضعي يهدف في القضايا الاجتماعية إلى الردع وتوقيع العقوبة ، والجـزاءات التـي تـنص عليها مواد القانون ، وذلك بعكس الحال في القانون العرفي الذي يهدف في آخر الأمر إلى تحقيق التقارب ، والوفاق ، والتراضي ، بين أطراف النزاع ، وذلك حتى يضمن استمرار العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع القبلي ،وبالتالي المحافظة على أمن المجتمع واستقراره [2]

[1] - جمال مجدي حسين ، دراسات اجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ صـ ٢٦٧ ، ٢٦٩

[2] - كامل عبد المالك ، القانون العرفي و أمن المجتمع القبلي ، مرجع سابق صـ ٢٦٤ .

تعقيب:

من العرض السابق للأمثلة الواقعية لدور الثقافة في فض المنازعات نلاحظ أن الثقافة تلعب دوراً هاماً في فض المنازعات ، وذلك عن طريق تحديد الأسلوب الأمثل لفض المنازعات وتحديد خطوات فض المنازعات ، وممارسة طقوس معينه تصل إلى درجة التقديس ، أي أنها واجبة التنفيذ ولا يستطيع أحد مخالفتها، وإلا سوف يلاقى استهجان من قبل أفراد هذه الثقافة.

فلا يستطيع القاتل في صعيد مصر مثلاً عند التصالح في حالات الثأر أن يخالف طقوس القودة أو يرفض أدائها وإلا يكون في هذه الحالة هو الذي يرغب في استمرار النزاع ، ويزيد الطرف الثاني من غضبه ويحاول أخذ ثأره بكافة الطرق .

ويمكننا أن نلاحظ أيضاً أن هناك اختلافاً في إجراءات فض النزاع لدى كل ثقافة من الثقافات المختلفة ، فإجراءات فض النزاع لدى القبائل التى تسكن صعيد مصر تختلف عن إجراءات فض النزاع لدى الشعب الكارنبى جنوب كردفان ، وتختلف في الاثنين عن قبائل أوبارى في ليبيا ....وهكذا.

حيث يمارس الأفراد في كل ثقافة من هذه الثقافات طقوس معينة وإجراءات معينة مستمدة من واقع الحياة الثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية لهؤلاء الأفراد ، كما أن كل ثقافة من هذه الثقافات لها قانون أو مجموعة من القوانين التى تنظم سلوك أفرادها وتحدد أسلوبي الثواب والعقاب في المجتمع .

الفصل الخامس

قبيلة الهوارة (نظرة تاريخية)

أولاً : أصل قبيلة الهوارة .

ثانياً: الدور الذي لعبته قبيلة الهوارة في صعيد مصر.

أولاً : أصل قبيلة الهوارة

اختلف المؤرخون في تحديد نسب الهوارة ، فالبعض يذكر أنهم عشيرة أصلها من عرب بـنى عون ، إحدى قبائل دمنهور بالديار المصرية،وقيل أنهم من عرب مصر ، وتنتسب إلى عـرب الحجاز ، وتقيم بمديريه البحيرة ، ومنهم الهواوير* وهم من عرب الهوارة في صعيد مصر [١]

وقيل أن الهوارة هو اسم عائلي في الأردن ، ومصر ، وقيل أنه نسبه إلى الهوارة ، وهى من قبائل مصر [٢].

ويقـال أن بـنو هوارة بطن من أوريغ ، من البرانس ، من البربر ، وهم بنو هوارة بن برنس بن بربر .

وقال الحمداني: إنهم من ولد بر بن قيذار بن إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام ، وقيل في العـبر أن بعضـهم يزعم أنهم من عرب اليمن ، فتارة يقولون إنهم من عاملة إحدى بطون قضاعة ، وتارة يقولون إنهم من ولد المسور بن السكاسك بن وائل بن حمير ، وتارة يقولون إنهم من ولد السكاسك بن أشرس بن كنده ،فيقولون: هوارة بن أوريغ بن حيور بن مثنى بن المسور .

وذكـر في مسالك الأبصار : أن منازلهم بالديار المصرية وبالبحيرة ، ومن الإسكندرية غـرباً إلـى العقبة الكبيرة من برقه ، ولقد ذكر في الأصول وصبح الأعشى أن الأمر لم يزل علـى ذلك إلى آخر المائة السابعة في الدولة الظاهرية الشهيدية " برقوق" حتى غلبتهم على البحـيرة زنـاره* وحلفاؤهـا وبقية عرب البحيرة ، فخرجوا منها إلى صعيد مصر ، ونزلوا بالأعمال الأخميمية في جرجا وما حولها .

---

* الهواوير عشيرة قيل أصلها من عرب الهوارة بصعيد مصر ، وتسكن في السودان .

[١] – عمر رضا حكالة : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة – الجزء الثالث .

[٢] – موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب ، معجم أسماء العرب ، مجلد ٢ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩١.

* هي إحدى القبائل العربية التي كانت تسكن مديرية البحيرة ودخلت في صراع مع الهوارة مما أدى إلى تهجير الهوارة إلى الصعيد

ثم قوى أمرهم واشتد بأسهم وكثر جمعهم حتى انتشروا في معظم الوجه القبلي ، فيما بين أعمال قوص إلى غرب الأعمال البهنساويه ، و أقطعوا فيها الإقطاعيات [1]

ويُذكــر أن : قبيلة الهوارة جاءت إلى مصر من المناطق المجاورة لمدينة تونس ، بعد وقت قصير من هزيمة مصر على يد السلطان سليم ، وفى البداية أقامت على مشارف الصحراء ثم اســتولت فــيما بعــد بواسطة القوة ، والمهارة الحربية ، على جزء كبير من مصر العليا ، ودعمت وضعها هذا بدفع إتاوة إلى حكومة القاهرة ، وحين أصبح الهوارة من ثراة الملاك ، كــانوا قد فقدوا تدريجياً عاداتهم الرعوية ، فاستبدلوا بالخيام بيوتاً ، وظل هؤلاء العربان في رخــائهم ، يــبدون أحســن حالاً من قومهم بالصحراء ، حتى أعلن عليهم ، على بك الكبير الحرب، بعد أن أثارت حفيظته قوتهم ، وطمع هو في ثرواتهم [2].

وقال الحمدانى : قد صار لهم الآن بطون في الصعيد منها : بنو محمد ، وأولاد مأمن ، وبندار، والعرايا ، والشلله ، واشحوم ، وأولاد مؤمنين ، والروابع ، والروكة ، والبردكيه ، والبهالــيل ، والاصــابغة ، والدناجلــه ، والمواســية ، والبلازد ، والصوامع ،والسدادره والزيانيه والخيافشه ، والطرده ،والأهله ، وازلتين ، واسلين ،وبنوقمير ، والنية ، والتبابعة، والغنائم، وفزاره ، والعبابدة ، وساوره ، وغلبان ، وحديد ، والسبعة .[3]

وعلى أية حال ، فإن الهوارة يرجعون نسبهم في فترة مبكرة إلى قبيلة قضاعه ، من بنى مالك ، بن حمد ، بن سبأ ، وابتداءً من عصر محمد على ، حاول الهوارة إرجاع نسبهم إلى الحســين بن على ، ونسبوا أنفسهم إلى أشراف مكة ، الذين هاجروا إلى المغرب استناداً إلى حجه شرعيه أصدرها قاضى مكة في عهد محمد على لإثبات صحة هذا النسب .

---

[1] – أبي العباس أحمد القلقشندى : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، تحقيق إبراهيم الإبياري ١٩٥٩م ، العربية للطباعة والنشر

[2] – موسوعة وصف مصر : الجزء الثاني ، العرب في ريف مصر وصحراواتها ، تأليف علماء الحملة الفرنسية ، ترجمة زهير الشايب ص٢٦٥.

[3] القلقشندي : نهاية الأرب ، مصدر سابق.

ويقال أن الهوارة في صعيد مصر مازالوا يحتفظون بهذه الحجة على الرغم من تشكيك بعض الباحثين في صحة هذه الوثيقة أو الحجة .([1])والحجة صادره من قاضى مكة درويش العجيمى وبحضور كل من :الأمير " أبو على " بن الأمير على الهمامى ، القاطن بقنا ، والأمير عبد المغيث بن محمد ، القاطن بدشنا ، والأمير عبد الكريم بن الشيخ همام بن يوسف ، القاطن ببهجوره ، وبصحبتهم محمد علي باشا والى مصر وما يتبعها ، والسيد عمر مكرم نقيب أشراف مصر ، والسيد محمد المحروقى ، والشيخ محمد السادات .([2])

ثانيا : الدور الذي لعبته " الهوارة " في صعيد مصر :

بعد أن هاجرت قبيلة هوارة من البحيرة إلى صعيد مصر ، وخاصة إلى جرجا وبعد أن انتشرت بطون هوارة في معظم الوجه القبلي ، زحفت هوارة جنوبا (٨١٥ هـ /١٤١٢ م) حتى وصلت إلى أسوان وكانت عواصم الصعيد حينئذ قوص وأخميم ، ولم تكن جرجا مشهورة شهرة غيرها ، حتى نزلت هوارة بالصعيد جهة جرجا ، فاشتهر أمرها وصارت جرجا فيما بعد ولاية منذ عهد محمد على .

ولقد استطاع الهوارة أن يسيطروا على الوجه القبلي فيما بين أعمال قوص والأعمال البهنساوية ، وصارت إمرة العيان كلهم لأحد رؤساء هوارة وهو عمر بن عبد العزيز الهوارى المتوفى سنة ٧٩٩ هـ / ١٣٩٦ م .

وأخذت بطون هوارة في الازدياد والنمو في صعيد مصر حتى كان لأولاد همام (الهماميه*) في القرن الثاني عشر الميلادي شوكه عظيمة في صعيد مصر وشمال السودان

---

[1] – أحمد حسين النمكي ، معجم القبائل العربية في إقليم جرجا ، ١٩٩٣م

[2] – ليلى عبد اللطيف أحمد : الصعيد في عهد شيخ العرب همام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧م ص٢٧

* الهمامية وهي بطن من هوارة وهي من نسل شيخ العرب همام بن يوسف وهذا الفرع كانت له السيطرة على الصعيد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي و الثاني عشر الهجري

وقــد اتخذت قبائل هوارة جرجا مقراً لها ، وعاصمة لإمارة الصعيد ومهما يكن من أمر فإن كثرة الهوارة في صعيد مصر جعلهم ينزحون إلى السودان الشمالي .

واشــتغل بعض هؤلاء الهوارة بالتجارة في منطقة شمال دارفور وهم يدعون حتى اليوم باسم هوارة الجلابة أو كما أطلقوا على أنفسهم جلابة الهوارة (أي التجار الهوارة) [1]

وكان استقرار الهوارة في الصعيد ، ومحاولتهم السيطرة عليه على غير رضا من القبائل العربــية الأخــرى القاطنة به ، والتي كان لها نفوذ واسع مثل أبناء الكنز(الكنوز) ، الذين ناصبوا الهوارة العداء ، فهاجم الهوارة مقرهم في أسوان ، وأقصوهم عنها سنة ٨١٥ هــ / ١٤١٢ م ، ودفعــوا بهم إلى النوبة ، وبإقصاء الهوارة لأبناء الكنز عن أسوان تخلصوا من أقوي منافس لهم على سيادة المناطق الجنوبية من الصعيد .

وقــد كان للهوارة منافس آخر قوى في الصعيد كانت تمثله أسرة الأخميمى ، وهى أسرة مــن أصــل عربي أخذت لقب الأخميمى نسبة إلى أخميم ، التي أخذ رجالها التزام أراضيها ، وكانــت لهم السيطرة على منطقة أخميم ونواحيها ، وكان أشهر رجال هذه الأسرة في القرن الحــادي عشــر الهجــري ، والسابع عشر الميلادي ، الأمير حسن الأخميمى ، الذي ناصب الهــوارة العــداء ، وصحب حملة عبد الرحمن بك عليهم في سنة ١١٠٧ هـــ ١٦٩٥ م ، واشــترك فــي تخريب بلادهم ونهب أموالهم ، ولعل السبب في معاداته للهوارة حينئذ ، هو شــعوره بمنافســتهم له فــي السيطرة على التزامات الأراضي في جرجا ، فقد بدأ الهوارة يســيطرون علــى أراضى جرجا ابتداء من سنه ١١٠٥ هــ / ١٦٩٣ م ، ومن الطبيعي أن يخاف الأمير حسن الأخميمى، ورجاله من سيطرة الهوارة على أراضى جرجا ، وبالتالي كان من الطبيعي أن ينضم إلى أعداء الهوارة .

---

[1] – أحمد حسين النمكي : معجم القبائل العربية ، مرجع سابق .

وقد انقرضت أسرة الأخميمي من الصعيد، واستولى الشيخ همام الهوارى على أراضي الملتزمين الكبار من هذه الأسرة ، وهو الأمير عيسى كمالي الإخميمى في عام ١١٦٩ هـ / ١٧٥٥ م بإذن من الدولة .

وبذلك نجح الهوارة في القضاء على سيطرة القبائل العربية الأخرى التي كانت لها السيادة من قبل الهوارة على الصعيد .[١]

وعندما هاجرت قبيلة الهوارة إلى الصعيد كان عددها يصل إلى نحو أربعة وعشرين ألف نفس ،وقد بقيت بقايا من الهوارة في البخيرة لم تهاجر إلى الصعيد ، وما تزال حتى اليوم لها مقر، في مريوط ، وما حولها وقد عُرفت بقايا الهوارة بالبحيرة باسم هوارة بحري ، وكانت العلاقات بين هوارة بحري وهوارة قبلي ، تتأرجح بين تبادل الود أحياناً ، والعداء الشديد في أحيان أخرى.

ومن النوع الأول ما ذكره الجبرتى .. من استنجاد هوارة بحري بهوارة قبلي، عندما اعتدى أحد الأمراء المماليك ، وهو محمد جلبي الصابونجى، على أملاك كبير من كبار الهوارة بحري ، فأرسلوا لهم هوارة وعبيداً فحاربوه وغلبوه ، ولكن بعكس ذلك نجد أن هوارة بحري صحبوا الحملة التي قادها محمد بك قطامش عندما عُين حاكماً لجرجا ، وخرج إلى هوارة قبلي ومعه ألف جندي لمعاقبتهم .

وكثيراً ما قام العداء والصراع بين الهوارة في الصعيد ، ولقد كان الصراع بينهم يصل إلى حد يُزعج السلطات المملوكية ، فترسل لهم حملات خاصة لفض ما بينهم من نزاع [٢].

[١] – ليلى عبد اللطيف : الصعيد في عهد شيخ العرب همام ، مرجع سابق ص ص ٥٠، ٥٣

[٢] – ليلى عبد اللطيف ، المرجع نفسه ،ص ٣٦– ٣٧ .

وقد أدرك الكتاب والمؤرخون دور القبائل العربية على حياة السكان في مصر منذ فترة مـبكرة ، فأولوها اهتماماً خاصاً في كتاباتهم ، بعكس ما خدث للفلاحين ، فقد كتب المقريزى رسالة عنوانها " البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب " رصد فيها سجلاً كاملاً عن القبائل العربية ، التي دخلت مصر مع الفتح العربي ، وأماكن استقرار هذه القبائل .

وكذلـك فإن الاهتمام بالعربان وأمرائهم هو الذي دفع السيد محمد مرتضى الزبيدى في القرن الثامن عشر ، إلى تأليف رسالة خاصة بنسب الهوارة وأمرائهم .

وربمـا يرجع ذلك إلى تأثر الشيخ الزبيدى بإكرام الشيخ همام الهوارى له عند زيارته لفرشـوط ، وقد أسمى الشيخ الزبيدى رسالته هذه " رفع الستارة عن نسب الهوارة " وهذه الرسالة مفقودة .

ولقد ذكرت معظم المصادر التاريخية أن قبيلة الهوارة تركزت فيما بين جرجا وأسيوط والبحيرة حيث كانت أشهر القبائل التي تسكن هذه المناطق على النحو التالي:

١. جرجا : الهوارة – العبابدة – زناتي – هنادي .

٢. أسيوط : عرب عايد – هوارة .

٣. البحيرة : عرب الجو يلي – الهنادي – غزالة – عرب الطارة – هوارة

ولقد احترف الكثير من القبائل العربية المستقرة، الزراعة ، وأصبح منهم مشايخ للقرى وخفـراء ، وخولـة (جمع خولي) وتمكن الكثير من مشايخ هذه القبائل من السيطرة على الالـتزامات الواسـعة في مناطق استقرارهم ، والمناطق المجاورة ، وكان لهؤلاء المشايخ دوراً فعـالاً فـي حماية المناطق التي تقع فيها التزاماتهم ضد غارات القبائل العربية الأخرى غير المستقره .

وخـــير مـــثال على ذلك عربان الهوارة في الصعيد فمنذ استقرارهم في مناطق الصعيد الأعلى (٧٨٢هـ _ ١٣٨٠م) [١] ، وبسط نفوذهم على المنطقة الممتدة من البهنسا شمالاً إلى قوص جنوبا ، وأذعن لهم سائر العربان بالوجه القبلي ، وصارت القبائل العربية في هذه المنطقة طوع قيادتهم

و علـــى الرغم من احتفاظهم لأنفسهم بمركز اجتماعي متميز على الفلاحين أهل البلاد الأصـــليين فأنهم احتفظوا لأنفسهم كذلك بالعلاقات الطيبة مع هؤلاء الفلاحين ، وأصبحت لهم الإمـــارة علـــى منطقه جرجا، واعترفت لهم الإدارة بذلك ، فلقب أمير، يُذكر أمام الكثير من أسماء الهوارة، فنجد مثلاً "أمير عبد الله وأمير موسى من أولاد عمر أمير عربان هوارة " .

وتذكـــر إحدى الحجج الشرعية دولار الهوارى بالصيغة التالية : " افتخار السادة الأمراء الكرام ، عمده الكبراء الفخام ، ذو القدر والمجد والاحتشام ، أمير اللواء الشريف السلطاني ، ومعهـد العـــز المنـــيف الخاقانى، الأمير دولار بك ، حاكم ولاية الدجرجية (جرجا) ، وأمير عربان هوارة بالصعيد الأعلى ، وما مع ذلك أبد سعده أمين [٢] .

وتعـــد قبيلة هوارة من أهم وأبرز القبائل التي كانت تقطن الصعيد إبان الحكم العثماني ، وقـــد استقرت هذه القبائل ما بين جرجا وفرشوط في أراضي لم تكن مزروعة على الإطلاق، وقامت بتملك هذه القرى ، ثم استولت بالقوة على قرى أخري .

ويُذكر البعض أن قبيلة هوارة قد جاءت إلى مصر عقب الفتح العثماني ، وتؤكد المصادر التاريخـــية الأخـــرى بأن تاريخ نزوح هذه القبيلة من بلاد المغرب منذ وقت قديم، واستقرت بإقليم البحيرة ، ولكنها اضطرت (كما سبق أن ذكرنا) تحت ضغط قبائل زنارة ، وحلفاؤهم من عربان البحيرة إلى الهجرة جنوباً .

وازداد نفوذهم عام ٧٨٤هـ/١٣٨٢م في عهد حكم الأمير برقوق (٧٨٤هـ/١٣٨٢م – ٨٠٣هـ/١٣٩٩م) ، وقد قاموا بإصلاح الكثير من الأراضي التي طغت عليها الصحراء .

---

[١] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٤م

[٢] – عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مرجع سابق

ونجح الهوارة دون سائر القبائل الأخرى التي هاجرت من المغرب في توطيد أقدامهم بوادي النيل وازداد عددهم وقوى بأسهم وانتشروا في معظم الصعيد .

وربما ساعد على استقرارهم ، اشتغالهم بالزراعة ، وارتباطهم بالأرض، بالإضافة إلى طبيعة الصعيد المحافظة ، وحدوده الطبيعية المغلقة ، وفقدوا بالتدريج عاداتهم الرعوية فاستبدلوا بالخيام بيوتاً وتحول الحب الطاغي للحرية إلى حب الوطن .

كما أن مثابرتهم في استصلاح الأراضي الصحراوية مكنتهم من استغلال مساحات كبيرة منها في الإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلى امتلاكهم الكثير من الخيول ، التي كانت عوناً لهم في صراعهم مع المماليك والسلطات الحاكمة من أجل السلطة والنفوذ ، وازداد نفوذ هوارة وامتد إلى الجنوب من قنا وحتى أسوان ، واشتركوا في تحالف مع أولاد بني كنز في القرن الرابع عشر الميلادي ، ولكنهم نقضوا اتفاقهم معهم ، وانقضوا عليهم وأصبح النفوذ للهوارة في أسوان ، كما امتد نفوذهم حتى شمال النوبة .

وعندما تم الفتح العثماني لمصر عقد العثمانيون مع القبائل العربية اتفاقاً يقضي باعترافهم بسيادة شيوخ تلك القبائل على المناطق التي كانت لهم السيادة عليها ، بل إن السلطان سليم أرسل هدية للأمير على بن عمر زعيم قبيلة الهوارة في ذلك الوقت مع مرسوم باستمراره في حكم الصعيد ، مما زاد من شأن هذا الأمير وقبيلته [1].

وعلى الرغم من قوة الهوارة وسيطرتهم على الصعيد ، فان الحكم لم يخلص لهم تماماً فتعرضوا لهجمات بدو ليبيا والقبائل المواجهة لبني عدي ، وتعرضوا لهجمات أعدائهم التقليديين من قبيلة (قصاص) التي تقطن بغرب الأقصر (طيبة) القريبة من إسنا .

ويلاحظ أن الفلاحين التابعين لهذه القبيلة (الهوارة) كانوا أكثر ثراءً وعندما تولى محمد على حكم مصر، زاد نفوذ الهوارة ، حتى أن أولاد يحيى الذين استقروا على الضفاف الشرقية للنيل من بهجورة حتى قنا ، حازوا على شهرة كبيرة بأعمالهم الثورية وقيامهم بالثورات .

---

[1] – صلاح أحمد هريدي : دور الصعيد في مصر العثمانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ١٩٨٢م ص ص ١٨٦، ١٨٨.

وازداد نفـوذ الهوارة قوةً في جرجا ، وخاصة بعد القضاء على نفوذ عربان المغاربة حـتى أنـه قـد تم تجهيز تجريدة للقضاء على عصيانهم ، وعرضت السلطات الحاكمة على "عبد الرحمن بك" حكم جرجا ثلاث سنوات بشرط القضاء على عصيان عربان الهوارة ، الذين اشـترك معهـم الأمير حسن الأخميمي ، والهوارة بحري ، وقادة جرجا والعسكر ، والهوارة والمزارعيـن والفلاحيـن التابعين لهم ، وقامت معركة بين الجانبين في برديس ، و فرشوط واستخدمت فيها الخطط العسكرية المستخدمة في ذلك الوقت ، بالإضافة إلى استخدام الهوارة السلاح الاقتصادي في منع الغلال عن القاهرة .

وتـم طرد الهوارة من ديارهم في عهد عبد الرحمن بك ، وأعيدوا بموجب فرمان من حسين باشا وخاصة بعد أن عزل عبد الرحمن بك عام ١١١٣هـ/١٧٠١م .

واسـتولى عـربان هـوارة بحري على دوار برديس ، وعلي نحاس وحجر الطواحين والعبيد، والخيول، والأخشاب ، وفني أكثر من نصفهم ، وتم تسوية الخلاف بين الجانبين، و أرسلت الغلال إلى القاهرة ، وامتد نفوذ الهوارة فشمل الجانب العسكري ، فقاموا بدور عظيم في حماية الصعيد ومطاردة العربان الذين كانوا يقومون بالهجوم على فلاحي هذه المناطق [١]

لـم يكن العرض التاريخي السابق لأصل قبيلة الهوارة والدور الذي قامت به في صعيد مصر مجرد عرضاً تاريخيا فقط ، وإنما كان يهدف الباحث من هذا العرض التعرف على أصل هذه القبيلة ، ونشأتها ليتتبع عمليات انتشار الوحدات الاجتماعية على أرض المجتمع المحلى وكذلـك عمليات الانقسام ، والاتصال ، أو التفتت ، والوحدة ، وديناميات هذه العمليات على امـتداد التاريخ المعروف والتعرف بشكل وثيق على النسيج الاجتماعي الذي تشكل منه هذا المجتمع لمعرفة شبكة العلاقات القرابية التي تربط أفراد المجتمع .

---

[١] – صلاح أحمد هريدي : المصدر السابق ، ص ص ١٨٩، ١٩١

تعقيب:

مـن الملاحظ من العرض التاريخي لنسب الهوارة وأماكن تركزهم ، والدور الذي لعبته هذه القبيلة في صعيد مصر، نجد اختلافاً واضحاً بين المؤرخين في نسب الهوارة ، حيث يرى البعض أنهم من قبائل اليمن ، في حين يرى البعض الآخر أنهم من المغرب ، بينما يرى فريق ثالث أنهم من أشراف مكة ..... الخ.

وهكـذا اخـتلف المؤرخون في توضيح نسب الهوارة ، بل واختلف الهوارة أنفسهم في إرجـاع هـذا النسب إلى رجل معين أو مكان معين ،حيث يروى أحد الإخباريين أن الهوارة قبيلة عربية أصلها من شبه الجزيرة العربية ، ودخلوا مصر مع الفتح الإسلامي بقيادة عمرو بن العاص ، ونزلوا في الشرقية وخاصة في منطقة بلبيس.

ويؤكـد الإخباري قوله هذا بمقولة مشهورة لديه يرثها عن آبائه وأجداده"نزلنا على بلبيس ياما جرالنا "وهو يقصد بذلك أنهم لم يجدوا حسن الجوار في بلبيس ،ودخلوا في صراعات مع القبائل التي تسكن هذه المنطقة فهاجروا إلى الصعيد

ويضـيف الإخـباري قائلاً " أجدادنا جو الصعيد لمساندة بعض المماليك في حربهم ضد حـاكم برديس – وهى قرية تابعة لمركز البلينا بسوهاج – ولما نزلوا برديس استولوا على كل ما فيها وكان أشهرهم يحيى الهوارى ، وهمام الهوارى ، وذهب يحيى الهوارى إلى شرق النيل وكان معه خمسة أبناء ذكور، وهم أحمد ، ومحمد، وعمران ، وسلمان، وعبد الرحمن ، ونصـبوا خـيامهم وأرسـل يحيى الهوارى أبناءه إلى أحد الفلاحين ، وهم أصحاب الأرض الأصـليين – علـى حد تعبيره- عشان يجيبوا قمح وتبن (والتبن هو بقايا القمح ويستخدم علـف للمواشـي) عشان أكل الخيول ، ولما راحوله وطلبوا منه القمح والتبن رفض وقالهم لازم تشتغلوا عشان تاخدوا القمح والتبن ، ورجعوا قالوا لأبوهم الكلام ده وأبوهم قالهم إحنا هنقعد هنا ، ومفيش غلاية تروّح بيت الفلاح" .

ويضـــيف الإخباري قائلاً " لو الفلاح طلع كريم معاهم ماكانوش قعدوا لأنهم قبل كده نـــزلوا على ناس وكرموهم ، ورحلوا لأنهم كرما ، وجدنا قال لأولاده الناس دول كرما ومش هيبقالنا دور معاهم، وبعدين راحوا أولاده هجموا على الفلاح فى الغيط وخدوا منه كل حاجة بالعافيه، والفلاح اعتبر ده تهور فقالوا عليهم هوارة "

ويذكـــر إخـــباري آخـــر " إنه من كتر التهور بتاع الهوارة إنهم خلوا الفلاحين يكحتوا (يحفـــروا) آبـــار فـــى بـــيوتهم علشـــان يشربوا منها،مع العلم أن بيوتهم كانت جنب البحر (يقصد النيل) "

ويضـــيف إخـــباري آخر أن لفظ الهوارة جاء من التهور حيث يقول : " زمان فى نظام الالـــتزام كـــان الملـــتزم يجمع الضرايب من المنطقة بتاعته ، وبعدين راح لواحد يطلب منه الالتزام فقام عليه وكان عايز يضربه ، فقاله إنت هتتهور علي ، وبعدين قالوا على جماعته هوارة "

ويضـــيف آخـــر " أن الهـــوارة لمـــا نزلوا الصعيد على الفلاحين لم يجدوا فيهم الكرم والشـــهامة وهذا ما جعل الهوارة يسيطرون بسرعة على أراضى الصعيد ويجعلون الفلاحين أجراء لديهم" .

ويذكـــر أحـــد الإخباريين أن الهوارة قبيلة عربية جاءت من اليمن إلى مصر بعد الفتح الإسلامي ومازال لها فروع في اليمن حتى الآن ، ودلل على صدق كلامه هذا بإحضار شجرة نســـب لأولاد يحيى الهوارى موضحاً عليها أولاد يحيى في محافظة سوهاج (مصر) وبعض الأماكن في اليمن(*) .

ويـــرجع نسب أبناء يحيى الهوارى في هذه الشجرة إلى الإمام على بن أبى طالب "كرم الله وجهه " .

---

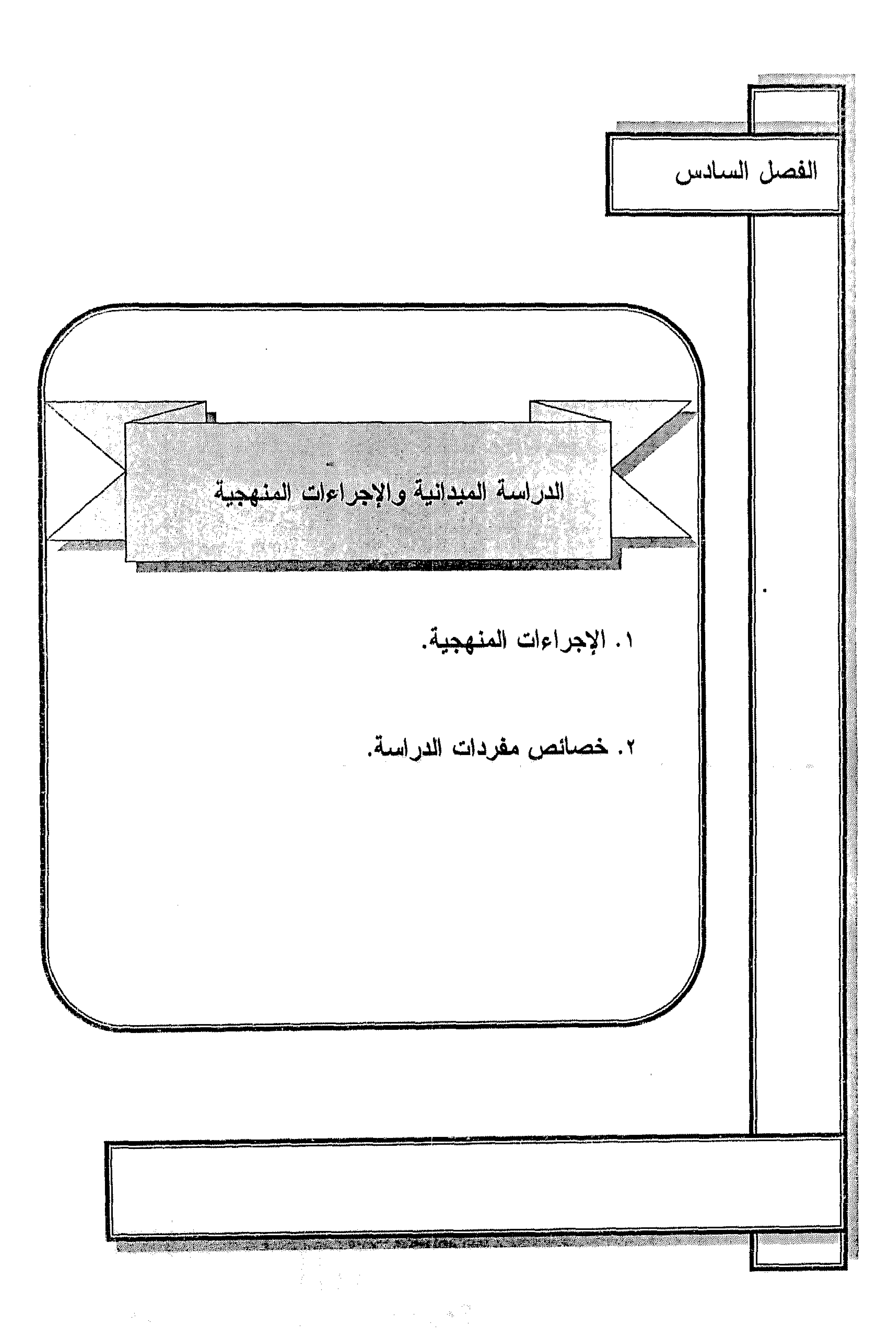
* ملحوظة : هذه الشجرة مرفقة فى ملاحق الدراسة .

حيث ذكرت الشجرة أن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن عبد الله بن محمد بن القاسم بن الناصر بن أحمد بن البادي يحيى بن الحسين بن على زين العابدين بن الحسين السبط بن على بن أبى طالب كرم الله وجهه.

وعلى الرغم من وجود هذه الشجرة مع بعض الهوارة إلا أن البعض الآخر ومن أبناء يحيى أنفسهم يرفض وبشدة انتماء الهوارة إلى الأشراف قائلاً" الهوارة هوارة ، والأشراف أشراف، دى قبيلة و دى قبيلة" ويرفض بعض الهوارة إطلاق لفظ (العرب) على بعض القبائل الأخرى الموجودة في نطاقهم الجغرافي ، والمعروفين باسم العرب ، وسبب رفضهم لهذه التسمية أن الهوارة عرب ولكن الآخرين ليسوا عرب وإنما فلاحين على قول أحد الإخباريين "لما همه عرب أمال إحنا نبقى إيه".

ويتضح من ذلك تمسك الهوارة باعتبار قبيلتهم من أكبر القبائل العربية في مصر وفى الصعيد بصفة خاصة ، فعلى الرغم مما تتمتع به قبيلة الأشراف من سمعة طيبة وشهرة واسعة وأصل طيب ، إلا أننا نجد الهوارة يرفضون انتسابهم إلى الأشراف .

ويذكر بعض الإخباريين أن الهوارة دخلوا مصر عن طريق المغرب العربي حيث أنهم هاجروا من اليمن إلى المغرب ومنه إلى مصر ، وأي كان من أمر، فإن الهوارة ينتشرون في محافظات مصر، ولكن يزداد تركزهم في الصعيد وخاصة في محافظتي قنا وسوهاج ، أما عن محافظة سوهاج يزداد تركزهم في قرى مراكز البلينا ، ودار السلام ،والمنشاه ، وفى محافظة قنا يزداد تركزهم في قرى مراكز دشنا ، وأبو تشت، وفرشوط، ونجع حمادى .



الفصل السادس

الدراسة الميدانية والإجراءات المنهجية

١. الإجراءات المنهجية.

٢. خصائص مفردات الدراسة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات المنهجية على النحو التالى:-

إشكالية الدراسة :

انطلقت هـذه الدراسة من تساؤل رئيسي تتفرع منه مجموعة من التساؤلات الفرعية لتحقيق مجموعة من الأهداف على النحو التالي :-

التسـاؤل الرئيسي للدراسة وهو:هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

١- ما هي أسباب النزاع في مجتمع الهوارة في صعيد مصر؟

هل هي أسباب اقتصادية ، أم اجتماعية، أم ثقافية ؟

٢- ما هي الأساليب التي تستخدم في فض النزاع لدى الهوارة ؟

٣- هل تختلف أساليب فض النزاع وفقاً لاختلاف أسباب النزاع؟

٤- ما هي صفات الوسطاء؟ وما هي طبيعة الأحكام التي يصدرونها؟

ولقـد حاولت هذه الدراسة أن تجيب على هذه التساؤلات لتحقيق مجموعة من الأهداف على النحو التالي:

١-التعرف على العلاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة؟

٢- الكشف عن أسباب النزاع لدى قبيلة الهوارة .

٣- الكشف عن أساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة.

٤- الكشـف عما يحدث في الأساليب العرفية لفض المنازعات، وصفات الوسطاء ، وطبيعة الأحكام التي يصدرونها ومدى الالتزام بها من الأطراف المتنازعة .

وفى ضوء تحقيق هذه الأهداف والإجابة على تساؤلات الدراسة اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات والخطوات المنهجية على النحو التالي:

أولاً: الزيارات الاستطلاعية وتحديد مجتمع الدراسة:

- قـــام الباحث بمجموعة من الزيارات الميدانية الاستطلاعية لبعض المناطق التي يكثر بها تركز الهوارة ، وذلك لتحديد أهم المناطق التي تصلح أن تكون مجالاً جغرافياً للدراسة .
- وقع الاختيار على قريتين إحداهما في محافظة سوهاج ، مركز دار السلام ، والأخرى في محافظة قنا، مركز دشنا، ولقد راعى الباحث في اختياره لهذه القرى أن تكون ذات صبغة تقلـــيدية ، ولم تتأثر كثيراً بالتحضر وذلك لدراسة العادات و التقاليد دون تأثرها بعمليات التحضر، ولقد ساعد الباحث في اختيار هذه القرى ، علاقات الصداقة التي أقامها الباحث مع بعض الأفراد قبل إجراء الدراسة الميدانية .
- وقـــام الباحـــث بجمـــع مجموعـــة من المعلومات عن مناطق الدراسة سواء عن طريق السجلات الرسمية في مراكز المعلومات ، أو عن طريق الملاحظات التي قام بها الباحث، أو عن طريق بعض الإخباريين من داخل المجتمع .

وتعتـــبر هـــذه الدراسة دراسة إثنوجرافية وصفية ، وفى ضوء ذلك اعتمد الباحث على مجموعة من الأدوات مثل المقابلة المتعمقة ، والإخباريين ، والملاحظة .

واستخدم الباحث المقابلة المتعمقة مع ثلاثة فئات وهم :

أ- فئة الأفراد المتنازعين ب- الإخباريون . ج- الوسطاء .

ثانـــياً: أســـاليب الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاثنوجرافية ، الوصفية،ولذلك اعتمدت على أسلوبين للدراسة هما :

١- الأسلوب الوصفي : لجأ الباحث إلى هذا الأسلوب لتوفر بعض المعلومات عن موضوع الدراســـة عـــن طـــريق الدراسات السابقة والملاحظات الميدانية ، ولكن الباحث يهدف إلى التوصل إلى فهم عميق للظاهرة موضوع الدراسة .

وقـــد يظــن الـــبعض خطأ أن الأسلوب الوصفي يكتفى بالوصف فقط ،ولكنه يقوم على الوصـــف ، والتحلـــيل ، ولذلك استخدمه الباحث لوصف، وتحليل أنماط النزاعات ، وأساليب فض المنازعات ،وتحليل العلاقة بين سبب النزاع وأسلوب فضه ، ووصف كيف يعيش هؤلاء الأفراد في ظل ثقافة فرعية تنبع من العادات والتقاليد التي يتوارثونها عبر الأجيال.

٢- الأسلوب الإثنوجرافي :

يقصد بالإثنوجرافيا، البحث الذي يقوم على ملاحظة وتسجيل طريقة الحياة في ثقافة أو ثقافة فرعية معينة بدرجة عالية من الدقة.

وكانـــت الملاحظة بالمشاركة بمثابة طريقة للاقتراب قدر الإمكان من مفردات البحث في الدراســـة الاثنوجرافـــية ، وقد استخدم هذه الطريقة بدرجة ملحوظة كل من" مالينوفسكى" ، و"مارجريـــت ميد" ، ومن المجتمعات التي قام مالينوفسكى بدراستها مجتمع جزر التروبرياند فـــي غـــرب المحيط الهادي ، وقد استخدم في ذلك الملاحظة بالمشاركة حيث كان يرغب في فهـــم وجهة نظر السكان الأصليين لمعرفة رؤيتهم للعالم ، وملاحظتهم وهم يتصرفون بشكل طبيعي، وللقيام بذلك عاش بينهم لمدة تزيد عن سنة .

ويجب على الملاحظ المشارك أن يكون مستعداً لقضاء فترات طويلة مع المبحوثين حتى يعطـــيهم الفرصـــة للتكـــيف مع وجوده، والتصرف بطريقة نمطية (عادية) ، ومن المهم أن يكتســـب الملاحـــظ المشـــارك ثقة وقبول الناس الذين يقوم بدراستهم حتى يتصرفوا بشكل طبيعي[١] .

ويهـــتم الإثنوجرافـــي بتسجيل كل ما يسمعه من كلمات ، موجهاً الانتباه إلى الأسلوب الـــذي تظهر به هذه الكلمات داخل العبارات من أجل الوصول إلى كل ما تتضمنه من معاني وتصورات [٢].

١- مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق ص١٠٣.

٢- يحيى مرسى ، أصول علم الإنسان ، الجزء الثاني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ٢٠٠٠م ص ٨٧.

ومن هنا استخدم الباحث الأسلوب الإثنوجرافي ، عن طريق الإقامة لفترات متقطعة في مجتمع الدراسة ، وملاحظة الأفراد ، ومحاولة تكوين صداقات مع هؤلاء الأفراد، لكي يكتسب ثقــتهم ،ومــن أجــل كســب ثقة أفراد المجتمع ، كان الباحث يشارك في بعض المناسبات الاجتماعية مثل الأفراح ، أو المرض، أو الوفاة ، ولذلك إما بالزيارة، أو على الأقل بالاتصال تليفونــياً للتهنــئة فــي حالة الزواج، أو الاطمئنان في حالة المرض ، أو التعزية، في حالة الوفــاة، وكذلــك حضور النزاعات، ومجالس الصلح، كلما أمكن ذلك ، ولقد ساعد على ذلك توطــيد علاقة الصداقة ببعض أفراد المجتمع، الذين كانوا يقومون بالاتصال تليفونياً بالباحث عــند علمهــم بتحديد موعد معين لجلسة عرفية، بحيث يمكن للباحث حضورها ، واستخدم الباحــث الأسلوب الإثنوجرافي لمعرفة وفهم وجهة نظر الهوارة ورؤيتهم للعالم المحيط بهم وملاحظة كيف يتصرفون في المواقف المختلفة.

ثانياً: أدوات الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاث أدوات أساسية وهى (الملاحظة – الإخباريون – المقابلة)

أ- الملاحظة :

تعتــبر الملاحظة بأنواعها من الأدوات الهامة والرئيسية لجمع البيانات حيث تساعد في دراســة المواقــف الاجتماعــية المختلفة، ولقد استعان الباحث بالملاحظة لدراسة المواقف المخــتلفة لأنماط النزاع وأساليب فض النزاع ، والجوانب المختلفة في حياة أفراد المجتمع ، لكــي يتمكــن الباحث من مقارنة ما يقولونه بما هو واقع بالفعل ، حيث تم ملاحظة أسلوب الحــياة اليومية للأفراد ، وأفعالهم التي تعكس أنماط من العادات، والتقاليد، والقيم التي غالباً ما تكون موروثة بحكم انتماء الأفراد لهذه القبيلة.

ولقد راعى الباحث – بقدر الإمكان– أن تخدم الملاحظة موضوع بحثه وتحقق أهدافه ، ولم تكن الملاحظة هدفاً في ذاتها وإنما كانت وسيلة لفهم السلوك ومحاولة رصده وتحليله في ضوء الواقع الاجتماعي والبيئة الاجتماعية المحيطة بالأفراد.

ب- الإخباريون:

الإخباري هو الشخص الذي يكون على دراية تامة بالمجتمع ،وهو غالباً من كبار السن فـــي مجــتمع الدراســـة -ولكن هذا ليس شرطاً فيه- فربما يكون هناك الأصغر سناً والأكثر معرفة ودراية ، ولقد استطاع الباحث عن طريق الزيارات الاستطلاعية أن يتعرف على بعض الأفراد الذين لديهم خبرة ودراية بمجتمع الدراسة ، لكي يتعرف منهم على المعلومات العامة عن مجتمع دراسته .

ولقـــد اســـتخدم الباحث في ذلك المقابلات_ الفردية، الفردية_ حيث كان يقوم بإجراء المقابلة مع إخباري واحد، والمقابلات_ الفردية الجماعية _ حيث كان يقوم بمقابلة أكثر من إخباري في وقت واحد، وذلك لكي يحصل الباحث على معلومات ثرية من الإخباريين وخاصة عـــن الخلفـــية التاريخـــية والعادات والتقاليد والأعراف الخاصة بقبيلة الهوارة ، ولقد ساعد الإخباريون الباحث في الوصول إلى حالات النزاع ، والوسطاء.

ج- المقابلة:

أعد الباحث دليلاً للمقابلة يتكون من مجموعة من القضايا التي تتعلق بموضوع دراسته، وتـــم تطبـــيق هـــذا الدلـــيل مع الوسطاء ، والأفراد المتنازعين ،وتمت مقابلات مفتوحة مع الإخباريين .

أما عن قضايا دليل المقابلة فقد تضمنت معتقدات الفرد التي يرثها عن القبيلة من حيث الاعـــتزاز بالنســـب ،والـــزواج الداخلـــي ، ومكانة المرأة،والقبيلة، وفروعها، ومشايخها ، والأماكـــن التـــي يتمركزون فيها ، وأهم النزاعات التي شاهدها في القرية أو قام بحلها ، ثم التحدث عن طبيعة النزاع وأطرافه ، وزمن ومكان وقوعه ، وأسبابه ، والأسلوب الذي تم به فـــض هـــذا النزاع ، وطريقة تشكيل المجلس العرفي (قعدة الصلح) ، والإجراءات التفصيلية لفـــض الـــنزاع، وصفات الوسطاء ، ثم رؤية الأفراد المستقبلية للعادات والتقاليد وخاصة ما يتعلق منها بأساليب فض المنازعات .

وقد استخدم الباحث المقابلة كأداة رئيسية للدراسة ، وقد اقتصرت المقابلات على الرجال فقط دون النساء ، وذلك لطبيعة المجتمع المحافظة .

حيث أن الهوارة لا يسمحون لأي رجل غريب أن يرى نساءهم ، كما لا يسمحون – في معظم مناطقهم- للمرأة بالخروج من المنزل إلا في أضيق الحدود، وبصحبة أحد أفراد العائلة مثل العزاء في الأقارب، أو التهنئة والمشاركة في أفراح الأقارب ، حتى وإن سمحوا لها في بعض المناطق للخروج للتعليم في الجامعة، فهي يحظر عليها أن تتحدث إلى أحد من الغرباء

ومما يؤكد ذلك أن قرى الدراسة لا يوجد بها نسبة كبيرة في تعليم الإناث وخاصة التعليم الجامعـــي ،وكانت المقابلة غالباً ما تتم فيما يعرف بالدوار أو المندرة ، أو غرفة معزولة عن المنزل معدة خصيصاً لاستقبال الضيوف.

ثالثاً : تحليل البيانات:

اعتمد الباحث في تحليله للبيانات التي تم جمعها من الميدان عن طريق الأدوات السابقة علـــى التحلـــيل البـــنائى الوظيفـــي ، حيث يستند هذا التحليل على معطيات طريقة الملاحظة بالمعايشة ، ويهتم بتفسير الموضوعات التي تغطى قطاعات واسعة من المجتمع ، أي أنه لا يبدأ بتفسير جزئيات المجتمع بقدر اهتمامه بتفسير الظواهر الشاملة .

ولذلـــك فهـــو لا يستخدم مفاهيم التحليل السببي ، بل لديه مفاهيم خاصة به يوضح بها مكـــونات الظواهر العامة الشاملة ، مثل البناء والمؤسسات ، والأنظمة ، والأنساق ، والفعل الاجتماعي ، والتنظيمات الاجتماعية .

وقليلاً أو نادراً ما يستخدم مفهوم الصراع الاجتماعي، لأنه لا ينظر له بأنه مستمر في الحـــدوث بـــل ينظر إليه على أنه طارئ ومؤقت ، لكنه يستخدم مفهوم التنافس ليوضح كيف تتطور وحدات النظام الواحد .

إضافة إلى ذلك فإن هذا التحليل لا يستخدم الفرد كوحدة أساسية ينطلق منها في التفسير والتعليل .

ونــادراً مــا يستخدم الطرق الإحصائية في وصفه أو برهنته للوقائع الاجتماعية ، بل يســتخدم البراهيــن المنطقــية الواقعية المستخلصة من واقع الدراسة الميدانية ، وقد يعتقد البعض بأن هذا التحليل يصف وحدات دراسته أكثر مما يشخصها .

لكن هذا الاعتقاد غير صحيح لأنه يوضح مكونات الدراسة وعلاقاتها ببعضها البعض ، وتأثير المحيط الخارجي عليها ، والتنبؤات المستقبلية للدراسة مع وصف عام لطبيعة مجتمع الدراسة .

ويعتــبر هذا التحليل أن المجتمع الإنساني لا يخلو من ضوابط اجتماعية غير مكتوبة ، تنــتقل مــن جيل إلى جيل آخر عن طريق المشافهة لتجدد سلوك الفرد الاجتماعي في الحياة اليومــية ، وتكــون هــذه الضوابط ذات تأثير معنوي أكثر من التأثيرات المادية على أفراد المجتمع، وأقوى من الضوابط الرسمية المكتوبة.

ويوضح هذا التحليل التنظيمات الاجتماعية (غير الرسمية) على أنها :

- لها أهداف وأغراض خاصة بها .
- لها قواعد وأعراف متميزة.
- لها مراكز تعكس طبيعة تنظيمها .
- تتضمن سلطة تعكس نوع تنظيمها.
- لها ملكية خاصة وعضوية مجددة .
- لها اسم ورموز خاصة بها.[1]

[1]- معن خليل عمر- الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي - مرجع سابق ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

مجتمع الدراسة:

نظراً لانتشار قبيلة الهوارة في معظم محافظات جمهورية مصر العربية وخاصةً محافظات الصعيد فلقد وجد الباحث أنه من الصعب أن يجري دراسته لأسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة في كل المحافظات التي يتواجد بها الهوارة .

ولكن ركز دراسته على محافظتي سوهاج، وقنا، باعتبارهما أكثر المحافظات التي يتواجد فيها الهوارة وكان تحديد مناطق الدراسة على النحو التالي:

١. محافظة سوهاج : قرية أولاد يحيى التابعة لمركز دار السلام .

وهي قرية تابعة لمجلس قروي أولاد يحيى بحري وتضم مجموعة من القرى الفرعية والعزب والنجوع على النحو التالي:

(البرج، السناهرة، المراغمة، نجع الحسين، الحدانسة ، أولاد خليفة ، المصالحة ، الغرقان ، بنى خالد (الشرقية والغربية)،العصارة (الشرقية والغربية)

٢. محافظة قنا : قرية الشيخ علي شرق التابعة لمركز دشنا .

نبذة مختصرة عن محافظتي سوهاج وقنا :

أولاً : محافظة سوهاج :

تقع محافظة سوهاج ضمن إقليم جنوب الصعيد ، بين محافظة أسيوط شمالاً وقنا جنوباً ومحافظة البحر الأحمر شرقاً ومحافظة الوادي الجديد غرباً ، وتتوسط سوهاج المسافة بين القاهرة وأسوان ، حيث تبعد عن القاهرة (٤٦٧كم) وعن أسوان (٤١٨كم) ومحافظة سوهاج عبارة عن شريط ضيق على ضفتي نهر النيل بطول ١٢٥كم وتضم محافظة سوهاج ١١ مدينة و٣ أحياء و٥١ وحدة محلية قروية تضم ٢٧٠ قرية وتضم هذه القرى ١٥٤٤ نجعاً وعزبة و تبلغ مساحة محافظة سوهاج الكلية ١١٠٢٢كم^{2} ويصل عدد سكانها ٣٦٥٣٧٣٢ نسمة (تقدير يناير ٢٠٠٣م) وتبلغ نسبة سكان الريف حوالي ٧٧,٢٢% [١].

---

[١]- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة سوهاج.

ثانياً: محافظة قنا :

تقــع محافظــة قــنا ضمن إقليم جنوب الصعيد، يحدها شمالاً محافظة سوهاج، وجنوباً محافظة أسوان، وشرقاً محافظة البحر الأحمر، وغرباً محافظة الوادي الجديد، وتبلغ مساحة محافظــة قــنا ١٠٢٦١,٤كم٢ ، وذلك بعد إضافة المساحات الجديدة شرق النيل طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٤م .

ويــبلغ طول المحافظة ٢٤٠ كم ويبلغ تعداد سكانها التقديري لعام ٢٠٠٠م ٢,٦ مليون نســمة ويــبلغ معــدل الــزيادة الطبيعية لعام ٢٠٠٣م (١٩,٩٠ نسمة/ألف نسمة)، وتتكون المحافظــة من (١١) مركز إداري ،(١١) مدينة ، (٥١) وحدة محلية قروية ،(١٣٥) قرية ، (١٦٣٩) نجع [1].

[1] – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، محافظة قنا.

خصائص مفردات الدراسة :

جدول رقم (١)

يوضح توزيع مفردات الدراسة تبعاً للمنطقة

الصفة / المنطقة	أفراد متنازعون	إخباريون	مشايخ أو وسطاء	الجملة
دار السلام	٥٠	٥	٥	٦٠
دشنا	٥٠	٥	٥	٦٠
الجملة	١٠٠	١٠	١٠	١٢٠

يتضــح مــن الجــدول السابق أن مفردات الدراسة تم توزيعها على كل من مركز دار السـلام في محافظة سوهاج ، ومركز دشنا من محافظة قنا ، بواقع (٥٠%) لكل مركز من هذه المراكز.

وقســمت مفــردات الدراســة الــبالغ عددها (١٢٠) مفردة على ثلاث فئات وهي فئة المتــنازعون وبلغ عددها (١٠٠) مفردة ، وفئة الإخباريين وبلغ عددها (١٠) مفردات ، وفئة المشايخ والوسطاء وبلغ عددها (١٠) مفردات.

جدول رقم (٢) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب السن .

الصفة / الفئة	أفراد متنازعون		إخباريون		مشايخ ووسطاء		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢٥: ٣٠	١٠	%١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠	%٨,٣٣
٣٠: ٣٥	١٣	%١٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥	%١٠,٤٢
٣٥: ٤٠	٢٥	%٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠	%٢٠,٨٣
٤٠: ٤٥	٣٥	%٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٠	%٢٩,١٦
٤٥: ٥٠	١٠	%١٠	٢	%٢٠	٢	%٢٠	٢٩	%١٢,٠٨
٥٠: ٥٥	٧	%٧	٥	%٥٠	٣	%٣٠	٢٩	%١٢,٠٨
أكثر من٥٥	٠٠	٠٠	٣	%٣٠	٥	%٥٠	١٧	%٧,١
الإجمالي	١٠٠	%١٠٠	١٠	%١٠٠	٢٠	%١٠٠	١٢٠	%١٠٠

بالـــنظر إلى الجدول السابق يتضح أن معظم مفردات الدراسة تقع في الفئة العمرية من ٤٠ إلـــى ٤٥ سنة حيث أن ٢٩,١٦% من مفردات الدراسة تقع في هذه الفئة العمرية ، كما يتضـــح أن معظم فئة المتنازعين تقع في نفس المرحلة العمرية حيث تمثل ٣٥% من الأفراد المتنازعيــن بينما تقل نسبة الأفراد المتنازعين فوق سن ٤٥ سنة ، ويتضح أيضاً أن معظم فئة الوسطاء تقع في المرحلة العمرية من ٤٥ إلى أكثر من ٥٥ سنة .

ومـــن الملاحظ أن فئة المتنازعين تزيد بين الشباب وتقل بين كبار السن ولعل ذلك يرجع إلى أن هـــذه المرحلة يقل فيها التريث فى الأمور ويكثر التعصب أو ربما يرجع إلى عامل الخبرة التى يفتقدها الشباب.

جدول رقم (٤) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب الحالة التعليمية .

الصفة / مستوى التعليم	أفراد متنازعون		إخباريون		مشايخ ووسطاء	
	ك	%	ك	%	ك	%
أميّ	٤٥	٤٥%	٣	٣٠%	٣	٣٠%
يقرأ ويكتب	٥	٥%	٣	٣٠%	٥	٥٠%
شهادة ابتدائية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
شهادة إعدادية	٥	٥%	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مؤهل متوسط	٢٥	٢٥%	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مؤهل فوق متوسط	١٥	١٥%	٢	٢٠%	١	١٠%
مؤهل جامعي	٥	٥%	٢	٢٠%	١	١٠%
مؤهل فوق جامعي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠%	١٠	١٠٠%	٢٠	١٠٠%

يتضـح مـن الجدول السابق أن نسبة كبيرة من مفردات الدراسة أميوّن (٤٥%) من المتنازعيـن وحوالـي (٣٠%) من الوسطاء و(٣٠%) من الإخباريين، كما يتضح أيضا أن حالات النزاع تقل بين المتعلمين وخاصة التعليم فوق المتوسط والجامعي .

ومـن هـنا نستنتج أن هناك علاقة بين الأمية والنزاع ،حيث تزيد حالات النزاع بين الأميين ومـن هـنا نستطيع أن نستنتج أن التعليم ربما يقلل من حالات النزاع وربما يرجع ذلك إلى انشغال المتعلمين بأمور أهم من النزاعات ، أو عدم ارتباطهم كثيراً بالأراضي الزراعية التي تعد من أهم أسباب النزاع في أي مجتمع ريفي .

جدول رقم (٥) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب الحالة المهنية

الصفة / الحالة المهنية	أفراد متنازعون		إخباريون		مشايخ ووسطاء	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا يعمل	١٥	%١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
يعمل في الزراعة	٦٠	%٦٠	٥	%٥٠	٧	%٧٠
يعمل في القطاع الحكومي	٢٥	%٢٥	٣	%٣٠	٣	%٣٠
يعمل في القطاع الخاص	٠٠	٠٠	٢	%٢٠	٠٠	٠٠
يعمل في قطاع الأعمال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الإجمالي	١٠٠	%١٠٠	١٠	%١٠٠	٢٠	%١٠٠

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين لنا أن هناك علاقة بين البطالة وبين النزاع، وبين العمل الزراعي وبين النزاع، حيث يتبين أن حوالي ٦٠% من إجمالي مفردات الدراسة يعملون في النشاط الزراعي، وهم يمثلون أيضاً ٦٠% من الأفراد المتنازعين وحوالي ١٥% من الأفراد المتنازعين لا يعملون وهذا يؤكد أن من أهم صور النزاع هو النزاع المتعلق بالزراعة .

جدول رقم (٦) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب الدخل الشهري

الصفة / الدخل الشهري	أفراد متنازعون		إخباريون		مشايخ ووسطاء	
	ك	%	ك	%	ك	%
ليس لديهم دخل	١٥	١٥%	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أقل من ٢٠٠	٥٠	٥٠%	٣	٣٠%	٠٠	٠٠
من ٢٠٠: أقل من ٣٠٠	٢٥	٢٥%	٢	٢٠%	٢	٢٠%
من ٣٠٠: أقل من ٤٠٠	١٠	١٠%	١	١٠%	٥	٥٠%
من ٤٠٠: أقل من ٥٠٠	٠٠	٠٠	١	١٠%	٢	٢٠
أكثر من ٥٠٠	٠٠	٠٠	٣	٣٠%	١	١٠%
الإجمالي	١٠٠	١٠٠%	١٠	١٠٠%	١٠	١٠٠%

يتضـــح مـــن الجـــدول السابق أن نسبة الأفراد المتنازعين تزيد بين الأفراد الذين يقل دخلهم حيث أن ما يقرب من ٥٠% من الأفراد المتنازعين تقع في الفئة أقل من ٢٠٠ جنيه ، وكلما ارتفع الدخل الشهري تقل نسبة الأفراد المتنازعين، بينما ترتبط فئة المشايخ والوسطاء بالدخل المرتفع حيث يزيد دخلهم عن ٤٠٠ جنيه شهرياً .

و ربمـــا لا تكون هذه الدخول هي الدخول الحقيقية للمبحوثين حيث لا حظ الباحث تحفظاً عـــند الحديـــث عن الدخل وهذه الدخول تعتبر دخول تقريبية، ومصادرها تتراوح بين العمل بالوظائف الحكومية أو ملكية الأراضي الزراعية .

الفصل السابع

العرف الهوارى وفض المنازعات

أولاً : ملامح العرف الهوارى ومبادئه.

ثانياً : أسباب النزاع في قبيلة الهوارة .

ثالثاً : أساليب فض المنازعات في قبيلة الهوارة .

رابعاً : العرف الهوارى (نظرة مستقبلية).

تقديم:

على الرغم من وجود درجة عالية من التضامن الاجتماعي ، والترابط بين أفراد قبيلة الهــوارة فــي صعيد مصر ، إلا أن هذا الترابط والتماسك لا يمنع من ظهور بعض الخلافات والمشــكلات فــيما بيــنهم ، شأنهم في ذلك شأن كل القبائل ، والعائلات التي تضم بداخلها مجموعــة مــن البــيوت والفروع ، والوحدات الفرعية ، مما قد يتسبب في حدوث نزاعات داخلــية بين الأفراد ، بسبب التعصب إلى فرع ، أو جزء معين من القبيلة ، وهناك شكل آخر من العصبية يرتبط بشكل آخر من النزاع ، وهو العصبية القبلية أو التعصب للقبيلة وذلك إذا ما كان النزاع بين أحد أفراد الهوارة وأحد أفراد قبيلة أخرى ، وهنا تذوب العصبيات الفرعية في العصبية الكبرى للقبيلة .

فأي اعتداء على فرد من الهوارة ، يعتبره الهوارة اعتداءً عليهم جميعاً بغض النظر عن مكان إقامتهم ،وهذا يتفق مع المثل السائد في صعيد مصر والقائل "أنا وأخوي على ابن عمي ، وأنا وابن عمي على الغريب" ومما يزيد الأمر تعقيداً أن فروع قبيلة هوارة قد يشكك بعضــهم فــي نسب الآخر ، فنجد أن بعض الهوارة يحملون "كارنيهات" أشراف وأعضاء في نقابة الأشراف ويقولون أنهم هوارة ، والهوارة الآخرين يشككون في نسب هؤلاء . .وهكذا

وعلى الرغم من أن المصادر التاريخية تؤكد أن قبيلة الهوارة تنتمي إلى جد مشترك، تنتمــي إليه كل عائلات الهوارة في مصر وخارجها ، إلاَ أن أحد الإخباريين يذكر أن الهوارة قــبائل مــتعددة مثل الهمامية ، والبلابيش ، وأولاد يحيى، وأولاد سالم، وأولاد الشيخ علي، وأولاد نجم، والتوادر، والبهاليل ...... وغيرهم .

ولكــن كل هذه القبائل أخذت بأعراف واحدة وتمسكوا بها ، فظن الجميع أنهم من جد واحــد، ويذكــر أحد الإخباريين أنه في عصر الالتزام ذهب ملتزم إلى أحد كبار قبيلة عربية يطلــب مــنه الالتزام ، فرفض وهمَّ عليه ليضربه فقال الملتزم أنت هتتهوّر عليّ ؟ ومن هنا أطلق على قبيلته ، وكل القبائل التي فعلت مثله اسم الهوارة .

ونجد أيضاً اختلافاً بين المؤرخين أنفسهم في نسب قبيلة الهوارة ، ولكن أي كان من أمــر، فــإن الهوارة في صعيد مصر يتمسكون بعادات، وتقاليد إلى حد كبير متقاربة ، على الرغم من اختلاف الأماكن التي يقيمون فيها، وتربطهم علاقات قرابة ونسب.

ملامح العرف الهوارى ومبادئه :

مــن خــلال نــتائج الدراسة الميدانية يمكننا أن نرصد أهم المبادئ التي يقوم عليها العــرف الهوارى،والتــي على الرغم من أنها أعراف غير مدونة، أو مكتوبة ، إلا أن الأفراد يتوارثونها جيلاً بعد جيل ، ويعد الخروج عن هذه الأعراف انحرافاً عن المألوف .

وتكتســب هذه الأعراف شرعيتها من تربية الأفراد عليها منذ الصغر، وانتقالها بين الأجيال، واعتبارها المصدر الأساسي الذي يحتكمون إليه في مختلف المواقف الاجتماعية .

والــنزاع كــأحد أنمــاط الفعــل الاجتماعــي تحدده الثقافة جزئياً كما يقول "تومي" "Ting- Toomey"، ويعتبر البحث في السياق الثقافي الذي يحدث فيه النزاع الجانب الأول في تحليل النزاع .

ومــن الــنقاط المرجعية المفيدة هنا فكرة القيود الثقافية ، ففي المواقف التي تكون فــيها القيود الثقافية قليلة يزداد التسامح اتجاه أي شخص ، أو أي شيء مختلف ، والعكس صــحيح، ففي المواقف ذات القيود الثقافية الزائدة ينخفض مستوى النزاع ، أي يتم اللجوء إلــى اســتراتيجيات وقائــية ، كمــا أن إمعان النظر في النزاعات، وعلاقتها بالثقافة يتطلب الاهــتمام بالظــروف المحددة التي يرجح ظهور النزاعات في ظلها ، ويحدث التوتر وسوء الفهم إذا تصرف أحد المشاركين صراحة أو ضمناً بما يخالف توقعات الآخرين [1].

---

[1] – مايك فيزر ستون ، ثقافة العولمة (القومية والعولمة والحداثة) ترجمة عبد الوهاب علوب ، مكتبة الأسرة ، سلسلة الفكر ، القاهرة ، ٢٠٠٥م ص٢٤٦

وانطلاقاً مما سبق نحاول أن نرصد أهم المبادئ المتضمنة في العرف الهواري على النحو التالي: (مع مراعاة مبدأ النسبية بين الأفراد) .

١. المبدأ الأول للعرف الهوارى والذي تمت ملاحظته من خلال الزيارات الميدانية والإقامة هو (احترام الكبير، وإطاعة أوامره)

٢. المبدأ الثاني ويتعلق بالزواج ومن خلال الملاحظات، ومقابلات الإخباريين اتضح أن العرف الهوارى يبيح للرجل أن يتزوج من أي قبيلة شاء ، سواء كانت تنتمي إلى قبائل الهوارة أو أي قبائل أخرى ، في الوقت الذي يلزم فيه الفتاة بالزواج من هواري ويفضل أن يكون من أبناء عمومتها الأقرب إليها في النسب .

٣. المبدأ الثالث ويتعلق بالثأر، فعلى الرغم من أن البعض يعتبر الثأر تقليداً وليس عرفاً إلا أن هناك بعض الأشياء المرتبطة به، والتي يمكن اعتبارها عرفاً، وهي قدسية الثأر، والعار، والانتقام، والنخوة، والشرف ...... الخ والأخذ بالثأر يعتبر عادة متصلة بطبيعة الثقافة الصعيدية بصفة عامة، وتصل في درجة قدسيتها إلى العرف ، و الهوارة باعتبارهم عصبية قبلية يعتبرون أن عدم الأخذ بالثأر يعتبر عاراً ونقيضاً للنخوة والشرف والرجولة .

٤. المبدأ الرابع ويتعلق بحرمة المنزل : من أعراف الهوارة في كثير من مناطقهم أن الغريب (أقصد أي غريب عن العائلة العاصبة أو القرابة العاصبة) لا يطرق على باب المنزل، ولكن يستعين بأحد الهوارة المارين في الشارع، ربما لا يكون رجل بالمنزل، ويتعلق بهذا المبدأ أيضاً أن الغريب لا يجوز له أن يرى نساء المنزل ، وفي بعض أماكن الهوارة، لا يسمح للمرأة أن تخرج من منزلها إلا في أضيق الحدود.

٥. المبدأ الخامس ويتعلق بالغيرة الشديدة على الأرض والعرض .

لاحظ الباحث من خلال الدراسة الميدانية أن الرجل الهوارى شديد الغيرة على أرضه وعرضه ، وربما يرتبط هذا المبدأ بالزواج الداخلي.

ويتعلق بهذا المبدأ أيضاً أنه لا يسمح للمرأة الهوارية أن تذهب إلى مركز الشرطة مهما كانت الأسباب حتى لا يعيّر أهلها بذلك .

٦. المبدأ السادس ويتعلق بالقرابة : الهوارة في كل الأماكن التي يوجدون فيها يشعرون بصلات قرابة قوية، وتربطهم علاقات نسب، ويعتبرون أنهم من أصل واحد، وجد واحد ، على الرغم من الإشاعات التي تُطلق بأنهم من أصول متفرقة .

٧. المبدأ السابع الاعتزاز بالنسب : وهذا المبدأ من الممكن ملاحظته في معظم الأوقات وفي مختلف المواقف الاجتماعية ، فالهوارى دائماً يعتز بنسبه ويفتخر به وسط العائلات والقبائل الأخرى ، ويعتبر أن ما دون الهوارى من (عيلة واطية) ومن أقوالهم المأثورة التي تدل على ذلك في مسألة زواج البنت (ياكلها التمساح ولا ياخدها الفلاح) بمعنى أن الهوارى يفضل موت ابنته على أن تتزوج من فلاح. وذلك ربما يرجع إلى ظنه بأنه لا يرقى إلى نسب الهوارة .

هذه المبادئ والقواعد التي تشكل العرف الهوارى تم ملاحظتها من الواقع،ولا يمكن للباحث أن يدّعي أنها نصوص مقدسة لا يمكن تعديلها، أو تغييرها، فهذه المبادئ تخضع – مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية – لمبدأ النسبية ، والتغير الاجتماعي .

وسوف يتم مناقشة أسباب النزاع وأساليب فض النزاع في قبيلة الهوارة في ضوء المبادئ السابقة ، لمعرفة تأثير الأعراف والتقاليد في حدوث النزاع من جهة ، وفي اللجوء إلى أسلوب معين لفض هذا النزاع من جهة أخرى ،ومن ثم التوصل إلى العلاقة بين أسباب النزاع ، وأسلوب فضه .

ونحن لا نستطيع أن ننكر أن هناك خروجاً من قبل بعض الأفراد على العادات والتقاليد في قبيلة الهوارة ، وهذا سائد في كل المجتمعات تقريباً، حيث لا يوجد مجتمع مثالي، يلتزم جميع أعضائه بتطبيق عاداته، وتقاليده، ويلتزمون بها في كل أفعالهم وسلوكياتهم ،ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أساليب للضبط الاجتماعي ،تحكم سلوك الأفراد وتعاقب المنحرفين.

وضع المرأة في الهوارة:

تحتل المرأة في الهوارة بصفة خاصة ، وفى الصعيد بصفة عامة مكانة خاصة في كل شئ فهـي شـخص يجـب الحفـاظ عليه واحترامه وتقديره ، وقد يظن البعض أن كرامة المرأة وحقوقهـا مهدرة في المجتمع القبلي، الذي يحرم المرأة من الخروج من المنزل سواء للتعليم أو غـير ذلك، بينما يرى أفراد المجتمع القبلي الهوارى غير ذلك حيث يرون أن عدم خروج المرأة من المنزل، وعدم اختلاطها بالغرباء، وعدم تزويجها خارج نطاق الهوارة ، هو حفاظا على كرامتها ، وعلو مكانتها، ومقامها الرفيع.

والمـرأة فـي مجـتمع الهوارة – في كثير من الأماكن التي يتمركزون بها– لا يسمح لها بالخـروج مـن المـنزل لأي سـبب من الأسباب مهما كانت الظروف ،(على حد قول بعض الإخباريـين) –وإن كان هذا القول مبالغاً فيه إلى حد ما ، ومن الممكن أن يقتصر على بعض القـرى فقـط – حيث أن هناك تطوراً ملحوظاً ظهر في بعض أماكن الهواره من حيث خروج الفتاة للتعليم، ولكن هذا أيضاً كان مشروطاً،فهي لا تخرج بعيداً عن المحافظة .

بـل إن عـدد الفتيات اللاتي دخلن الجامعة من قرى الدراسة يكاد لا يذكر في أولاد يحيى ويكـاد يـنعدم تمامـاً فـي قرية أولاد الشيخ على ،التي لا تفضل تعليم الفتيات بعد المرحلة الابتدائية والتي تكون في نفس القريه .

وسوف نناقش وضع المرأة في الهواره في ثلاث نقاط وهى :–

١– خروج المرأة من المنزل ٢– الزواج ٣– الميراث .

أولا:–خروج المرأة من المنزل :–

قديماً كان لا يسمح للمرأة، أو الفتاة الهواريه الخروج من منزلها، لأي سبب من الأسباب سواء للتعليم، أو العلاج ،أو أي شيء أخر ، ويوضح ذلك أحد الإخباريين بقوله "الست عندنا كانت تطلع مرتين، المرة الأولى من بيت أبوها لبيت جوزها ،والمرة التانية ،من بيت جوزها للقبر، لكن غير كده ما كانتش تطلع خالص" .

أمـا الآن فقـد اخـتلف أبناء الهوارة أنفسهم في درجة السماح للفتاة في الخروج من المـنزل للتعلـيم (على سبيل المثال) ، فبينما سمح بعض أفراد الهوارة لبناتهم في الخروج للتعلـيم حـتى التعليم الجامعي، إلا أنه مازال هناك البعض يرى أنه لا يجوز للبنت أن تخرج للتعلـيم خـارج القرية المقيمة بها ، والتي غالباً لا يوجد بها سوى المدرسة الابتدائية فقط ، وذلك حتى لا يراها أحد من الفلاحين .

ويؤكد أحد الإخباريين ذلك بقوله "البنت تتعلم لغاية ما تاخد الابتدائية يعنى تعرف تقرا ، و تكتب، وبعدها تقعد في البيت ، علشان مش كل من هب ودب يشوفها في الروحة والجاية" .

ويضيف آخر "بناتنا ما تطلعش من البيت لأنها مش زي بنات الفلاحين يروحوا الغيط ، لأن ده عيب قوى ،إزاى الستات تروح الغيط ؟ أمال الرجالة بتعمل أيه؟"

ولقد جاء الاهتمام بتعليم الفتاة ببعض مناطق الهوارة كرد فعل لزيادة نسبة تعليم الذكور فـي هذه المناطق ، حيث لاحظ الهوارة أن أبنائهم الذكور المتعلمين تعليماً عالياً يرغبون في الـزواج مـن فتـيات متعلمات، من خارج القبيلة لأنه لا يوجد من بنات أعمامهم متعلمات، فأدرك الهوارة أن هناك خللاً ما قد حدث وربما يزيد في المستقبل إذا استمر الوضع على ذلك.

ومـن هـنا بدأ تعليم الفتيات تدريجياً، ومنذ فترة قصيرة، وبصورة محدودة إلى حد ما، وخاصة في التعليم الجامعي لأنه خارج المركز، ويوضح ذلك أحد الإخباريين بقوله " زمان ما كـنش فـيه تعلـيم بنات، يعنى أنا فاكر إن أختي دخلت ابتدائية ، وبعد ما نجحت، الناظر خد الملـف بـتاعها، وقدملها على الإعدادي، وكان الإعدادي في بلد تانى جنبينا ،وعشان توصل المدرسـة لازم تعـدى علـى بلد فيها فلاحين، راح أبوي المدرسة، وتخانق معاهم، وسحب الملف، وقال مش ممكن واحده هواريه تمشى وسط الفلاحين " .

ويضيف آخر "الأول ما كانش فيه مشكله ، الواحد يتجوز بنت عمه، حتى لو كانت مش مـتعلمه ، لكـن الدنيا تغيرت ، ونسبة التعليم بين الأولاد زادت (يقصد الذكور) وبقى الشاب يدخل الجامعة ، ويشوف بنات كتيره ، وعايز يتجوز واحدة متعلمة زيه " .

ويستكمل الإخباري قائلا " واحنا ما كنش عندنا بنات متعلمة ، ولو كل واحد أتجوز واحده من بره، بناتنا هتبور (يقصد العنوسة) وده خلانا نودي البنات المدارس ، يعني السنة دية (يقصد٢٠٠٦) فيه أربع بنات من البلد داخلين جامعة سوهاج" .

ومن الملاحظ أن الإخباري يتحدث عن أربع فتيات يدخلن الجامعة من قرية كاملة فى سنة واحدة وكأن هذا إعجاز بالنسبة للقرية ، وهذا دليل على إهمال تعليم الفتيات إلى وقت قريب ، ويربط الإخباري بين تعليم الفتيات وزيادة نسبة تعليم الذكور حيث أدت رغبة المتعلمين الذكور فى الزواج من متعلمات إلى زيادة نسبة تعليم الفتيات ،وكأن مجتمع الهوارة يفرز من داخله آليات معينة تساعده على الاستقرار ، والاستمرار، والحفاظ على العادات والتقاليد والموروث الثقافي الخاص بهذه القبيلة .

ويرى أبناء الهوارة أنه لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيتها حتى وإن كان زوجها ،أو أبيها ، أو أخيها أحد أطراف نزاع خارج المنزل ، ولا يجوز لها أن تذهب إلى قسم الشرطة، أياً كان الأمر سواء في نزاع عائلي، أو طلاق، أو ميراث ،أو ما شابه ذلك .

وإذا اضطرت للجوء إلى الأسلوب الرسمي المتمثل في القضاء، أو الشرطة فإن ذلك يكون عن طريق محامي يتولى القضية نيابة عنها بالاتفاق مع ولى أمرها ، ولكن نادراً ما يحدث ذلك، ويوضح ذلك أحد الوسطاء قائلاً "ما تحصلش أن الست تطلع في عركه، ولو طلعت يبقى يوم أسود، ولو مشكلة خاصة بيها، ووصلت الشرطة ما ترحش خالص ، يروح جوزها أو أبوها أو حد قريبها ، أو توكل محامى لكن هي ما ترحش" .

ويقول آخر "الحريم ماتطلعش من البيت ولو الدنيا غفلقت"

ويذكر ثالث" أنا في مرة ضربت ظابط شرطة عشان طلّع وحده ست من بيتها ،علشان جوزها كان عليه معارضة ومش قاعد في البيت ، وساعتها كان معاه رئيس الشعبة، وجونى في البيت علشان أجبلهم كام واحد عليه معارضة، وبعدين لقيت الظابط جايب إمراة واحد فيهم، وداخل الدوار، وعايز ياخدها المركز .

دخلت عليه ومعرفتش أنا بعمل أيه وضربته بأيدي الإتنين على صدره وقلتله أيه اللي بستعمله، وهو كان ظابط غريب ما يعرفش تقاليدنا ، ورئيس الشعبة قاله أنت اللي غلطان، وخلينا الست روحت بيتها"

ويتشدد آخر في ذهاب المرأة إلى مركز الشرطة حيث يرى أن ذلك عاراً ولا يمكن أن يحدث على الإطلاق حيث يقول " مش ممكن الست تروح المركز، ولو راحت تموت ".

أما عن خروج المرأة لتأدية الواجب سواء في العزاء، أو في الأفراح، أو ما شابه ذلك، فهي تخرج في مجموعة من النساء بصحبة أحد الرجال ،أو الأبناء الذكور، الذي يتولى مسئولية توصيلهم وعودتهم مرة أخرى إلى المنزل.

ويتضح ذلك في قول أحد الإخباريين " الحريم لو رايحه واجب ، تلبس البردة (هي غطاء يغطى المرأة من أعلى الرأس، وحتى اسفل القدمين، وهى تشبه إلى حد كبير الملاية، وهى ذات لون أسود تخفى المرأة تماماً فلا يعرفها أحد) وما تكنش وحديها ، تروح هي وقرايبها، وحد من الرجالة يوصلها ".

ومن هنا نجد أن أفراد الهوارة وفقاً للعرف الهوارى يعتبرون أن خروج المرأة من منزلها وذهابها إلى مركز الشرطة يعتبر عاراً عليهم ، ويخالف المعايير الاجتماعية المتفق عليها ، ليس ذلك فحسب ،وإنما يقابل ذلك بالاستهجان ،والاستنكار ،واللوم ،والتوبيخ ، بل قد يصل الأمر إلى المقاطعة، أو افتقاد من يفعل ذلك لاحترام الناس له ،وفقد مكانته الاجتماعية .

ولا يجوز للمرأة أن تجلس في مجالس الرجال، سواء أكانوا أقرباء، أم غرباء، مادام الأمر يتطلب وجود عنصر كبير في العائلة، مثل فض المنازعات على سبيل المثال .

وللمرأة حرمة خاصة لا بد أن يحترمها الكبير، والصغير لدرجة تصل إلى عدم إلقاء الرجل للسلام على الآخرين إذا كانت معه امرأة ، ولا يجوز لأحد أن يسلم عليه في الطريق أثناء مروره وبرفقته امرأة ، ويتضح ذلك في قول أحد مفردات البحث "لو واحد ماشى هو وحُرمه، ما يرميش السلام على حد، لأنه لو رمى عليهم السلام يبقى سلم في اللي معاه".

ثانياً: الزواج :

كما ذكرنا سابقاً أن العرف الهوارى يمنع زواج الفتاة الهوارية من غير الهوارى ، مهما كان تعليمه، أو جاهه، أو عزوته، وهم في ذلك متفقون في كل أماكنهم تقريباً بدون استثناء ، ولهم مبررات قوية بالنسبة لهم .

أولها: أن هذا عرفاً وتقليداً ورثوه عن آبائهم وأجدادهم ولا ينبغي لأحد أن يخرج عليه .

وثانيها: حتى لا يختلط نسبهم بأنساب أخرى يرون أنها أقل منهم حسباً ونسباً.

وثالثها: حتى لا تتوزع أراضى الهوارة على غير الهوارة عن طريق الميراث.

ورابعها: حفاظاً على كرامة بناتهم .

وهم لا يرون في ذلك ظلماً للفتاة الهوارية وإنما إنصافاً لها ، ويتضح ذلك في قول أحد الإخباريين " الناس فاكره إننا ظالمين بناتنا ، ولكن بالعكس إحنا كده بنحافظ على كرامتها، وهى عارفة كده، ومش ممكن توافق تتجوز واحد فلاح " ، ويرى آخر أنه لا يجوز لغير الهوارى أن يتزوج من هوارية لأنه لا يليق ولا يستحق نسب الهوارة فهو يقول "ما ينفعش تخلى الكلب يلق في اللبن"

وهو في ذلك يصف الفتاة الهوارية بالأصل الطيب الصافي مثل اللبن ، وأن ما دون الهوارى لا يرقى إلى نسبها ولا يجوز له أن يتزوجها.

ويعلل آخر عدم تزويج الهوارية إلى غير الهواري بعدم الرغبة في اختلاط الأنساب فهو يقول" إحنا بناتنا ما تطلعش بره ،علشان الدم ما يتخلطش" ويقول آخر"علشان ما ينفعش حد يرفع الحجر" وهو يقصد بذلك أن هناك حد يفصل هذه القبيلة عن القبائل الأخرى، ولا يستطيع أحد أن يتعدى هذا الحد، وهو يشبه هذا الحد بالحجر وذلك لصلابته.

ويرى آخر أن السبب الأساسي في ذلك هو العادات والتقاليد الموروثة فيقول" دا عرف إحنا ورثناه عن أجدادنا " .

ويـــرى آخر أن السبب في ذلك أن الفلاحين لا يتصفون بالكرم الذي يتصف به الهوارى ومـــن ثم لا يجوز أن يناسب الهوارى، فهو يقول" لأن الهوارى عقال ضيف يعنى ينزل عليه الضيوف لكن الفلاحين دول ناس واطيين ، وزبط" .

هـــذا عن أسباب تفضيل الهوارة للزواج الداخلي ، ولكن هناك بعض الأمور التي طرأت حديثاً على مجتمع الهوارة ، لتغيير بعض عاداتهم في الزواج، فقديماً كان لا يسمح للفتاة في الاختـــيار ، ولا يؤخـــذ رأيها ، من يوافق عليه والدها واخوتها الذكور هي مجبرة أن توافق عليه ، وكان الأقرب أحق من غيره، بمعنى أن ابن عمها من الدرجة الأولى أحق بها من ابن عمهـــا من الدرجة الثانية ، ويتضح ذلك في قول الإخباريين " زمان ما كنش الأب يسأل بنته عـــن العـــريس" ، " زمـــان كان الأقرب يحجب الأبعد في الزواج " ، " زمان ما كنش العريس يشوف العروسة ولا يقعد معاها، زمان في مرة واحد لبس بردة (غطاء المرأة) علشان يشوف خطيبته" .

أمـــا الآن فيسمح للفتاة أن توافق ،أو ترفض على من يتقدم لخطبتها، ولكن يشترط أن يكـــون هـــوارى ، وفى النهاية فهي تُرجع الأمر لولى أمرها، لأنها تدرك – على حد قول أحد أفراد الهوارة – أنه سوف يختار الأصلح .

ثالثاً: الميراث :

يذكـــر أفراد الهوارة أن المرأة تورّث شأنها في ذلك شأن الرجل ولكن هناك نوعان من الميراث بالنسبة للمرأة وهما :- الميراث الشرعي – الميراث بالتراضي.

١- : الميراث الشرعي : وهو ما نص عليه القرآن الكريم " لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ"

٢- : الميراث بالتراضي: وهو غالباً يكون أقل من الميراث الشرعي وذلك بتراضي الأطراف المعنية ويطلق عليه (رضوه) وذلك حتى لا ينقطع حبل الود وصلة الرحم بين الأخ وأخته ويتضح ذلك في قول أحد الإخباريين " إحنا عارفين ربنا كويس ، والبنت بتاخد ميراثها.

وفيه نوعين من الميراث وهما الميراث الشرعي، اللي حدده ربنا في كتابه العزيز ، وفيه التراضـــي وده بـــيكون بين الإخوات وبعضيهم ، وممكن البنت تاخده فلوس ،أو تاخده أرض ولكـــن بيبقى أقل من الميراث الشرعي ، ولكن بتفضل إنها تسيب ميراثها عند أخوها علشان يودها، ويروحلها في الأعياد والمواسم".

ومن هنا نجد انه على الرغم من توريث النساء في الهواره ، إلا أن معظمهن لا يطالبن بميراثهن وذلك حفاظاً على العلاقات القرابيه، التي غالباً ما تتأثر بموضوع الميراث ، حيث تؤدى المطالبة بالميراث إلى إحداث فجوة في العلاقات القرابية ، بل من الممكن أن تؤدى إلى قطع هذه العلاقات نهائياً.

ولذلك تفضل المرأة الهوارية أن يبقى ميراثها عند أخيها، ومن بعده أبنائه ،لأن من العادات المنتشرة في صعيد مصر أن يذهب الأخ إلى أخته ، أو أبناء الأخ إلى عمتهم في المواسم، والأعياد يحملون الدقيق، واللحوم، وما شابه ذلك ،وذلك لأنها لم تأخذ ميراثها ،أما إذا طالبت بميراثها فان العلاقات القرابية تنقطع .

أسباب النزاع في قبيلة الهوارة:

فـــي البداية نود أن نشير إلى أن النزاع له مسميات عديدة في مجتمع البحث فيقال عنه " خـــناقة" فـــيقال مثلاً "فيه خناقة بين فلان وفلان "، ويقال عليه أيضاً "شبطة" ، ويقال عنه " عركة"، وأحياناً أخرى يقال عنه " معركة"، حيث يقال أن هناك عركة أو معركة في الحتة الفولانية

ومـــن الملاحظ أن النزاعات التي تنشأ بين أفراد قبيلة الهوارة تتعدد أسبابها حيث أن هـــناك نـــوع مـــن الـــنزاعات ينشأ بسبب الخروج عن تقاليد الهوارة ، وهو يعتبر من أشد النزاعات حدةً، وأقلها انتشاراً ، وأكثرها خطورة .

حيـــث أنه من الممكن أن يؤدي إلى قطع العلاقات الاجتماعية ، والصلات القرابية ، بل قد يصل إلى ترك الفرد لقريته، والهجرة إلى مكان آخر ، يصاحب ذلك نوع من المقاطعة حيث لا يتزوجون من بناته ولا يزوجون أحد من أبنائه لبناتهم .

ومــن أهم الأعراف التي قد يتسبب الخروج عنها في نزاع (الزواج الداخلي) حيث أنه من أعراف قبيلة الهوارة أن يكون الزواج داخلياً، أي أن الفتاة الهوارية لا تتزوج إلا هوارى.

أمــا بالنسبة للشاب الهوارى، فله أن يتزوج من أي فتاه يريد سواء كانت هوارية، أم غــير هوارية، ولكن في الغالب يفضل الزواج من ابنة عمه ، لأنه إذا تزوج من (فلاحه) فهو بذلك " من وجهة نظر الهوارة "يجلب العار لأبنائه لأن خالهم يكون فلاح يعايرهم به الآخرون "أنت خالك فلاح" ، "أنت مش متأصل" ، "يا ابن الفلاحة" .

ويقــول أحــد الإخباريــين "إحــنا عارفيــن أن الناس سواسية كأسنان المشط ، ولكن " على الأصل دور"، ويذكر آخر " العرق يمد لسابع جد" وهو بذلك يقصد أن البنت مهما كانت لابد أن ترجع لأصولها ، فهو يرى أن أصل الفلاحة سوف يطغى عليها حتى وإن كانت متعلمة ويجــوز للشــاب الهوارى أن يتزوج من فتاة غريبة من خارج المنطقة الجغرافية التي يعيش فــيها ، ويحــدث ذلك غالباً بين المتعلمين حيث يسمح له من الزواج من المدينة الكبرى مثل القاهرة أو الإسكندرية أو غيرها .

وذلــك لأن فــي المدن تذوب العرقيات ، ولا يهتم كثيراً بمعرفة القبيلة التي تنتمي إليها العروس ، لأنها هي نفسها قد لا تعرف القبيلة التي تنتمي إليها .

ولكن يكون هناك تحفظاً إذا أراد الشاب الهوارى أن يتزوج من الفلاحين المقيمين بالقرية أو القرى المجاورة، وذلك لكي لا يحدث الاختلاط بين العائلتين في النسب .

و يقــول أحد الإخباريين "أنا ممكن أختار وحدة من بره ، من مصر مثلاً و ما ختارش من الفلاحين ، علشان همّ عرق واطى، فأنا لمّا أختار زوجة ، لازم أختار خال لأولادي ، يعنى لو إتجوزت فلاحة يقولوا على ولدى، الولد ده أخول يعنى أخواله من عرق واطى" .

وعلــى الــرغم مــن أن هذا الإخباري متعلم إلا أن الباحث لاحظ أنه لا يتحدث بمستواه العلمــي ، وإنمــا يــتحدث بعصبيته القبلية ، وهذا ما ظهر على وجهه أثناء الحديث عن هذا الموضوع .

ويضيف إخباري آخر " لو واحد مننا أتجوز فلاحة ،لازم يبنى بيت بعيد عن بيوتنا علشان لـو ناسـب الفلاحين، تلاقيهم داخلين طالعين عليه، ودا عندنا غلط، وما ينفعش، علشان ما فيش واحد فلاح يدخل على بناتنا " .

ولكـن في حالة زواج البنت من غير الهوارى، يصبح ذلك خروجاً على تقاليد الهوارة، وجلـباً للعار للهوارة جميعاً ، وذلك ظناً منهم أن كل القبائل والعائلات لا تسموا بمكانتها إلى مكانة الهوارة، أو نسب الهوارة ، ويوضح ذلك أحد الإخباريين بقوله " شوف يا أستاذ ما فيش بنت من الهوارة تتجوز حد من بره إنشالله يكون دكتور أو حتى وزير ، وده عندنا من زمان قوى " .

ويؤكد هذا الكلام إخباري آخر بقوله " زمان سألت واحد هوارى من بلد جنبينا، وماكانش يعرف إني هوارى، وقلت له يحاج لو خالد جمال عبد الناصر جه يخطب بنتك توافق؟ قاللى لا لازم تـتجوز ابـن عمهـا حـتى لـو كـان مش لاقى ياكل، قلتله دا ولد عبد الناصر رئيس الجمهورية، قال حتى لو عبد الناصر نفسه برضه لا ".

ويذكـر ثالـث " أنا مارضاش أجوز بنتي لحد غريب ، علشان أنا لو عملت كده كل أفراد العيلة يقاطعوني".

ويرى آخر أنه من المستحيل أن يتقدم غير الهوارى لخطبة فتاة هوارية ،لأنه يعلم أن ذلـك مرفوض من الهوارة ، ويقول في هذا الصدد "هو أساساً ماحدش يقدر يتقدم لوحدة من الهوارة، لأنه عارف الرد قبل ما هيجي "

ويرى أحد أفراد النزاع أنه من الممكن أن يحدث نزاع بسبب الزواج الداخلي حيث يقول "أبويـه وعمى مبسوطين جداً، ومعاهم أرض، وفلوس كتيرة ،وعاوزين يجوّزونى بنت عمى عشـان الأرض ما ترحش لحد غريب ، وأنا باعتبرها زي أختي لأني متربي معاها ، وحصل مشاكل بيني وبينهم عشان الموضوع ده ولكن في الآخر أطريت إني أوافق " .

"وربمـا تـرجع فكرة الزواج الداخلي إلى مفهوم التمركز حول العرق ، الذي يؤثر كما يقول "ميردوك" في كتابه الشهير "البناء الاجتماعي" على تحديد أفضليات الجنس والزواج .

ومن شأن الزواج الداخلي أن يزيد من تضامن الجماعات القرابية التي تصبح عائلات ممتدة ، أو بدنات انقسامية، تحمل كل منها سمات القبيلة ككل ، وترتبط برباط وثيق من القرابات العاصبة التي تفرض على كل فرد، أو أسرة، أو بدنة ، التضامن مع باقي الوحدات المكونة للقبيلة ، أو للمجتمع ككل"[1].

وربما يصدق قول ميردوك في فكرة الزواج على قبيلة الهوارة ، حيث نجد أن فكرة الزواج الداخلي عند الهوارة تقوم على مجموعة من الأسس على النحو التالي :

- أساس اقتصادي : وهو ضمان عدم خروج أراضي الهوارة إلى غيرهم عن طريق الميراث .
- أساس عرقي : فهم يظنون أن الهوارة هي أكبر القبائل وأعرقها ، ولا يوجد من يستحق نسبهم (يا أستاذ أنت عايز الدنيا تخلط في بعضيها)
- أساس ثقافي : حيث أنهم يرون أن هذه العادات هي من الميراث الثقافي الذي ورثوه عن آبائهم وأجدادهم وبالتالي فهم يورّثونه لأبنائهم .

وكما ذكرنا سابقاً أن هذا النوع من النزاع (النزاع بسبب الزواج) هو أقل أنواع النزاعات انتشاراً ، وربما يرجع ذلك إلى قوة العادات والتقاليد من جهة ، أو تمسك الأفراد بها وقلة الخروج عنها من ناحية أخرى ، أو هجرة بعض أفراد الهوارة المتعلمين من الريف إلى الحضر ، من ناحية ثالثة ؛ أو توقع القبائل الأخرى رفض الهوارة لهم عند طلب زواج إحدى بناتهم، وأن ذلك سوف يجلب عليهم العديد من المشاكل ، وبالتالي لا يقبلون على ذلك من ناحية رابعة .

وهذا النوع ليس حديثاً كما يظن البعض ، ولكنه نزاع قديم ، ربما يكون الاختلاف فقط في الدرجة ، وليس في النوع ،أو ربما خفّت حدته بعض الشيء عما كان عنه من قبل .

---

[1] - Murdock ,George Peter, Social Structure, The Free Press, New York, Collier , Macmillan ltd., London, 1965, p.315/

نقلا عن : مصطفى السخاوي ، النظم القرابية في المجتمع القبلي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٦م ص ١٣٠،

حيث يذكر أحد الإخباريين "الموضوع ده مش جديد، حصل زمان في الهمامية ، لكن كان قلــيل يعني مرة واحدة أو مرتين ،لأنه ماكانش حد يجرؤ على كده ، يعني زمان كان فيه ود (يعنـــي ولــد) من عيله اسمها القرمة مش من الهوارة ، وكان بيشتغل في جامعة القاهرة ، وطلـــب بت (بنت) من الهوارة من الهمامية للزواج ، وأبوها وافق من وراء ناسه ومقالش لحــد ، وسافروا مصر عشان يجوزها هناك ، وناسه عرفوا بعدين ، وسافروا وراهم ، لكن كـــان الموضوع خلص ، وقاطعوه لغاية ما مات بعد ما تعاركو معاه ، ولغاية دلوقتي، لو حد أتعـــارك مع الهمامية يقولهم "القرمة كسر الحجر" يعني القرمة كسر تقاليد الهوارة اللي زي الحجر"

وبذلـــك كـــان ســـبب النزاع في هذه الحالة هو مخالفة العادات ، ولأن مخالفة العادات والتقاليد لا يعاقب عليها القانون الوضعي، ولأن طبيعة النزاع ذاتها لا تتطلب في هذه الحالة اللجـــوء إلى القانون الرسمي ، اتجه الأفراد إلى نوع آخر من القانون ،هو من وجهه نظرهم أقـــوى من القانون الوضعي ، وهذا القانون هو القانون العرفي الذي يؤمنون بقوته وسلطته علـــيهم ، أو مـــا أســـماه دوركـــايم "الضمير الجمعي" ، وانتهى حكم العرف في هذه الحالة بالمقاطعة لهذا الرجل ، وأبنائه أو كما يقال في صعيد مصر "اتبرّوا منه" أي أصبح ليس منـهم

ومن أمثلة النزاعات التي حدثت بسبب زواج فتاه من الهوارة لشاب غير هوارى، نزاع حدث في مركز دشنا بسبب قبول أب زواج ابنته من شاب غير هوارى.

يقـــول أحـــد الإخبارييـــن * "عندنا في مركز دشنا في قرية جنبينا (يعني بجوار قريته) حصـــل إن واحـــد مهندس تقدم لخطبة بنت من الهوارة وكان صديق أخوها ، وأبوها وافق وكتـــبوا الكتاب ، وبعدها رجع المهندس إلى قريته وأذاع الخبر ، وكان فيه هوارة في القرية دي ولما سمعوا بالموضوع زعلوا (أي غضبوا) .

---

* هذا الإخباري هو عضو هيئة تدريس بكلية الآداب بقنا وبالرغم من ذلك لاحظ الباحث أنه يتحدث بعصبيته وليس بمستواه العلمي وبدا ذلك واضحاً على ملامح وجهه أثناء المقابلة.

ولمّوا (أي جمعوا) بعضيهم، وراحو لكبير الهوارة في البلد اللي منها البنت وقالوا له إيه الحكاية، وراحوا لأبوها وبعتوا جابوا الولد المهندس وقالوا عايزين نحلوا الموضوع ده بشكل ودي أحسن من المشاكل ، في البداية الواد رفض يطلقها وبعد كده أهله وأهلها ضغطوا عليه وطلقها ،وتجوزها واحد من الهوارة ، وانتهى الأمر"

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، هو لماذا لم يلجأ والد الفتاه إلى الشرطة لحل النزاع بالرغم من اقتناعه بزوج ابنته ، وبالرغم من موافقته على هذا الزواج منذ البداية ؟

ولماذا رضخ لرغبة أفراد قبيلته بتطليق ابنته وزواجها بأحد أبناء عمومتها ؟

ولماذا لم يلجأ العريس نفسه إلى الشرطة وإلى القضاء ويأخذ زوجته بالقانون ؟

ولماذا أشاع الخبر في قريته ؟ ثم لماذا قَبِلَ تطليقها لتتزوج من آخر ؟

وما هو دور هذه الفتاه في كل هذه الحكاية ؟ ولماذا لم يكن لها رد فعل ؟

كل هذه التساؤلات يجيب عليها واقع الحياة الاجتماعية والثقافية والموروث الثقافي في قبيلة الهوارة ، فمن خلال تواجد الباحث في مختلف الأماكن التي يوجد بها الهوارة ومن خلال ملاحظاته الميدانية ، وجد أن أفراد قبيلة الهوارة يعيشون في تجمعات سكنيه ،لا يوجد بينهم غرباء ، وفى بعض مناطقهم يعيشون فيما يعرف بنظام " البوابات " .

و كل مجموعه من البيوت " المنازل" تجمعهم بوابة واحدة " وهى عبارة عن باب كبير لا يغلق على منزل واحد " ثم بعد ذلك يوجد بالداخل شارع يضم هذه المجموعة من المنازل، يكون في الغالب في بدايته على الجانب الآخر للمنازل ما يعرف بالمندرة أو المضيفة ، ولعل هذا ما يجعل بينهم نوع من الترابط والتضامن .

كما لاحظ الباحث اعتزاز الهوارة بنسبهم والافتخار به ، والنظرة الدونية إلى غيرهم ، وتمسكهم بالعصبية ، والعادات والتقاليد ، وإكرام الضيف ، والغيرة الشديدة على الأرض والعرض ، حتى إنه في بعض مناطق الهوارة التي أقام بها الباحث لا تخرج فيها النساء لأي سبب من الأسباب، وخاصة القرى مثل قرية الشيخ على شرق – مركز دشنا – محافظه قنا .

فـــلا يسمح للمرأة بالخروج للتعليم إلا في المدرسة الابتدائية فقط التي توجد في شارع الهوارة بالقرية ، وبعدها تظل في المنزل حتى تتزوج ، وليس معنى ذلك أن كل الهوارة كذلك فمنهم من يعلم الفتاه إلى أعلى الدرجات العلمية.

وبالنظر إلى الحالة السابقة والتساؤلات التي طرحناها نجد أنه وفقاً للملاحظات الميدانية، وأحاديث الإخباريين يمكن تحليلها والإجابة على هذه التساؤلات على النحو التالي :-

حـــاول الأب بموافقـــته على زواج ابنته من شخص غير هوارى أن يغير شيئاً هو غير مقتـــنع بـــه، والـــزوج غـــير الهوارى أراد بطلبه أن يكتسب شرف نسب الهوارة ،أو يكسر أعـــرافهم وتعاليهم على غيرهم ، وأراد أن يفتخر بذلك بين أهله وجيرانه ، فأذاع الخبر في قريـــته ، و أراد أفـــراد قبيلة الهوارة الحفاظ على هيبتهم، ومكانتهم ، ووضعهم بين القبائل الأخـــرى ، فرفضوا هذا الزواج ، وعلم الأب وعلم الزوج بحجم المشاكل التي من الممكن أن تحـــدث بين الطرفيين، وعلم أهل الزوج بخطورة الموقف ، و أنه من الممكن أن يؤدى ذلك إلـــى قتل أكثر من شخص من الطرفيين ، ففضّل الجميع الخروج من الموقف بطريقه ودية ، وتـــم تطليق الفتاه ، وأمام كل هذه الاعتراضات والمشكلات لا تستطيع الفتاه أن تدلى برأيها في مسألة تخصها في المقام الأول ! .

وهـــناك شـــكل أخـــر من النزاعات بسبب الخروج عن العادات والتقاليد ، ولكن هذا الشكل نادراً ما يحدث ولم نجده إلا في حاله واحدة من حالات الدراسة، وهو التحرش بالفتيات.

يذكـــر أحـــد المتنازعين من مركز دار السلام – محافظه سوهاج أنه من عاداتهم أن يخـــرجوا إلـــى المقابر في الأعياد ، ويتم هناك الاحتفال بالعيد ، ويضيف قائلاً " في يوم عيد الفطـــر في سنه ٢٠٠٤م ، كنا في العيد عند المدافن ، وبعدين واحد من أولاد قرية مجاوره عـــاكس بنـــت من قريتنا ، الشباب بتاعنا عرف، وأنا كنت معاهم ورحنا مسكنا الواد ضربناه ، الواد جـــاب قرايـــبه ، وبقيـــت معركة كبيره بين البلدين ، وبعد كده اجتمعوا الكبار بتوع البلدين وعملوا جلسة صلح في اليوم التاني ، وخلص الموضوع، ولا رحنا مركز ولا رحنا نقطة ،لأن كلنا هوارة".

ويمكن تلخيص النزاع السابق على النحو التالي :

موضوع النزاع : التحرش بالفتيات.

أطراف النزاع: شباب من الهوارة من قرية أولاد يحيى قبلي وآخرون من قرية مجاورة .

تطــور النزاع : شاهد أحد أبناء الهوارة من أولاد يحيى قبلي مجموعة من الشباب يضايقون الفتيات أثناء زيارة المقابر في العيد فقام بضرب أحدهم، وتدخل آخرون من الطرفين ، واشتد النزاع ، وقامت مشاجرة بين الطرفين مما ترتب عليه تدخل أهالي القريتين .

أســلوب فض النزاع: تدخل بعض كبار السن من القريتين، وأنهوا المشاجرة بين الشباب ثم حــددوا جلسة عرفية للتصالح في اليوم التالي ، ثم اجتمعوا وعقدوا جلسة الصلح وتراضوا فيما بينهم وانتهى النزاع بين الطرفين .

ومــن الأسباب التي تتعلق بالعادات والتقاليد أيضاً الغيرة الشديدة على نساء الهوارة ، ولعــل الغــيرة الشديدة على النساء ليست صفة خاصة بالهوارة فقط ، بل هي خاصة بأهالي الصعيد عموماً.

ويذكر أحد المتنازعين (وهو في الثامنة والعشرين من عمره ، وهو حاصل على مؤهل عالى،ويعمل موظف فى إحدى الهيئات الحكومية)، أنه تشاجر مع شاب غير هوارى لأنه مر أمــام بيوت الهوارة وهو يغني "كان فيه ولد ماشي قدام بيوتنا وأنا قاعد جوه البيت وبعدين ســمعته بيغني ، طلعت زعقتله، وضربته ، وقلت له ، ماتمشيش من هنا تاني ، وروّح الود قــال لأبــوه وعمه ، وجو (أتوا) لجدي العمدة ، ودخلوا المندرة ، واعتذروا لي ولجدي هو وأبوه، وأعمامه، وبعد كده روحّوا"

وهــناك نوع آخر من النزاع يعتبر أكثر انتشاراً من النوع السابق ، وهو النزاع بسبب الحدود الفاصلة بين الجيران سواء في المنازل أو في الأراضي الزراعية .

وربمــا يــرجع الســبب فــي انتشار هذا النوع من النزاع إلى اعتماد أهل الريف على الزراعة ، وارتباطهم بالأراضي الزراعية كمصدر أساسي للدخل .

يقول أحد حالات النزاع "جارنا في الأرض طماع شويه راح قلب الحد اللي بينا وبينهم راح أبوي رد الحد مكانه ، راح جارنا شتم أبوي ، أبوي رد عليه، واحنا سمعنا، وعياله سمعوا، واتلمت الناس، وقامت معركة بينا وبينهم بالشوم (العصا) وجو (جاءوا) الجماعة الكبار بتوعنا لأننا قرايب، وكلنا هوارة ، وعملوا قعدة صلح في الغيط (الحقل) واتفقوا على بناء حيطة (جدار) بين الزرعتين بالطوب الأحمر، والأسمنت بامتداد الغيط ، وبنينا الحيط ، وحلينا الموضوع والحمد لله" .

ومن النماذج الأخرى للنزاعات المتعلقة بحدود الأراضي الزراعية ، يقول أحد حالات النزاع "أنا ليّ زرعة جنب أرض الفلاحين ، وجنب بيوتهم ،والراجل الفلاح اللي جنبي كل شويه ياكل حتة من البطال ، لغاية ما البطال بقى كله عندي في أرضي، وبعدين عملت معاه مشكلة وشتمته لأنه واطى من عيلة واطيه ، و ما قدرش يفتح خشمه معايا ، عشان عارف نفسه غلطان ، وبعدين راح للعمدة ، وعملنا الطردة ، وكل واحد خد حقه ".

ويبدو من حديث الهوارى ووصفه للفلاح بأنه من (عيلة واطية) أو بأنه (ما قدرش يفتح خشمه) أنه ينظر إلى الفلاح نظرة دونية ، بمعنى أنه يعتبر الفلاح لا يصل إلى المستوى الذى يؤهله للرد عليه ،لأنه يعتبر الفلاح أقل منه فى الحسب والنسب ، أو ربما يرجع ذلك إلى نظرة الهوارى التاريخية التى ورثها عن آبائه وأجداده والتى ترى أن هؤلاء الفلاحين كانوا يعملون قديماً خدماً عند الهوارة سواءً فى الأراضى الزراعية أو غير ذلك .

ويتضح مما سبق أن النزاعات حول الحدود الزراعية ليست بين الهوارة وغيرهم من القبائل الأخرى ، بل توجد بين الهوارة أنفسهم ، والفرق هنا يكون فى الدرجة وليست فى النوع ،حيث أنه إذا كان النزاع بين طرفين من الهوارة من الممكن أن يتم تداركه بسرعة ، وربما بسهولة، لأن الطرف الثالث الذى يتدخل لفض النزاع يكون أيضاً هوارى.

أما إذا كان النزاع بين طرف هوارى وطرف آخر غير هوارى يصبح الأمر أكثر تعقيداً، لأنه ربما يتدخل بعض الأطراف لتصعيد الموقف، وذلك بدافع التعصب للقبيلة .

وربما يزداد الأمر تعقيداً بسبب احتقار الهوارى لغيره من القبائل الأخرى، واعتباره أقل مــنهم فى الأصل والنسب ، وعلى الطرف الآخر نجد أن القبائل الأخرى لا تعتبر ذلك صحيحاً بل أن بعضهم يعتبر نفسه أعظم نسباً من الهوارة.

وهــناك نــوع آخر من النزاعات المرتبطة بالزراعة، وهي النزاعات بسبب الري حيث يذكــر أحد الإخباريين أن قلة المياه في بعض المواسم ، واحتياج الأرض إليها قد يؤدى إلى النزاع عليها " كل واحد عايز يسقي أرضه قبل التاني" .

ومــن أمــثلة النزاعات على الري :-أراد أحد الفلاحين أن يروى أرضه قبل الهوارى المجاور له في الحقل ، وأراد الهوارى أن يروى أرضه أولاً ، واشتد الحوار بينهما واشتبكا فــي معــركة بالعصي بعد أن بدأ النزاع بالكلام العادي ، ثم تطور إلى السب و الشتائم ، ثم تطــور بعد تدخل أبناء كل منهما إلى استخدام الشوم ، مما أدى إلى إصابة البعض ثم وصل الأمر إلى الشرطة وتحرير محضر بذلك .

ثــم بعد ذلك اتجهوا إلى الوسطاء للتدخل بينهما لفض هذا النزاع ،وبالفعل تم عقد جلسة صلح عرفية وانتهى النزاع بالحل العرفي .

مثال آخر للنزاعات على الري :

يروى أحد المتنازعين أن النزاع على الري ليس بين الهوارة والفلاحين فقط ،بل يكون أحيانا بين الهوارة أنفسهم حيث يقول "أوعى تفتكر إننا ملايكة، ولا مفيش مشاكل بينا ، يعنى أنا وأبن عمى مشتركين في الغيط مع بعض ، وساعات يبقى هو عايز يسقى زرعته الأول ، وأنــا برضــه عايــز أسقى زرعتى الأول ،وكذا مرة تقوم بينا معركة بسبب الموضوع ده ، ويتدخلوا الكبار ويحلوا الموضوع ، وغصبن عننا نسكت عشان الفضايح " .

ويتضــح مــن النماذج السابقة أن الأراضي الزراعية مازالت تلعب دوراً هاماً فى حياة الــرجل الريفي ،ومازالت العصبية القبلية تلعب دوراً هاماً فى حياة أهالي صعيد مصر ، وأن هناك أسباب عديدة ترتبط بالزراعة تسبب نزاعات حولها .

فمجرد الاختلاف حول من يبدأ برى أرضه أولاً نجد أنه من الممكن أن يحدث نزاع وقد يتطور حتى يصل إلى أعنف مراحله وهى القتل والثأر ، ومن الممكن أن يتم تداركه إذا تدخل بعض الوسطاء ذوى المكانة الاجتماعية المرموقة ، وربما يرجع ذلك إلى التنشئة الاجتماعية الـــتى تربى عليها هؤلاء الأفراد ، وتبنيهم لبعض العادات والتقاليد والقيم التى تحدد سلوكهم فـــى المواقف المختلفة ، أو ربما يرجع ذلك إلى البيئة الاجتماعية ، والجغرافية التى ينشئون فيها، وارتباط هؤلاء الأفراد بالأرض ، واعتبارها المصدر الوحيد للدخل والمكانة الاجتماعية بالنسبة لهم .

وهـــناك صـــورة أخـــرى من النزاع الداخلي وهي النزاع بسبب الميراث ، ففي إحدى الحالات اختلف أربعة أخوة في تقسيم ميراث أبيهم، وذلك بطمع بعضهم في أماكن معينة من الأرض والتـــي تعتبر أجود من الأخرى ، أو دخلت كردون المباني، وبعد صراع طويل لجأوا إلـــى أحـــد أعمامهم، وبعض رجال العائلة للحكم بينهم ، وقاموا هؤلاء الرجال بتقسيم التركة لإرضاء كل الأطراف بقدر المستطاع ، دون اللجوء إلى الشرطة والمحاكم .

ومن أمثلة النزاع بسبب الميراث أيضاً :

تـــنازع أخوين على الميراث بعد وفاة الأب ، وأثناء حديثهما ارتفع صوتهما إلى خارج المـــنزل ، فســـمع أحد أعمامهما الصوت العالي ، فمسك بعصا ودخل عليهما المنزل وضرب الاثنين ثم هدأ وسكت الجميع، واستدعى أحد أبناء عمومته من كبار العائلة وجلس مع أبناء أخيه وتم حل النزاع بينهما .

ويـــروى أحد المتنازعين مثالاً آخر لهذه النزاعات قائلاً " كنت قاعد في البيت أنا وأخويا وأمي، وبنتكلم فى موضوع الورث ، وبعدين موصلناش لحل مع بعض .

اتفقـــنا إننا نروح لعمنا الكبير علشان يحل الموضوع ،وبعدين قعدوا معانا مجموعة من الناس اللي بتحل المشاكل في البلد وقسموا الورث، وكل واحد أخد حقه من غير مشاكل ، ولا مراكز ولا بهدلة" .

ويتضح من أمثلة النزاع بسبب الميراث أن جميعها تركز على النزاع بين الاخوة الذكور ولم يكن للأخوات الإناث دور يذكر فى هذه النزاعات ، مما يدل على أن النساء على الرغم من اعتراف المجتمع بحقها في الميراث إلا أنها لا تفضل أن تدخل في نزاع مباشر مع إخوتها بسبب الميراث وذلك حفاظاً على علاقات الود والمحبة بينها وبينهم .

ويأتي في مؤخرة أنماط النزاعات الداخلية ، ويعد قليل الانتشار ، النزاع بسبب الأطفال وربما يرجع ذلك إلى صلات القرابة القوية ، وعدم خروج المرأة من المنزل .

يقول أحد الوسطاء "المشاكل اللي بسبب العيال قليلة عندينا ، لأنه مفيش حد غريب ، ده ابني، وده ابن أخوي، وده ابن أختي ، حتى لو واحد فيهم ضرب ابني ، الموضوع بسيط ودي عيال محدش بياخد عليها"

ويذكر أحد الإخباريين "المشاكل بين العيال بتكبر لو تدخلت الحريم ،واحنا عندينا الحريم ما تطلعش من البيت لو الدنيا خربت ، ولو طلعت وصوتها طلع يبقى نهارها زي الطين ، هي ما لهاش دعوة، عيلين ضربوا بعض وهمه خوات بعضيهم ، وعلى العموم ما فيش مشاكل كبيرة بسبب العيال ،لأن ماحدش ياخد على العيال إلا اللي عقله صغير".

يتضح من الأمثلة السابقة أن العلاقات القرابية و الزواج الداخلي من الأسباب التي تؤدى إلى الترابط وقلة النزاعات التي تتعلق بالأطفال .

ويذكر أحد الإخباريين أن النزاعات التي تكون بين الشباب، أو يتدخل فيها الشباب هي التي تتعقد ، وقد تؤدي إلى وقوع قتلي من الطرفين ، ويعتبر هذا الإخباري أن تهور الشباب وعدم التفكير في عواقب الأمر هو السبب الرئيسي لتصاعد النزاع .

ونجد أن الشباب الهوارى يرى أن قبيلته هي أفضل القبائل الموجودة ، وأن ما دون الهوارى هو من "عيلة واطية" (على حد تعبيره) ، ولا يصح من وجهة نظره لغير الهوارى أن يرفع صوته أمام الهوارى، أو يتشاجر معه ، ومما يزيد الأمر تعقيداً أن أبناء العائلات الأخرى لا يرون أنفسهم كذلك، بل يرون أنفسهم أفضل من الهوارة .

وعـــندما يحدث نزاع بين الهوارى وآخر ، ترى الهوارى يعايره بأصله فيقول له مثلاً "أنــت مالكش أصل" أو "أنت أصلك واطي" أو "أنت فلاح" أو "أنت أصلك سقّا" أو "أنتو أصلكم عبيد" .

ومـــن ثم يغار الشخص الآخر على عائلته ، وقبيلته ، ويشتد النزاع ، مما يؤدي إلى تدخـــل أطراف أخرى ، تزيد من شدة النزاع ، إلى أن يتدخل العقلاء من كبار السن، أو تدخل الشـــرطة إذا تطلب الأمر هذا ، ولكن تؤكد الدراسة الميدانية أنه غالباً ما يتم حل النزاع عن طريق الجلسات العرفية .

ومـــن أمـــثلة هـــذه النزاعات نزاع بين اثنين ، أحدهما هوارى، والآخر غير هوارى، وملخص النزاع كما يرويه أحد أطراف النزاع هو:

"إحـــنا متعودين في ساعة نقعدوا على الكوبرى ، يعني نتسامروا شويه ،وبعدين واحنا قاعدين لقيت واحد فلاح قاعد وحاطط رجل على رجل ، تقولش أبو المرحوم كان كبير عيلة ، وقلـــت له خلـــى عـــندك دم ونزّل رجلك ، بص عليّ وقالي مش منزلها ، قمت عليه وكنت هنضربه بالزقلة اللي في إيدى، وبعدين الجماعة اللي قاعدين مسكوني وقالوا له خلى عندك دم وقـــوم روح،وبعديها ساب المكان كله ومشى،بس والله لو سابوني عليه كنت موته ، هو مش عارف هو مين، وأنا مين، ده زمان كانوا بيشتغلوا خدامين عندنا".

ويـــروى آخر مثالاً آخر لهذه النزاعات " زمان وأنا صغير كان فيه بير(بئر) قدام بيتنا ، وكان أبوي، وعمى قاعدين قدام البيت، وأنا ماسك الجردل ورايح نملاه من البير، وفيه جنبي كعف جريد بسلاعه، وبعدين واحد فلاح، عيل ، عدى قدامنا وهو راكب الناقة.

رحـــت أنا سيبت الجردل، ومسكت الجريدة، ورحت ضاربه وهو على الناقة، وقلت له أنـــزل يا بن الكلب ، وأبوي جه وسألني فيه أيه ، قلت له ما يعديش وهو راكب الناقة ،قالي عندك حق.

ويتضــح من هذه النزاعات استمرار النظرة الدونية من أبناء الهوارة للقبائل الأخرى، والتــي تنــتقل من جيل إلى جيل آخر بحجة الحفاظ على الأصل والحسب والنسب ، واعتبار إعادة إنتاج هذه الثقافة أمر ضروري وحتمي ، لا يستطيع الأفراد الفرار منه سواء كان ذلك عن وعى منهم أو عن غير وعى.

ومــع التغير الاجتماعي والتطور الذي ظهر في المجتمع، ظهرت أنواع من النزاعات لم تكــن موجــودة مــن قــبل ، ومــن أمثلة النزاعات التي ظهرت حديثاً ، النزاع على أنابيب الــبوتاجاز، وهذا النوع من النزاع لم يكن موجوداً من قبل انتشار البوتاجاز ،حيث أن الأفراد فــى الريف المصري كانوا يعتمدون في طهي الطعام على ما يعرف " بالموقد"، أو كما يطلق عليه أحيانا "الكانون"،أما الآن فلقد اصبح البوتاجاز شيئاً أساسياً في كل منزل .

ومن النماذج التي توضح هذا النوع من النزاع ما تذكره إحدى الحالات " في العيد بيبقى زحمة على أنابيب البوتاجاز، ورحت أغير أنبوبة، وكانت الدنيا زحمة موت ،وكل واحد عايز يلحق،وبعديــن جه واحد، وزقني علشان يغير أنبوبته قبلي،رحت رامى الأنبوبة ومسكت فيه وهو مسك فيَ، وبعدين الناس اتلمت، وخلصتنا من بعض ولولا الناس كنت موته".

وقد يظن البعض إن كل الهوارة أغنياء ، ويمتلكون كثيراً من الأراضي الزراعية، وهذا هــو السبب في افتخارهم بنسبهم ، ولكن الوقائع الميدانية تؤكد أن من الهوارة فقراء شأنهم في ذلك شأن كل القبائل، والعائلات الموجودة في المجتمع المصري.

ولكــن حتى إذا كان الهوارى فقيراً ، ولا يمتلك كثيراً من الأراضي الزراعية ، إلا أنه يفــتخر دائمــاً أنه هوارى ، ولا يمكن أن يعمل لدى أحد من أفراد قبيلة أخرى، لأنه يرى أن ذلك يقلل من شأنه، لأن الآخر من وجهة نظره أقل منه في الأصل ، والحسب، والنسب .

وحــتى إن كان هذا الهوارى يعمل فراشاً في مصلحة حكومية ، ورئيسه المباشر من غير الهوارة ، فمن الممكن أن يحدث أكثر من نزاع بينهما ، وخاصة إذا كان رئيسه المباشر من نفس بلدته، ويعرف أصله وفصله .

ومن بين حالات الدراسة ظهرت حالة تؤكد هذا الأمر ، هذه الحالة هي: نزاع بين فراش في مدرسة (هوارى) ورئيس عمال في نفس المدرسة (غير هوارى) بسبب أن رئيس العمال أمر هذا العامل بجمع المخلفات (الزبالة) الموجودة في فناء المدرسة ، ورأي العامل أنه من العيب أن يأخذ الأوامر من هذا الرجل الذي يعده من "أصل واطي" ، قامت المشاجرة وتبادلا فيها السب والقذف ، تصعّد الأمر إلى مدير المدرسة ، وتدخلت بعض الأطراف لتهدئة الموقف ، وتم حل النزاع بطريقة ودية (عرفية) .

والاعتزاز بالنسب في الهوارة يورث للأبناء ، حتى كراهية القبائل الأخرى أيضاً تورث للأبناء، حتى إنّ ذلك يظهر واضحاً بين طلاب المدارس .

يروي أحد الإخباريين أن هناك نزاعات تنشأ بين طلاب المدارس سواء داخل المدرسة أو خارجها بسبب التعصب للقبيلة .

و يقول الإخباري "في مرة مدرس طلب من تلميذ (هوارى) أن يمسح السبورة ، الولد (يعني التلميذ) رفض وقال لولد تاني جنبه (غير هوارى) قوم امسح السبورة ، المدرس سأله ليه قاله علشان أنا هوارى، ما أمسحش السبورة" ويكمل الإخباري كلامه قائلاً "مش بس كده ده ممكن يطلب من المدرس نفسه يمسح السبورة"

وفي هذه الحالة يظهر تأثير الموروث الثقافي على الأبناء حيث ينتقل هذا الموروث الثقافي للأبناء بطريقة أو بأخرى عن طريق التنشئة الاجتماعية .

وقد يأتى اتجاه الشخص(الهوارى) نحو جماعة أخرى (الفلاحين- العرب – الأشراف) نتيجة للأفكار النمطية التي يعتنقها هذا الفرد عن هذه الجماعة ، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (إيرليك) Ehrlick من أن الاتجاهات العرقية والأفكار النمطية هي جزء من الميراث لاجتماعي للمجتمع ،ولا يمكن لأحد أن يهرب من تعلم هذه الاتجاهات والأفكار النمطية السائدة الخاصة بالجماعات العرقية.[1]

---

[1]- احمد زايد ، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا فى الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات ، عالم المعرفة ، العدد ٣٢٦، الكويت ، أبريل ٢٠٠٦م.

ويتم غرس مظاهر السلوك في ذهن أبناء الهوارة ، بشكل عمدي، ومقصود في كثير من الأحيان، وهذا ما يظهر واضحاً في تنشئة الأباء لأبنائهم على الفخر بالنسب ، و التعالي على القبائل الأخرى، فهم لا يكتفون بالحديث عن مجد آبائهم وأجدادهم ، وكيف أن معظم الفلاحين وغــيرهم كانوا يعملون عبيداً لديهم في فترة من الفترات ، بل يظهرون أيضاً أنهم لا يزالوا يكتسبون احترام الناس وتقديرهم من هذا النسب الرفيع ، الذي يحترمه كل الناس ويعملون له "ألف حساب" .

وإذا كان هناك عداوة كامنة ، أو عداوة ظاهرة نجد أنها تجد لها قبولاً في ذهن الأطفال الذين يجدون في ذلك إمتاعاً لهم وفخراً ، وهذا ما يبدوا واضحاً في بعض حالات النزاع التي كشفت عنها الدراسة الميدانية.

حيث يحدثنا أحد الإخباريين قائلاً" أنا مدرس في مدرسة ثانوي فنى ، وكنا عاملين حفلة فــي عيد الأم والمدرسة في بلد كلها هوارة ، ولكن تضم مجموعة من القرى ويدخلها أبناء الفلاحين من القرى المجاورة ، ولكنهم مقارنة بالهوارة فهم قليلون ، وأثناء الحفلة، أتفاجئنا بخــناقة بيــن الطلبة وبعضهم ، يعنى كانت المشكلة بين طالب هوارى وطالب فلاح علشان الفــلاح بيقول للهوارى، وسّع شويه ، الهوارى رفض ، الطالب الفلاح مسك فيه وقطع زرار القمــيص، الدنــيا خربــت، الهوارة عرفوا أنه واحد فلاح قطع زرار قميص طالب هوارى ، إتلمــوا الطلبة الهوارة وعايزين يضربوا الفلاحين ، تدخلت إدارة المدرسة وأخذنا ١٦ طالب من الفلاحين في المكتبة .

وطلــبة الهوارة لمّوا بعضهم وجابوا جنازير ومطاوي، واستنوا العيال خارج المدرسة، وقامــت الخــناقة تــانى ، أتكسر زجاج العربية اللي كانوا راكبين فيها الفلاحين، وضربوهم وبعديهــا اســتدعينا الشرطة علشان تحل الموضوع ،وجات الشرطة وأخذت العيال الفلاحين لبلدهم ، وإثنين من المدرسين الهوارة وأنا معاهم، رحنا مع العيال وشرحنا لأهاليهم الموقف، وقالوا لو كانوا عيالنا غلطوا إحنا آسفين وحقكم علينا.

وإحـــنا طول عمرنا عايشين مع الهوارة، ولازم نحلّوا الموضوع ده، لأن العيال كل يوم رايحيـــن المدرســـة ومـــش عايزيـــن مشـــاكل، وفى اليوم التالي جو أولياء الأمور وخلصنا الموضوع"

ومن الملاحظ عند تحليل موقف النزاع السابق بين طلاب مدرسة ثانوي فنى، أن أبناء الهـــوارة يـــرون في غيرهم (الفلاحين) الدونية والأصل الواطى، حيث أنه بمجرد أن تشاجر طالب غير هوارى من بلد مجاور مع طالب هوارى من أصحاب البلد (الدنيا خربت) .(فكيف يجرؤ طالب (فلاح) أن يتعدى على طالب هوارى في بلدهم) .

وقد يظن البعض للوهلة الأولى أن سبب النزاع هو فقط (قطع زرار قميص الهوارى) ولكـــن هـــذا هو السبب الظاهر للنزاع ولكن هناك أسباب كامنة قد تكون نابعة من الموروث الثقافي لكل منهما، أو متعلقة بأسباب عرقية تتصل بالعرق والأصل وهكذا .

ويكشـــف عن ذلك قول الإخباري ذاته " لما اجتمعت مع الأولاد الهوارة علشان أعرف مـــنهم سبب النزاع واحد فيهم قالي يا أستاذ أصل الفلاحين نسيوا نفسهم ، ونسيوا هم مين، يعنى العيل فيهم نسى إنه فلاح ، وأنا الهوارى بتاعه ، وتحدث آخر " يعنى تلاقى الواحد فيهم ماشـــى فـــي بلدنا وفاتح زرار القميص بتاعه ولابس سلسلة وعامل فيها دنجوان، وفى مرة مســـكنا واحـــد فـــيهم عامل كده قلعناه هدومه كلها ورمناه الترعة ، يعنى همّ لازم يحترموا نفسهم في بلاد الناس ، ويمشوا مؤدبين، علشان إحنا مانعملش معاهم مشاكل" .

وقـــد لاحظ الباحث أن هذا الإخباري على الرغم من إعلانه من البداية عدم تحيزه لأبناء قبيلته ضد الفلاحين ، إلا أنه كان يظهر عليه الإعجاب بما فعله أبناء الهوارة بالفلاحين وذلك لكي يحترم الفلاحون أنفسهم عند المرور وسط منازل الهوارة.

ولعـــل الـــنزاعات بيـــن الهـــوارة وغيرهم من القبائل الأخرى مثل العرب، والفلاحين ، الأشـــراف تظهـــر واضحة في انتخابات مجلسي الشعب والشورى ، وذلك بسبب تعصب هذه القبائل لمرشحيها .

وقـد تصل هذه النزاعات إلى قتل أحد الأفراد مثل ما حدث في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠م فـي دائـرة مـن دوائر محافظة قنا ، حيث قُتِلَ فيها ابن أحد المرشحين وهو من الهمامية أكبر فروع الهوارة في الصعيد .

يقول أحد الإخباريين "في الانتخابات اللي فاتت في مجلس الشعب ٢٠٠٠م ذهب أحد أبـناء مرشح ومجموعة من أولاد أعمامه، علشان يلفوا على اللجان ، وراحوا دخلوا اللجنة بتاعت العرب ، وكانوا العرب مرشحين واحد قصاد أبوه، قاموا العرب ضربوهم بالنار، واللي مات مات، واللي إتصاب إتصاب ، ومات فيها ابن أحد المرشحين ".

ويستكمل الإخباري " والدنيا تقلبت، والهوارة قعدوا يضربوا نار على العرب ، والعرب يضـربوا نار على الهوارة ،والعملية كبرت ، والحكومة تدخلت ، وبعدين اصطلحوا (أي تم الصلح بين العائلتين) .

وظهـر هـذا الـنوع من النزاعات أيضاً في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م في دائرة مركز دار السلام ، محافظة سوهاج، ولكنه لم يتطور كثيراً مثلما حدث في المثال السابق .

وربما ترجع أسباب هذا النوع من النزاع إلى التعصب الزائد للقبيلة ، أو حب السيطرة، أو امـتلاك الأداة الرسـمية التـي تمكنهم من السيطرة ، أو ربما يرجع السبب في ذلك إلى محاولة البعض الحفاظ على المكانة الموروثة ، حيث أنه يعتبر أن هذا الكرسي هو ميراث له عن عائلته ، أو والده،أو عمه ،أو أخيه .... الخ.

والآخـر يحـاول أن يكتسـب مكانةً عن طريق حصوله على هذا المقعد ليرفع من شأنه وشـأن عائلته التي لا تقل شأناً(من وجهة نظره) عن القبائل الأخرى التي تحتكر المقعد منذ زمن طويل.

ومـن أمثلة النزاعات التي تحدث بين الهوارة وغيرهم من القبائل الأخرى، وخاصة في الانتخابات ، نزاع حدث بين بعض أبناء الهوارة، وبين أحد أبناء الفلاحين .

ويـروى أحـد أطـراف الـنزاع مـا حـدث قـائلاً "فـي الانـتخابات اللـي فاتت (يقصد انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥) كان فيه مرشح هوارى ابن عمنا داخل الانتخابات ، وكـان فـيه واحـد مش هوارى داخل قصاده ،واحنا عندنا الحريم ما تطلعش من البيوت ، وعلشان قريبنا ، قلنا تطلع أخر النهار، وبشرط ما يبقاش حد من الفلاحين في اللجنة ، وكان فـيه واحد فلاح معاه توكيل من المرشح التانى، وقاعد في اللجنة ، ورفض أنه يطلع ، رحت دخلت سحبته بره اللجنة، وقلتله روح اقعد في لجنتكم ،وجه واحد من قرايبه وقاله إنت بارد، وزعقله، وأعتذر لنا، وخلاه مشى من لجنتنا ، لأنه عارف إن الدنيا ممكن تولع" .

ومـن الملاحـظ فـي هـذا النزاع أن الهواره قد سمحوا بخروج النساء للتصويت في الانتخابات ليس لإيمانهم بالمشاركة السياسة للمرأة، وإنما من أجل نجاح الهوارى في الانتخابات.

ولعـل العـداوة بين قبيلة الهوارة والقبائل الأخرى تبدو واضحة، وإن لم يعلن كل منهم عـن هذه العداوة، فهي عداوة كامنة غير ظاهرة ، ويشير أحد الإخباريين إلى كراهية القبائل الأخـرى للهـوارة قائلاً " إحنا عارفين أن فيه ناس كتيرة ما بتحبناش ، لكن ما يقدروش ما يحـترموناش يعـنى بالظبط إحنا زي أمريكا، العالم كله ما بيحبهاش، لكن بيعملو لها ألف حساب " ويضيف آخر" الناس دى (يقصد الفلاحين) مهما طلعت ولا نزلت ما تقدرش تنسى مين هم الهوارة".

ويضيف آخر " الواطى يفضل طول عمره واطى وما يقدرش يرفع عينه في أسياده "

وبالنظر إلى هذه المقولات يمكن أن نستنتج أن الموروث الثقافي، ونظرة أبناء الهوارة إلـى القـبائل الأخـرى تصف أبناء هذه القبائل بالدونية، وأنهم أقل من الهوارة في الأصل والنسـب، حـتى وإن كانوا أغنى من بعضهم في الوقت الحالي ، إلا أن المستوى الاقتصادي المرتفع لبعض أبناء هذه القبائل لا يعنى ارتفاع شأنهم أمام الهوارة .

وكـل ذلـك يعـد من أهم الأسباب التي تحدث توتراً في النسيج الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعـية بيـن أبناء الهوارة والقبائل الأخرى ، مما ينتج عنه العديد من أنماط النزاع في المواقف الاجتماعية المختلفة .

أساليب فض النزاع :

مـــن الملاحظ وفقاً للدراسة الميدانية أن أساليب فض النزاع في قبيلة الهوارة ، وفي مجـــتمع الصـــعيد بصـــفة عامـــة تختلف وفقاً للوع النزاع ودرجة شدته ، فهناك نزاعات لا تستدعي تدخل أجهزة رسمية مثل الشرطة والمحاكم .... الخ.

وهـــناك بعـــض الـــنزاعات لا تستدعي تدخل أفراد كثيرون لفضها ، حيث يكفي تواجد شخص واحد أو اثنين لحلها ، في حين أن هناك نزاعات تستدعي تدخل أجهزة الشرطة ، أو تدخـــل أعـــداد كبيرة من كبار السن، وأصحاب المكانة ، وكبار العائلات حتى أن وقت النزاع والوقت الذي يستغرقه فض النزاع أيضاً يتعلق بنوع النزاع، ودرجة شدته ، فكلما كان النزاع بسيطاً محدوداً كلما كان وقته قصير ، والفترة التي يستغرقها فض هذا النزاع قصيرة .

وبصفة عامة فان اللجوء إلى العرف ، والجلسات العرفية ، لفض المنازعات هو السائد في قبيلة الهوارة ، باستثناء النزاعات التي يحدث فيها قتل ، حيث تتدخل الشرطة سواء أراد الهوارة ذلك أم لا ، حتى في حالات الثأر تستخدم الطرق العرفية ، وجلسات الصلح المعروفة.

ويلجأ أفراد الهوارة إلى ذوي المكانة والنفوذ للصلح بين المتخاصمين،أو المتنازعين.

حـــتى الحـــالات التـــي تصل إلى الشرطة ، يتم تسويتها عرفياً ، عن طريق تدخل أحد الأشـــخاص المعروفين مثل العمدة أو شيخ البلد ، ويتم تحرير محضر صلح بين المتنازعين وربمـــا يرجع تفضيل الهوارة للأساليب العرفية في فض منازعاتهم إلى قوة العادات والتقاليد التـــي كثيراً ما تلزم الأفراد بالامتثال إليها ، أو ربما لسهولة إجراءات الأساليب العرفية وقلة الوقت الذي تستغرقه لفض المنازعات مقارنة بالأساليب الرسمية (يوم الحكومة بسنه) .

أو ربمـــا يرجع (وفقاً لما قاله أحد الإخباريين) إلى الحفاظ على كرامة الهوارى، وعدم تعرضـــها للمهانـــة بواســـطة رجـــال الشرطة، وفى هذا الصدد يذكر أحد الأفراد المتنازعين " دا العســـكري في المركز أو النقطة عامل إن أبوه وزير الداخلية" وهو يعبر بهذا القول عن المعاملة السيئة التي من الممكن أن يتعرض لها إذا ما ذهب إلى مركز الشرطة في نزاع ما.

ويؤكد آخر سوء معاملة رجال الشرطة للمواطنين في مراكز ونقاط الشرطة قائلاً " دا أنا لو عمى ضربني بالجزمة أحسن وأشرف من إن واحد في المركز يدينى قلم "

ويعتـــبر آخـــر أنه من العيب أن يذهب الهوارى إلى مركز، أو نقطة الشرطة، وأنه من الأفضـــل حـــل الخلافات بطريقة ودية وفى نطاق القبيلة حيث يقول " عيب أروح المركز وأنا هوارى ،أمال هوارى إزاى ؟! وإحنا مع بعضينا يبقى الواحد بكرامته ، لكن لو رحت المركز أو النقطة ، ممكن الواحد يسمع كلمة ماليهاش لازمه من واحد ما يسواش".

ويوجد في الهوارة أسلوبان لفض المنازعات وهما:

- الأسلوب الرسمي: والمتمثل في الأجهزة الرسمية مثل الشرطة والنيابة والقضاء .
- الأسلوب العرفي :المتمثل في الوسطاء ومجالس الصلح .

وعلـــى الـــرغم مـــن وجود الأسلوبين، إلا أن الهوارة يفضلون الأسلوب العرفي لفض المنازعات ، وهذا لا يعنى ابتعاد الأسلوب الرسمي نهائياً عن فض المنازعات لدى الهوارة ، وإنمـــا يوجـــد تنسيق وتعاون بين القائمين على الأسلوب الرسمي، والقائمين على الأسلوب العرفي في المنازعات الكبيرة .

ويؤكـــد معظـــم الوسطاء أن الشرطة تتدخل في فض المنازعات الكبيرة التي تصل إلى القـــتل، أو المنازعات التي تحدث بين الهوارة وغيرهم من القبائل الأخرى ، ولكن يتم تسوية النزاع في النهاية بطريقة عرفية .

ويؤكد ذلك أحد الوسطاء بقوله "لو حصلت مشكلة أو عركة بين إتنين ،فيه ناس معروفة في البلد تقوم بحل المشاكل، ويقعدوا معاهم ويحلولهم المشكلة " .

ويضيف آخر" حتى لو المشكلة راحت النقطة أو المركز ، بيعتولنا ونتدخل ونحل المشكلة "

ولا يســـتبعد بعض أفراد الهوارة وصول بعض النزاعات البسيطة إلى مراكز الشرطة، ويرجعون ذلك إلى تراجع السلطة التقليدية المتمثلة في العمدة وشيخ البلد ،ولكن حتى هؤلاء يرون أن في النهاية يتم حل هذه النزاعات بطريقة عرفية .

يقـول أحـد الوسـطاء "دلوقتى ممكن فيه مشاكل تروح النقطة ، ولكن زمان كان ده مستحيل لأنه كان عيب في حق العمدة والناس الكبيرة اللي في البلد "

ومما سبق نستطيع القـول أن المجالس العرفية مازالت تلعب دوراً هاماً في فض المنازعات ، وفى الحفاظ على البناء الاجتماعي لمجتمع الهوارة ، بل ومن الممكن القول أن المجـالس العرفـية تعمل على تماسك وتضامن أفراد هذه القبيلة ، وتقلل من حدة التوترات والمنازعات.

وينقسم الهوارة في القرية الواحدة إلى مجموعة من البيوت، أو الفروع ، وفى كل بيت مـن هذه البيوت مجموعة من الأفراد المعروفين بكبار العائلة ، أو كبار هذا البيت ، وغالباً يكـون هـؤلاء الأفـراد مـن الأغنـياء، وأصحاب النفوذ والقوة ، سواء من حيث المكانة الاقتصادية أو الاجتماعية .

وعندما يحدث النزاع بين طرفين من نفس البيت يحاول كبيرهم تسوية هذا النزاع دون الرجوع إلى أحد من البيوت الأخرى، إذا كان النزاع بسيطاً .

وإذا زاد الـتوتر بيـن الطرفيـن فيتم الاستعانة بأحد كبار البيوت الأخرى من الهوارة للمساعدة في فض هذا النزاع قبل أن يتعقد أو يصل إلى الشرطة .

أما إذا حدث النزاع بين طرفين كل منهما ينتمي لبيت من البيوت الفرعية للهوارة ففى هذه الحالة يجتمع كبار البيتين، أو البيوت المتنازعة ، ومن الممكن تدخل بعض الهوارة من قـرى ، أو مراكز مجاورة ، وربما يتعدى الأمر إلى تدخل وسطاء من محافظة أخرى إذا كان الأمر أكثر تعقيداً.

ومـن المعروف عن أبناء قبيلة الهوارة احترامهم، وتقديرهم لأبناء عمومتهم المنقولين إلـيهم من مكان آخر للمشاركة في فض المنازعات ، وربما يفوق هذا التقدير تقديرهم لأبناء عمومتهم المقيمين معهم في نفس القرية .

ويوضح ذلك أحد الوسطاء بقوله "أنا في أي حته أروحها أحل المشكلة بأمر الله ، وده لأن الناس بتقدّر الغريب المنقول من بلد تانيه ، وبيقدّروا مشواره ، وعلشان كده لو حكمت بأي حكم يقبلوه تقديراً لي ".

ولا يعنى ذلك أن تدخل الوسطاء يحل النزاع من المرة الأولى ، أو من الجلسة الأولى ، ولكن ربما تحتاج بعض المنازعات إلى أكثر من جلسة عرفية ، وربما يتغير الوسطاء أو بعضهم من جلسة إلى جلسة أخرى .

ويعترف الوسطاء أنفسهم أنهم أحياناً يفشلون في التوفيق بين بعض وجهات النظر المتعارضة ، مما يؤدى إلى الاستعانة ببعض الوسطاء الآخرين ، وانسحاب البعض الآخر من الموضوع ، وذلك تجنباً للانفعالات التي قد تزيد الأمر تعقيداً.

ويوضح أحد الوسطاء ذلك قائلاً "أحياناً يبقى كل واحد في الجماعة اللي متشابطين (متنازعين) مع بعض ، منشف دماغه ، ومنقدرش نوصل معاهم لحل ، ممكن أروح لواحد كبير تانى وأخليه يحللهم المشكلة ، ولكن ده لو حصل ما أتدخلش ليهم تانى في أي موضوع"

دور المجالس العرفية في فض المنازعات :

هناك العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها في هذا الموضوع وهي :

كيف يتكون المجلس العرفي؟ وكيف ينعقد؟ ومن الذي يدعو إليه؟ وما هو دوره؟ وأين ينعقد؟ وكيف يسير النقاش فيه؟ وما هي خصائص أعضائه؟ وما هي قراراته؟ وكيف تكون قراراته ملزمة لأطراف النزاع، وما هي النزاعات التي يمكنه حلها؟ وما هي علاقته بالقانون الرسمي؟ وما هي علاقته بالأجهزة الرسمية؟

كل هذه التساؤلات نحاول أن نجيب عليها من واقع الدراسة الميدانية .

أما عن طريقة تشكيل المجلس العرفي فهو يتشكل بطريقتين ، الطريقة الأولى هي تطوع فرد أو أكثر للتدخل في فض نزاع قائم بين طرفين ، والطريقة الثانية وهي أن يلجأ أحد أطراف النزاع إلى فرد ، أو أكثر لفض النزاع بينه وبين الطرف الثاني

أما عن خطوات تشكيل المجلس العرفي فهي تتم على النحو التالي :

أولاً : يحدث نزاع بين طرفين أو أكثر .

ثانياً : يعلم أحد المشايخ أو الأعيان أو أحد الوسطاء بالنزاع عن طريق أحد الجيران أو أحد أطراف النزاع .

ثالثاً : يذهب الوسيط إلى أطراف النزاع أو يرسل إليهم لعقد جلسة الصلح

رابعـاً : يدعـو هـذا الوسيط مجموعة من الأعيان لحضور الصلح بين الأطراف المتنازعة ويحـدد موعد ومكان جلسة الصلح ،وذلك إما عن طريق ذهابه هو شخصياً إليهم أو يرسل إلـيهم أحـد أبـنائه ،ولا يوجد موعد ثابت للجلسة العرفية ،فذلك يتحدد وفقاً لطبيعة النزاع ودرجـة شـدته ،فمن الممكن أن تنعقد الجلسة العرفية فور انتهاء النزاع مباشرة ، ويمكن تأجيلها إلى موعد آخر،ولا يوجد مكان محدد للجلسة العرفية ،حيث أنه من الممكن أن تنعقد الجلسـة العرفية فى مكان النزاع (فى الحقل مثلاً) ولكن غالباً ما يتم عقد جلسة الصلح فيما يعرف بالمندرة أو الدوار .

خامسـاً : تنعقد الجلسة العرفية في حضور كل الأطراف المعنية ، ويستمع الأعيان والمشايخ لكل طرف من أطراف النزاع .

ويحضـر الطـرفان فى جلسة الصلح إذا كان النزاع بسيطاً،أما إذا كان النزاع يتعلق بالثأر فإن الوسطاء يتنقلون بين الأطراف المتنازعة للصلح بينهما قبل انعقاد جلسة الصلح .

سادسـاً : يقـترح الوسـطاء حلاً للنزاع وفقاً للأعراف السائدة يرضي جميع الأطراف بقدر المستطاع .

سابعاً : في بعض حالات النزاع يتم التوقيع على ورقة الصلح أو محضر الصلح الذي يوضح مـا اتفـق علـيه الطرفان في حضور الجلسة العرفية ، وفي بعض الحالات الأخرى يكتفي أعضاء لجنة الصلح بوعد من الطرفين شفوياً بانتهاء النزاع القائم .

ويذكــر أحد الوسطاء واصفاً تشكيل المجلس العرفي قائلاً "فيه كذا طريقة علشان نعمل جلســة عرفية ، يعنى ممكن أنا أسمع إن فلان وفلان بيتعاركوا ، أروح وسط العركة ، وأقعد معــاهم وأفهم الموضوع ، ونشوف مين فيهم الغلطان ونحل المشكلة ، وممكن يجينى واحد فيهم ويحكي لي الحكاية ، أو يشكي لي من الطرف التانى ،وأبعت للتانى، أو أروح له بيته ، وأســمع مـــنه الموضـــوع ، ونحــدد موعد لجلسة عرفية يجتمع فيها الطرفين والوسطاء ، ونحــاول نحل الموضوع بينهم ،وده كله يتوقف على موضوع النزاع نفسه ، يعنى لو واحد بيــتخانق هو ومراته ، مش لازم أتدخل مباشرة في نفس الوقت ، ولكن استنى شويه لما حد فيهم يجينى ويطلب منى التدخل ، لكن لو شويه من عيالنا إتخانقوا مع جماعة فلاحين مثلاً ، مـــا يــنفعش أســـتنى لما يطلبوا منى التدخل ، هنا لازم أتدخل بسرعة علشان الموضوع ما يكبرش"

أمـــا عــن الدور الذي يلعبه المجلس العرفي فهو يظهر جلياً فيما يقوم به أعضاؤه من تقريــب لوجهات النظر بين المتنازعين ، ومحاولة إقناع أطراف النزاع بإنهاء الخلاف بينهما وهــذا الجهــد هـــو جهد تطوعي لا يتقاضي عليه الوسيط أجراً من أحد ، وإنما يكفيه تقدير الناس واحترامهم له بصفته(كبير العيلة) أو من الأعيان والمشايخ .

أما عن قرارات مجلس الصلح فهي ملزمة لجميع الأطراف، ولا يمكن لأحد الأطراف أن يتراجع عن قراره بعد انعقاد مجلس الصلح إلا في بعض الحالات مثل الثأر ، فمن الممكن أن يقبل الطرفان الصلح تحت ضغط من أجهزة الأمن، وتدخل بعض الأفراد ذوي المكانة العالية ، وبعــد فــترة من الزمن ينقض أهل القتيل هذا الصلح ، ولو بصورة غير واضحة ويأخذون بالثأر.

ويؤكد الوسطاء أن الأفراد المتنازعين يلتزمون بما يصدره المجلس العرفي وذلك تجنباً لغضب الوسطاء ، أو مقاطعتهم لهم " الواحد فيهم ما يقدرش يرجع في كلامه علشان لو رجع ما يبقاش راجل، وما حدش فينا يتدخل له في حاجة تانية"

ويستعين الهوارة أحياناً في المجالس العرفية بأحد كبار الهوارة في المناطق المجاورة لهم وذلك لأن الناس تقدر لهم انتقالهم من بلد إلى آخر .

ويســتبعد الوسطاء والأفراد المتنازعون ، والإخباريون أن يقع النزاع بين رجل وامرأة في الهوارة لأي سبب من الأسباب ، بمعنى أنه لا يمكن لرجل أن يقف ويتشاجر مع امرأة.

ولا يوجد نزاع بين شاب وفتاة ، أو رجل وامرأة كطرفي نزاع ، لأن المعايير والتقاليد تمنع ذلك وتلقى باللوم على الرجل في كل الحالات " دى حرمه، وما يصحش يعمل عقله بعقل حرمه" ، ويذكر آخر" عيب إن الواحد يوقف قبال وحده ست " .

وتظهــر العلاقة بين الأجهزة الرسمية والوسطاء في كثير من الحالات ، فمن الممكن أن يصل النزاع للشرطة ويتم تحرير محضر به ، ثم يتدخل العمدة أو شيخ البلد ، أو أحد الأعيان ويقــنع الطرفان بإنهاء الخلاف ، ويتم تحرير محضر صلح ، ولعل العلاقة بينهما تظهر أكثر في حالات الصلح الكبيرة كما في نزاعات الثأر .

ففــي هــذه الحالة يجمع مجلس الصلح أعضاء مجلسي الشعب والشورى عن الدائرة الــذي حــدث فيها النزاع وكبار الأعيان والعمد والمشايخ، والمحافظ ، ومدير الأمن ، وكبار القيادات الشعبية والتنفيذية ، والعائلتين المتنازعتين ثم تقام طقوس وشعائر الصلح .

حيث يقوم القاتل بحمل كفنه ويسير به في الشارع الرئيسي بالقرية حتى يصل إلى أهل القتــيل ويقــدم كفنه لولى الدم ، وتعرف هذه العملية في الصعيد "بالقوده" ثم يوقع الطرفان وكبار الحاضرين على محضر الصلح .

ويروى أحد الوسطاء طقوس القودة قائلاً " في البداية يحدد موعد ومكان الصلح ، ويتم دعوة كبار أعيان المحافظة ، ويتم الصلح بحضور كل من المحافظ ، ومدير الأمن ، ومأمور المركز ، وكبار القيادات الشعبية والمحلية ، وعمد ومشايخ وأعيان المحافظة ، وبعض رجال الدين ، ثم يبدأ شيخ من مشايخ الأوقاف بإلقاء كلمة ، أو خطبة عن الصلح، أو التصالح بين المتخاصمين ، وبعد كده كلمة للمحافظ أو مدير الأمن .

وبعديــن يــيجى القـــاتل أو كبير العيلة بتاعته (إذا كان القاتل متوفى)، أو أحد أولاده ويحمـــل الكفــن ويمشى بيه في البلد ، لغاية ما يوصل الصوان المنصوب، ويدخل بيه على أهــل القتيل ويقدم كفنه ، وده بيسموه القوده ، والطرف التانى يقبل الكفن، ويقسم الجميع على هــذا الصلح ، وإنهاء الخلاف ، ثم يوقع الجميع على محضر الصلح ، ويوقع معهم كبار الحاضرين كشهود على هذا الصلح، ويسجل في مديرية الأمن .

ويروى أحد الوسطاء صيغة محضر الصلح في حالة الثأر على النحو التالي :

"يــبدأ محضر الصلح بـــ بسم الله الرحمن الرحيم ثم آية قرآنية تنص على الصلح ، ثم يكتب الآتـــي: بحضور كل من السيد مأمور المركز ، والسيد رئيس وحدة المباحث ،و السيد رئيس شـــعبة البحث الجنائي بالمحافظة ، وحضور كل من السيد .... عضو مجلس الشعب ، والسيد .... رئيس الوحدة المحلية ، ولفيف كبير من عمد ومشايخ وأعيان المحافظة ، وتحـــت رعايـــة الســـيد المحـــافظ ، والســـيد مدير الأمن ،تم التصالح بين عائلة .... وعائلـــة......... فـــي القضـــية رقـــم .... ، وانقـــاد ....من عائلة .... إلـــى عائلة......... وأقسم الطرفان على التصالح وعدم تكرار النزاع مرة أخرى . والله ولى التوفيق .ثم يوقع الطرفان وأعضاء لجنة الصلح والشهود على محضر الصلح.

أمـــا الـــنزاعات البسيطة التي لا تصل إلى القتل ، أو التي تكون داخل القبيلة الواحدة ، فهي لا تحتاج إلى محضر صلح فهم يكتفون بكلمة شرف بين الطرفين.

ومـــن أمـــثلة النزاعات التي توضح العلاقة بين الشرطة (كأسلوب رسمي لفض المنازعات) والوسطاء (كأسلوب عرفي) النماذج التالية:

نموذج رقم (١) يتلخص فيما يلي:

وضـــع أحـــد أفـــراد الهوارة بعض محصول الموز الخاص به أمام منزل أحد الفلاحين، تمهـــيداً لنقله بسيارة إلى السوق ، خرج الفلاح من منزله وطلب من الهوارى رفع محصول الموز من أمام منزله ، وطلب منه الهوارى أن ينتظر حتى تأتي السيارة لنقل الموز .

اشـــتد الحوار بينهما، وبطريقة ذكية (على حد تعبير حالة النزاع) استطاع الهوارى أن يخلص نفسه مؤقتاً من النزاع ، وذهب إلى أهله في قريته وقص عليهم ما حدث ، وتجمع ما يقرب من خمسين شاباً، وذهبوا إلى الفلاحين في قريتهم ، وقامت بينهم مشاجرة بالشوم نـــتج عـــنها إصـــابات في العائلتين ، ثم ذهب بعض كبار الهوارة إلى مكان النزاع ، وعادوا بأبـــنائهم على القرية ، وذهب الفلاحون إلى مركز الشرطة، وحرروا محضراً وتقريراً طبياً ، واســـتدعت الشرطة المشكو في حقهم ، اتصل أبناء الهوارة بعضو مجلس شعب، الذي تعهد بفض النزاع ودياً ، وبالفعل عقدت جلسة عرفية وتم التراضي بين الطرفين .

نموذج رقم (٢) :

زرع أحد الأفراد شجرتين أمام منزله ، وأثناء لعب أبناء عمه أمام منزلهم المجاور له ، جاءت الكرة في إحدى الشجرتين ، فغضب غضباً شديداً ، ورفع صوته بالشتائم ، سمع عمه وأبـــنائه هذه الشتائم فقرروا اقتلاع الشجرتين ، وبالفعل تم ذلك ليلاً ، وفى الصباح وجد هذا الـــرجل الشـــجرتين مقلوعتيـــن ، فذهب إلى أحد كبار الهوارة وقص عليه ما حدث ، وفشل الوسيط في تقريب وجهات النظر، وإقناع الطرف الثاني بإحضار شجرتين مكان المخلوعتين، تعقد الأمر ، وتم تحرير محضر الشرطة بذلك النزاع ،وبعد ضغط من رجال الشرطة ،
طلب الطرف الثاني تسوية الأمر عرفياً ، وبالفعل قام بإحضار شجرتين وزرعهما أمام منزل الطرف الأول

صفات القاضي العرفي أو الوسيط :

القضـــاة العرفييـــن ، أو ما يعرفون بالوسطاء أحياناً ، أو مشايخ القبائل لا يشترط أن يكونوا على دراية تامة بالقانون الوضعي ، أو ربما لا يعرفون عنه شيئاً .

وهـناك مجموعـة من الشروط التي يجب أن تتوافر في الرجل الذي يتدخل لفض نزاع في قبيلة الهوارة، حددها الإخباريون فيما يلي :

١. أن يكـون هـواري أصيل صحيح النسب (ما يكونش خاله فلاح) أي أن يكون والده هـواري ووالدتـه هوارية حيث أن الهوارة ينظرون إلى الرجل الذي تنتمي أمه إلى الفلاحين (حتى وان كان أبوه هوارياً) على أنه أقل منهم نسباً .
٢. أن يكون مشهود له بالصدق والأمانة والسمعة الطيبة .
٣. أن يكون أبنائه (إذا كان له أبناء) على خلق طيب (أن يكون له خلوفة صالحة) .
٤. أن يكون على درجة من الثراء ، وربما يرجع هذا الشرط إلى أن الوسيط من الممكن أن ينفق من ماله الخاص في فض النزاع ، أو على الأقل يكون ضامناً لأحد الأطراف
٥. أن يكون ملماً بقواعد العرف الهواري ومؤمناً به ، ولم يسبق له الخروج عليه .
٦. أن يكون قادراً على التأثير في الآخرين قادراً على الإقناع .

وتؤكد حالات الدراسة أن الوسيط ، أو الذي يتدخل لفض المنازعات لا بد أن يتحلى بصفات كثيرة حددها بعض الوسطاء فيما يلي :

- أن يكون صادق في نيته للصلح بين الأطراف المتنازعة .

حيث يقول أحد الوسطاء "ما يكونش راجل فتنه ، يشعللها نار ، ويخلى الناس تمسك في بعضـيها ، يعنى أنا مره كنت رايح في موضوع صلح بين الهوارة والفلاحين ، وبعدين جه واحـد في الصلح، متعين شيخ في الأوقاف ، ولا هو هوارى ولا فلاح ، والمفروض إن هو جـاى يصـلح ، لقيته قام وقال في خطبته أصل الجماعة الهوارة دمهم حامى وبيفتروا على الناس اللي حواليهم ، وهو كده غلط في الهوارة والناس كانت هتمسك في بعضيها ، وواحد من الهوارة قام رد عليه ، وكانت جلسة الصلح هتتقلب لعركة" .

- ويقول وسيط آخر :أن يكون ذو مكانة عالية بين أهله" أهم حاجة في موضوع الصلح هو التقدير ، أنا لما أروح أحل مشكلة لازم الطرفين يقدروني ، وعلشان الناس تقدرك لازم تبقى كبير في أهلك والناس عرفاك ، يعني لو حكمت على واحد حكم، ما يقدرش يتأخر في تنفيذه "

- ويرى وسيط آخر أن الوسيط لا بد أن يكون قادراً على إقناع الآخرين "الراجل اللي يصلح بيـــن الناس لازم يبقى راجل مقنع ، يعني يبقى كد كلامه مش مهزوز ومش خايف من حد غير ربنا".

- ويذكر بعض الوسطاء أن الوسيط لابد أن يكون لديه خبرة في فض المنازعات " لازم يبقى راجل ليه خبرة وحكيم ويعرف يوزن الأمور ، يعني مش كل واحد عايز يبقى كبير بالعافية".

- ويذكر بعض الوسطاء أن الوسيط لا بد أن يتحلى بالصبر "لازم يبقى باله طويل ويصبر على اللي قدامه ، وما يزعلش بسرعة ،لأن واجب على الكبير يستحمل ".

- ويذكـــر البعض أن الوسيط لابد أن يتحلى بثقة الناس فيه يقول أحد الوسطاء " أنا بدأت أحل مشـــاكل بســـيطة وأنا عندي (٢٥) سنة ، وشويه شويه بدأت أحل كل المشاكل لأن الناس وثقت فيّ ".

- ويجـــب أن يكـــون الوسيط محبوب بين الناس يقول أحد أفراد النزاع واصفاً الوسيط "يكون محبوب وليه دلالة على الناس ، والناس بتسمع كلامه ، وتخاف على زعله ".

ويؤكد الإخباريون ، والوسطاء أن المجلس العرفي الذي ينعقد يمكنه التوصل إلى حلول فـــي موضـــوعات الـــنزاع التي تعرض عليهم ، ولا يوجد قضايا معينة يختص بها المجلس العرفـــي ولا يوجـــد مشـــايخ مختصـــين للنظر في قضايا بعينها ، كما هو موجود في قبائل الصحراء الغربية وغيرها ، ويمكن للمشايخ أن يتوسطوا لفض النزاع بدون الأجهزة الرسمية في حالات النزاع التي لا تصل إلى القتل ، أما حالات النزاع التي يحدث فيها قتل تتدخل فيها السلطات الرسمية.

ويبدو أن المكانة الموروثة لا زالت تلاقي ترحيباً واسع النطاق في الصعيد بصفة عامة وبين أبناء هوارة بصفة خاصة ، حيث ظهر من نتائج الدراسة الميدانية أن الأب يورث هيبته ومكانـــته لابـــنه فـــي القبيلة ، ويتخذ إجراءات تمهيدية لذلك ، فعندما يحضر مجلس عرفي يصطحب أحد أبناءه ، ويكون غالباً الأكبر وذلك بعد وصول هذا الابن إلى سن يسمح له بذلك، ويـــبدو أن الغرض من ذلك هو إعداده ليكون من كبار القبيلة خلفاً لوالده ، أو ربما ليستفيد خـــبرة مـــن خلال حضوره في الأمور التي سوف تعرض عليه فيما بعد ، أو ربما يكون ذلك تمهيداً لتقبل الناس لهذا الابن والتعود عليه خلفاً لوالده .

ولا يفعل كل الوسطاء ذلك بل من الممكن أن يفعل ذلك أكثرهم شهرة ، وأكبرهم مقاماً ، ويرتبط ذلك بفكرة توريث المكانة الاجتماعية .

وفى هذا الصدد يذكر أحد الوسطاء" أنا ماتعلمتش خالص ، وما دخلتش مدارس ، ولكن بقـــرأ ، وأكتب ،وأبوي شيخ من مشايخ الهوارة ، وقاعد لغاية دلوقتى يحل أي مشكلة سواء في الهوارة أو في غير الهوارة، وهو ورث الموضوع ده عن جدي، وأنا ورثته أباً عن جد ".

ويقول وسيط آخر "أنا أبوي أول واحد تعلم في البلد والتعليم ده نفعه جامد في وضعه في مكانة عالية بين الناس ، وأنا دلوقتى بحل المشاكل بين الناس لأني ابن الشيخ فلان ".

ويرى ثالث أن الوراثة ليست العامل الوحيد الذي يجعل الفرد ذو مكانة اجتماعية رفيعة ، لأن هناك مجموعة من العوامل – من وجهة نظره– تتشابك لخلق مكانة اجتماعية للفرد حيث يقـــول"الوراثـــة ليها دور كبير في الموضوع ده ، لكن دلوقتى التعليم برضه ليه دور علشان المتعلم يقدر يقنع اللي قدامه لأنه فاهم ،كمان الواحد لازم تبقى شخصيته قويه "

ومـــن هـــنا نجـــد أن هناك نوعان من المكانة داخل قبيلة الهوارة وخاصة في الوساطة في حل المنازعات .

المكانـــة الأولى : وهى المكانة الموروثة والتي تنتقل إلى الابن بحكم انتمائه إلى فرع له قوة اقتصادية ، واجتماعيه داخل القبيلة ، أو بحكم عمل والده كوسيط لحل المنازعات .

المكانـــة الثانـــية وهى :- المكانة المكتسبة وهى التي يكتسبها الفرد عن طريق تعليمه، أو خــبرته، أو شخصــيته القادرة على التأثير في الآخرين ،واقناعهم ،أو عن طريق احترام الناس، وتقديرهم له لرجاحة رأيه ،وعدله بين الناس.

العرف الهوارى نظرة مستقبلية:

اتضـح مــن خــلال نتائج الدراسة الميدانية أنه على الرغم من اعتراف أفراد الهوارة بالتغـير الاجتماعــي، إلا أنهــم لا يتوقعون حدوث تغيرات كبيرة في العرف الهوارى، وذلك بســبب تمســكهم بالعــادات والتقاليد ، وتوريثها للأبناء ، إلا أنه من الممكن حدوث تغيرات بسيطة في العرف الهوارى بسبب التعليم والهجرة من الريف إلى الحضر.

و هذه التغيرات تكون في بعض الأعراف وليست جميعها ، بمعنى أنه من الممكن أن تتغـير في المستقبل نظرة أبناء الهوارة إلى القبائل الأخرى، أو أن يسمح للفتاه بالخروج إلى التعليم والعمل على نطاق أوسع مما هي عليه الآن .

وفى ظل التغيرات الاجتماعية السريعة التي تحدث في المجتمع، وزيادة نسبة التعليم بين الهــوارة يتوقع البعض حدوث تغيرات ليست جذرية في البناء الاجتماعي لمجتمع الهوارة ، حيــث أنهــم يقــارنون بين الماضي والحاضر ، ويعترفون أن هناك تغيراً ملحوظاً، ظهر في بعض العادات والتقاليد .

ويؤكــد ذلــك أحد الإخباريين بقوله " أنا نفسي الهوارة يرجعوا زي زمان ، لأن زمان كان فيه واحد أو إتنين مسيطرين على الكل ، ولو حصلت أي مشكلة، الناس تروح لهم والموضوع يخلص على طول، لا كان فيه مركز ولا نقطه ، ولا قلة قيمه ، لكن دلوقتى الزمن أتغير ،وكل واحد عايز يعمل فيها كبير".

وهو بذلك يعترف ضمناً بحدوث تغيرات في مكانة كبير العائلة ، أو ما كان يعرف بكبير الهــوارة ، فلــم يعــد الآن شخص واحد يطلق عليه كبير هوارة ، وإنما ظهر بفعل التعليم ، وغيره من المتغيرات الأخرى بعض الأفراد الذين يعملون كوسطاء في فض المنازعات.

ولـــم تعد مكانة كبير الهوارة مثلما كانت عليه من قبل ،حيث كان الجميع يطيع أوامره دون نقـــاش أو جـــدال ، ويـــنفذها دون تـــردد أما الآن فهو لا يستطيع أن يجبر أحداً على شيء،وليس هذا عيباً فى مجتمع الهوارة ،إنما هو واقع ينبغي أن يعترف به الجميع ،وهذا لا يعنى على الإطلاق انهيار التقاليد ، بقدر ما يعنى حدوث تغيرات فى بعض هذه التقاليد.

ونحـــن لا ننظر إلى التغيرات التى تحدث فى مجتمع الهوارة على أنها بالضرورة ضارة وظيفـــياً للبـــناء الإجتماعى لهذه القبيلة، بل ننظر إليها على أنها تؤدى دوراً وظيفياً فى هذا البناء وتعمل على استقراره واستمراره.

وهـــذا يتفق مع ما ذهب إليه (رينيه مونيه) من أن روح المحافظة مع القابلية للتطور همـــا العاملان الأساسيان فى حياة المجتمعات ،وأنه يجب وفقاً لذلك أن تظل كثير من التقاليد باقية مع المرونة التى تسمح بالتطور .

ويعـــترف كثـــير من علماء الاجتماع بقيمة الاستقرار، والمحافظة على العادات والتقاليد والعـــرف ، ولكـــنهم فى الوقت نفسه يفسحون الطريق أمام التجديد ، ويتركونه يتصارع مع القوة المستقرة ، ويعتبرون النـاتج النهائي بعد هذا الصراع هو الأصلح.[1]

ومـــن ثـــم فهـــو يتنبأ بحدوث بعض التغيرات في المجالس العرفية ، ودورها في فض المـــنازعات ، حيـــث أنـــه يؤكـــد أنـــه قديماً لم يكن هناك لجوء إلى الطرق الرسمية لفض المنازعات، وإنما كان الاعتماد الكلى على الأساليب العرفية لفض المنازعات.

أمـــا الآن فهـــناك تعاون بين الأساليب الرسمية والأساليب العرفية لفض المنازعات ، ومن المتوقع زيادة دور الأسلوب الرسمي لفض المنازعات في المستقبل .

ويضـــيف آخـــر "ممكن حاجات كتير تتغير في المستقبل ، زي ما حاجات كتير إتغيرت دلوقتى، يعنى زمان كان لو حصلت مشكلة ،وواحد راح المركز، تبقى مصيبة ،لأن ده عيب في حق كبار البلد ، لكن دلوقتى ممكن الواحد يروح النقطة ، وما يخفش على زعل حد ".

---

[1] - سامية الساعاتي،مرجع سابق،ص ٢٧٦.

ويـــرى آخــــر أن هناك بعض العادات التي تغيرت بالفعل في الوقت الحالي ومنها خروج البـــنات للتعليم حيث يقول " زمان ما كانش فيه بنات تتعلم ، لكن دلوقتى البنات بتتعلم وتاخد دبلوم ، وممكن تدخل الجامعة".

ويـــرى أحـــد الإخبارييـــن أن التعلـــيم هو العامل الفعال والمؤثر في تغيير بعض عادات الهوارة حيث يقول "ما فيش حاجة هتغير عادات الهوارة غير التعليم ، وممكن التعليم يقضى على تقاليد الهوارة ".

ويـــرى بعـــض الهوارة أن الروابط الأسرية ، والقرابية معرضة للتفكك والتباعد ، وذلك لانشغال الأفراد بالتعليم والهجرة ...الخ .

يقول أحد الإخباريين " زمان كنت تلاقى في البلد خمس أو ست سهرات في رمضان في الدواوير ، والناس تقعد مع بعضيها كل يوم في السهرة ، دلوقتى ما تلاقيش واحد ولا إتنين اللي مسهرين ، وما حدش قاعد معاهم ".

وقديماً كانت بعض الأعمال تعد عاراً على الهوارى، ولا ينبغي له أن يعمل بها مثل مهنة المـــدرس ، ومهنة الخفير النظامي ، ومهنة عامل في مدرسة ، أما الآن فهناك من الهوارة من يعمل بهذه المهن وغيرها ولا يعد ذلك عيباً.

" زمان واحد إتعين مدرس في بلد جنبينا ، راح واحد من قرايبه اشتكي أبوه عند العمدة ، وقاله شوف يا عمده الراجل ابن الـــ....... رايح يشغل ابنه خوجه ".

ويقـــول آخــــر " زمان جبت لواحد قريبي وظيفة فراش في مستشفى ، وما كنش حيلته حاجه، ورفض يستلم علشان هو هوارى ".

ويقـــول ثالـــث " زمـــان ما كنش حد هوارى يرضى يتعين في الغفر علشان الغفير كان يجرى ورا العمدة، ويمسك له الحمارة ، لكن دلوقتى الزمن إتغير ، والناس عرفت أن الغفير موظف في الحكومة مش عند العمدة وبقى فيه غفر كتير هوارة".

ومما سبق نستنتج أن هناك تغيراً ملحوظاً حدث في نظرة الهوارة لهذه المهن حيث أنهم كانوا ينظرون إلى المدرس على أنه (خوجة) والخفير النظامي على أنه خادم للعمدة، أما الآن فتغيرت هذه النظرة ، وعمل بهذه المهن بعض أبناء الهوارة .

والسلم المهني لأبناء الهوارة، بل ومعظم أبناء الصعيد يبدأ بتفضيلهم لبعض المهن التى تأتى فى أعلى درجة مثل الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات ، ويأتى بعدها مهن متوسطة مثل مهنة المحامى أو المدرس أو المحاسب أو ما شابه ذلك ثم تأتى فى مؤخرة هذه المهن مهنة الفلاحة والعمالة فى المصالح الحكومية المختلفة وغيرها من الحرف الأخرى .

ومن الأشياء التي يرى الهوارة أنها تغيرت هي النظرة إلى السفر للخارج ، حيث يذكر أحد الإخباريين " زمان كان عيب إن الواحد يسافر للخارج ويسيب أرضه ".

ويضيف آخر " إحنا اللي تعبنا، كبر الجد ، يعنى الجماعة الفلاحين سافروا الخارج وجابوا فلوس كتيره، واشتروا أرض حتى من الهوارة نفسهم".

ويتضح من حديث الإخباريين أنه إلى وقت قريب كان الهوارى يعتبر السفر إلى الخارج وترك أرض الآباء والأجداد عار عليه ، أما الفلاحين فقد سافروا إلى الخارج واستطاعوا تكوين ثروة جعلتهم فى مكانة اجتماعية أعلى (على الأقل أمام أنفسهم) ولكن تغيرت هذه النظرة من قبل أبناء الهوارة بفعل عوامل كثيرة أهمها التعليم وقلة إنتاج الأراضي الزراعية، والتطورات الهائلة التى حدثت فى النواحي المادية فى مجتمعهم بل وفى المجتمع المصري بصفة عامة .

وعلى الرغم من هذه التغيرات التي حدثت في مجتمع الهوارة إلا أنه يبقى التضامن الاجتماعي قوياً في أوقات الأزمات ، والنزاعات الخارجية ، ويوضح ذلك قول أحد الإخباريين "لو حصل وواحد من الهوارة اتعارك مع حد غريب تلاقينا كلنا يد واحده وننسى أي خلافات بينا".

ويـبقى الـزواج الداخلي يحتل المرتبة الأولى في أولويات العرف الهوارى التي لا تقبل التغيير ولا مجرد الجدل فيها .

ومـن ثم لا يستبعد الهوارة حدوث بعض التغيرات غير الجوهرية في العرف الهوارى، ولكنهم في الوقت ذاته يستبعدون حدوث تغيرات سريعة في عادة الزواج الداخلي.

وعلـى الـرغم مـن لجـوء الهـوارة بكثرة إلى العرف في فض المنازعات إلا أنهم لا يسـتبعدون اللجوء إلى الأساليب الرسمية بل يتوقعون زيادة نسبة اللجوء للأساليب الرسمية في المستقبل .

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (برك) Burke من أن تنمية المجتمع يجب أن تقوم على دعامتين أساسيتين هما القدرة على المحافظة ، و القدرة على التجديد والابتكار[1]

[1]- سامية الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦.

مناقشة نتائج الدراسة

١- في ضوء التوجه النظري

٢- في ضوء تساؤلات الدراسة

٣- في ضوء الدراسات السابقة

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري :

في ضوء مسلمات البنائية الوظيفية يمكن القول أن الوظيفة الواحدة يمكن تحقيقها بأكثر مـــن عنصـــر ، حيث أن تكامل المجتمع وتوازن النسق وحل المنازعات داخل المجتمع يمكن تحقيقه عن طريق الأساليب العرفية ، أو الأساليب الرسمية لفض المنازعات ، أو كليهما معاً

ويمكـــن للعنصـــر الواحد أن يؤدي أكثر من وظيفة ، حيث أن الأساليب العرفية لفض المـــنازعات ، بالإضـــافة إلى أنها تعمل على خفض حدة التوتر بين المتنازعين ، فهي تعمل علـــى تحقـــيق التضامن الاجتماعي بين الأفراد ، وتعمل على حماية هؤلاء الأفراد من بطش السلطة المتمثلة في الشرطة والمحاكم .

* و اتضـــح من نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع، حيث أوضحت نتائج الدراسة أنه كلما كان سبب النزاع بسيطاً وداخلياً ، كان الأسلوب العرفـــي هـــو الأســـلوب المفضل لفض هذا النزاع ، أما إذا كانت أسباب النزاع معقدة ، يتم اللجوء إلى الأساليب الرسمية المتمثلة في الشرطة والمحاكم لفض النزاع .

واتفقت هذه النتيجة مع تأكيد دوركايم على العلاقة بين نوعية الجزاءات ونوعية الجرائم ، وحرص المجتمعات التقليدية على تطبيق الجزاءات الرادعة مما أدى إلى زيادة أنماط التضامن الاجتماعي ، أما القانون التعويضي، أو ما أسماه دوركايم " القانون التعاوني" والذي يوجد في المجتمعات المعقدة ، تقوم به بعض المؤسسات القانونية مثل المحاكم * .

وأي كان الأمر سواء تم فض النزاع بطريقة رسمية ، أو بطريقة عرفية ، فان هذا سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى إعادة التوازن إلى المجتمع وجعل النسق في حالة من التوازن والاستقرار .

---

* لمزيد من التفاصيل حول دراسة دوركايم حول هذا الموضوع أنظر : عبد الله محمد عبد الرحمن – علم الاجتماع القانوني النشأة التطورية والمداخل النظرية الحديثة والدراسات الميدانية ص ص١٣٣– ١٣٤ .

وحيث أنه يمكن – وفقاً لمسلمات البنائية الوظيفية – تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل فان حاجة المجتمع للتوازن والاستقرار يمكن تحقيقها بالأسلوب العرفي لفض المنازعات أو بالطرق الرسمية لفض المنازعات والمتمثلة في الشرطة والمحاكم ...... الخ

* أسباب النزاع في ضوء البنائية الوظيفية :

إن النزاع بكل أشكاله وأسبابه يعتبر نظام قائم بذاته ، يرتبط بكل النظم الموجودة داخل المجتمع ، حيث أنه يرتبط بالنظام الاقتصادي الذي يتمثل في قرى الدراسة في ملكية الأراضي الزراعية ، ويرتبط بالنظام القرابي الذي يقوم على تكتل البدنات التي تنحدر من جد واحد ، وتمسكها بالعصبية القبلية ، ويرتبط بالنظام القانوني سواء إن كان عرفياً ، أو رسمياً لإعادة التوازن ، والاستقرار إلى المجتمع ، ويرتبط بالموقع الجغرافي وطبيعة الحياة الاجتماعية .... الخ .

ويحدث التوتر، وحالات سوء الفهم إذا تصرف أحد المشاركين صراحة أو ضمناً بما يخالف توقعات الآخرين[1] .

ويرى دوركايم أن سبب السلوك لا يكمن في ذاته أو في ذات الإنسان ، وإنما في السياق الاجتماعي ، ومن ثم فتفسير وجوده ينبغي أن يكون بالنظر إلى الوظيفة التي يؤديها ، أو الغاية التي يهدف إلى تحقيقها ، وفي إطار ذلك يؤكد دوركايم أنه حينما نحاول إنجاز تفسير للظاهرة الاجتماعية ، فانه إلى جانب أننا نحاول تحديد السبب الأساسي وراءها ، فإننا ينبغي أن نتعرف على الوظيفة التي تنجزها [2].

وهنا يمكن القول أن أسباب النزاع لا تكمن في ذاتها ، أو في ذات الفرد ، وإنما تكمن في السياق الاجتماعي .

---

[1] – مايك فيزر ستون – ثقافة العولمة – مصدر سابق ص٢٤٦

[2] – علي ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، مصدر سابق ص.ص ٢١٩، ٢٢٠

حيث أن السياق الاجتماعي في مجتمعات الدراسة يفرض أسباباً معينة للنزاع ، وذلك لطبيعة هذه المجتمعات حيث أنها مجتمعات زراعية قبلية تنتشر فيها العصبيات القبلية المتباينة في أفكارها وفى عاداتها وتقاليدها ، مما يؤدى أحياناً إلى نوع من النزاع والصراع بين هذه العصبيات (مثل الهوارة ،والعرب ، والفلاحين، والأشراف ، وغيرهم).

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه دوركايم من أن التجمعات المتباينة تتميز بضمائر جمعية متباينة أيضاً، وتصورات جمعية متباينة ، مما يترتب عليه وجود تيارات اجتماعية متباينة .[١]

وإذا جاز لنا استخدام مصطلح ميرتون عن " الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة " نجد أن النزاع يؤدي وظيفة ظاهرة متمثلة في تجميع القبيلة ، والتفافها حول هدف واحد ، وتماسكها وترابطها ، ووظيفة كامنة وهي الحفاظ على التراث الثقافي لهذه القبيلة والمتمثل في العادات والتقاليد ، وتوارثها عبر الأجيال ، وتشكيل سلوك الفرد وفقاً للضمير الجمعي .

*- اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن الأسلوب العرفي هو الأسلوب المفضل لفض المنازعات لدى قبيلة هوارة في صعيد مصر ، وهذه النتيجة تؤكد ما ذهب إليه بارسونز من قدرة النسق على تدبر أمر الصراع، حيث يجيز بارسونز إمكانية حدوث توتر داخل المجتمع ، ولكنه يسلم بحقيقة أن التوتر هذا يمكن تدبره داخل نسق الأسرة والقرابة [٢].

ويرى دوركايم أن ضبط سلوك الإنسان بواسطة الجماعة التي تسودها أخلاق التضامن الآلي يؤدى ثلاثة أهداف رئيسية وهي :

أ- حماية المجتمع من الفردية المتطرفة ، ومن ثم من حالة الأنومي .

ب- حماية الفرد من بطش الدولة عن طريق خلق حاجز يعوق قوتها الباطشة عليه .

ج - إحياء الجماعات القديمة ذات السلطة الأخلاقية التي تجسد الضمير الجمعي .

---

[٣] -جورج رتيزر ، رواد علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١٧٨.

[٢] - مصطفى خلف عبد الجواد : قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مصدر سابق ص١٤١

ويرى دوركايم أن السلوك يكتسب عقلانيته من خلال اتصاله بالعنصر المعياري الذي يشكل الضمير الجمعي[١].

ووفقاً لذلك يمكن القول أن لجوء الأفراد إلى الأساليب العرفية في فض المنازعات يكتسب عقلانيته ، من خلال اتصال الجلسات العرفية بالعرف ، والعادات ، والتقاليد التي تشكل الضمير الجمعي لهؤلاء الأفراد وأن استخدامهم لهذه الأساليب يؤدي أهداف رئيسية يمكن توضيحها على النحو التالي :

أ- حماية المجتمع من الفردية والأنانية .

ب- يساعد على تماسك المجتمع وإحياء السلطة التقليدية التي تقوم على فكرة الضمير الجمعي .

ج- يحمي الأفراد من بطش رجال الشرطة ويوفر عليهم كثير من النفقات والوقت والجهد.

* أكدت الدراسة الميدانية أن الوسطاء يلعبون دوراً هاماً في المجتمع ، ووفقاً لما ذهب إليه(فيبر) يمكن القول بأن الوسطاء والمشايخ هم سلطة تقليدية وكاريزمية ، حيث قسم (فيبر) السلطة إلى ثلاثة أنماط وهى :السلطة الكاريزمية (Charsimatic) ، والتقليدية (Traditional) ، والشرعية (Legal).

وأشار (فيبر) إلى أن كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة يستلزم نمط معين من القواعد القانونية، والتي يجب أن تستمد شرعيتها من خلال المجتمع الذي توجد فيه ، فالسلطة الكاريزمية تتمثل في مجموعة من القدرات ، والمهارات التي يجب أن يتمتع بها صاحب الكارزمة ، وتجعله قادراً على التأثير في الآخرين ، وإجبارهم على احترامه وطاعته.

أما السلطة التقليدية فهي تتبلور في السلطة الأبوية ، وتستلزم نسق قانوني وثقافي مميز ، وتحكم عن طريق قواعد محددة مثل العرف والدين والتقاليد .

---

[١] - علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة (الأنساق الكلاسيكية) مصدر سابق ص٢٧٢

أما السلطة القانونية فهي السلطة التي تقوم على أسس عقلانية ، وتعكس مرحلة المجتمع الحديث الذي يعتمد على المؤسسات البيروقراطية الحديثة والمعقدة [1].

ومن هنا فإن الوسيط الذي يتدخل لفض النزاعات ، لابد أن تتوافر فيه شروط معينة لكي يستطيع أن يؤدى وظيفته في إعادة التوازن إلى المجتمع ، وهذه الصفات أو الشروط هي التي تمكنه من التأثير في الآخرين، وتجعل الأفراد يحترمونه وينفذون أوامره .

ويكتسب الوسيط دوره ومكانته في المجتمع من خلال السلطة الأبوية التي تحكم عن طريق العادات والتقاليد والعرف والدين ....الخ .

* و اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة بين الأسلوب العرفي ، والأسلوب الرسمي لفض المنازعات ، وعلى الرغم من ذلك يفضل الأفراد المتنازعين اللجوء إلى الأساليب العرفية لفض المنازعات .

ويمكن تفسير لجوء الهوارة إلى الأساليب العرفية لفض المنازعات في ضوء ما ذهب إليه دوركايم في تقسيمه للمجتمعات إلى مجتمع التضامن العضوي ، ومجتمع التضامن الآلي حيث يرى دوركايم أن المجتمع الذي يسوده التضامن الآلي يتميز بالقانون القمعي ، لأن الأفراد في مثل هذا النوع من المجتمعات يكونون على درجة عالية من التماثل ، ولأنهم يميلون إلى الإيمان بقوة بمجموعة من القواعد الأخلاقية المشتركة .

وأن أي انتهاك لقيم هذا المجتمع تعد أمراً بالغ الخطورة في نظر غالبية أفراد هذا المجتمع وبالتالي يعاقب المخالف بقسوة لانتهاكه للنظام الأخلاقي.

وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الذي يسوده التضامن العضوي يتميز بالقانون التقويمي ، وهو يطلب من الفرد دائماً طاعة القانون .

وتقع مسؤولية الإشراف على هذا القانون على عاتق أجهزة متخصصة (مثل البوليس والمحاكم)[1]، ومن هنا يمكننا القول أن مجتمع الهوارة يسوده التضامن الآلي .

---

[1]- لمزيد من التفصيل عن أنماط السلطة عند فيبر أنظر :جورج ريتزر، مرجع سابق ص ص ٢٥١- ٢٦٤.

أو ربما يرجع تفضيلهم للأساليب العرفية إلى ما ذهب إليه (راد كليف براون) من أن هــذه المجــتمعات البسيطة تتميز بالنظم والعقائد والرموز المتداخلة للغاية، بحيث أنها تشكل نمطــاً كلــياً يشجع ، ويدعم الاعتقاد في كلية النسق، وأن النسق القرابى يمثل المجال الذي تنجز فيه كثير من الأنشطة الاجتماعية .

وعلــى ذلــك فــإن العلاقــات القرابية هي المصدر الأساسي للتماسك الاجتماعي في المجتمعات البسيطة .

ويؤكــد " براون" على أن النسق يطرح تلقائياً ميكانزمات خاصة ، وملائمة يصرف بها مواضــع الــتوتر ، أو الصــراع ، أو يــنظمها ، بحيــث لا يؤدى تراكمها إلى تحطيم البناء الاجتماعي وانهياره[٢] .

وهــذا الــدور الوظيفــي تلعبه الأساليب الرسمية ، والعرفية لفض النزاع في مجتمع الهوارة .

ثانياً : الإجابة على تساؤلات الدراسة والموقف من الدراسات السابقة :-

التســاؤل الأول : هــل هــناك علاقــة بيــن أســباب النزاع وأساليب فض النزاع؟

* - اتضــح من نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين أسباب النزاع ، وأساليب فض الــنزاع، حيــث أوضــحت نــتائج الدراسة أنه كلما كان سبب النزاع بسيطاً ، وداخلياً ، كان الأسلوب العرفي هو الأسلوب المفضل لفض هذا النزاع .

أمــا إذا كانــت أســباب النزاع معقدة ، يتم اللجوء إلى الأساليب الرسمية المتمثلة في الشرطة والمحاكم لفض النزاع .

يقــول أحــد الوسطاء: "يعني لو حصلت مشكلة مع عيلة تانية ممكن الحكومة تتدخل ، لكن لو إحنا مع بعضينا نحل المشكلة مع بعض وما توصلش للحكومة" .

١- لمزيد من التفصيل أنظر : جورج ريتيزر ، رواد علم الاجتماع، مرجع سابق ، ص ص ١٦٩ – ١٧١.

٢- لمزيد من التفصيل حول النسق وقضية التكامل البنائى أنظر :على ليلة ، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٠ – ١٩٧.

ويذكر آخر: "لو واحد أتقتل يبقى الموضوع في إيد الحكومة" .

ومـــن الممكن أن يبدأ النزاع بسبب بسيط لا يستدعي تدخل الشرطة ، ولكن من الممكن أن يتطور هذا النزاع ، ويحدث إصابات في الأفراد أو الأموال ، مما يترتب عليه تدخل أجهزة الأمن لحسم الموقف.

ويذكر أحد الإخباريين: "في مرة حمارة واحد نزلت في غيط ، صاحب الغيط شتم الحمارة وصـــحابها ، صـــاحب الحمارة سمع الشتيمة ، اتخانق مع صاحب الزرعة ، صاحب الزرعة ضربه بالفأس، مات، والموضوع بقي فيه نيابة، وحكومة وتار" .

ويؤكـــد الوسطاء أن التدخل لفض المنازعات البسيطة، يكون أمراً سهلاً، بينما التدخل لفـــض المـــنازعات المعقدة يكون أمراً صعباً، وخاصة إذا نتج ثأر عن هذا النزاع ، وفى هذا الصدد يقول أحد الوسطاء "المشاكل البسيطة اللي تحصل في العيله ، الواحد ممكن يحلها في أي وقـــت بسهوله ، لكن الموضوع لو كبير لازم الحكومة تتدخل ، علشان ما فيش حد يقدر يعارض الحكومة "

ويضـــيف أخر "المشكلة لو بين الأخ و أخوه يبقى حلها أسهل من الأغراب،وبتلاقى دايماً إن المشاكل بين الاخوات أسبابها بسيطة وساهله "

ومـــن الملاحظ أن الاختلاف في الميراث بين الأخوة لا يستدعي اللجوء إلى الشرطة – على الأقل في بداية الأمر – ولكن يمكن اللجوء إلى أحد كبار العائلة لحسم الموقف .

أما إذا كان النزاع بين قبيلتين بسبب الثأر مثلاً فان أي صلح ، حتى– وإن كان عرفياً– فهـــذا يتطلـــب تدخل الأجهزة الرسمية لفض هذا النزاع، ومن الملاحظ أيضاً أن أسلوب فض الـــنزاع يرتبط أيضاً بتطور، أو عدم تطور النزاع، فإذا تدخل العقلاء في الوقت المناسب قبل أن يـــتطور الـــنزاع فهذا يساعد على حل النزاع بطريقة عرفية ، أما إذا تدخل بعض الأفراد بعصبية دون إدراك صحيح للأمور، فهذا يؤدي إلى تصاعد النزاع وتدخل الأجهزة الرسمية .

وبالرجوع إلى التراث البحثي والمتمثل في الدراسات السابقة في هذا الموضوع ، حول أساليب فض المنازعات، لم يجد الباحث في الدراسات التي تمكن من الوصول إليها أي دراسة تركز على العلاقة بين أسباب النزاع ، وأسلوب فض النزاع ، باستثناء دراسة عزة صيام عن مشاركة كبار السن في إدارة شئون القرية ، مع إشارة خاصة إلى أساليب حل النزاع.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة عزة صيام ، ووجه الاختلاف هو أن دراسة عزة صيام توصلت إلى أن لجوء المتخاصمين إلى المجالس العرفية لا يتوقف على طبيعة الخصومة ، أو على نوع النزاع، بقدر ما يعود إلى الثقة في عدالة هذه المجالس، وموضوعية إصدار قراراتها .

بينما توصلت دراستنا الحالية إلى نتيجة مختلفة، حيث أن لجوء الأفراد للمجالس العرفية أو المؤسسات الرسمية يتوقف على طبيعة النزاع ، وموضوع النزاع، وشدة النزاع ، ونوع النزاع بالإضافة إلى الثقة في هذه المجالس ، وربما يرجع الاختلاف بين الدراستين فى هذه النتيجة إلى اختلاف الفئة المدروسة.

التساؤل الثاني : ما هي أهم أسباب النزاع في مجتمع الهوارة؟

أكدت الدراسة الميدانية أن أسباب النزاع متعددة وأهمها ما يلي :

١. الاعتزاز بالنسب ، والنظرة المتدنية لأبناء القبائل والعائلات الأخرى :

اتضح من الدراسة الميدانية أن الاعتزاز بالنسب ، والنظرة المتدنية لأبناء العائلات الأخرى من قبل أبناء الهوارة من أهم أسباب النزاع .

يقول أحد حالات النزاع "يعني الجماعة الفلاحين عايزين يعملوا رأسهم براسنا" .

ويضيف أخر "دول زمان كانوا بيشتغلوا عندنا عبيد" ، ويقول أخر "دي ناس أصلها واطي" ويذكر أخر "دي ناس ما لهاش أصل ولا فصل"

بالنظر إلى هذه المقولات يتضح أن الهوارى ينظر إلى ما دون الهوارى ، على أنه لا أصل له، ولا فصل ، وهذا بالطبع ما لا يرضي أبناء القبائل ، والعائلات الأخرى .

ويتمسك كلا الطرفين بوجهة نظره ، مما يؤدى في نهاية الأمر إلى حدوث صدام ونزاع ، وعنف من كل طرف ضد الآخر ، وكل منهما يظن أنه على صواب .

ويرتبط هذا السبب بالموروث الثقافي ، وإعادة إنتاج الثقافة ، وعدم تقبل الآخر، ولم يكن ذلـــك وليد اللحظة ، أو شيئاً جديداً ، وإنما هو قديم ، ولكنه يتجدد في صور أخرى ، وربما تكـــون حدتـــه قد زادت ، بسبب تحقيق القبائل والعائلات الأخرى لمكانة اجتماعية مكتسبة ، ســـواء عن طريق التعليم ، أو تولي مناصب قيادية في المجتمع ، أو عن طريق تحقيق ثروة كبيرة ، سواء عن طريق الهجرة إلى الخارج ، أو التجارة أو غيرها ، وهذا يجعلهم يرفضون أن يتعالى عليهم أحد .

ويعبر أحد أفراد النزاع عن ذلك بقوله "هم فاكرين إن الروس (يقصد الرؤوس) إتساوت علشان معاهم فلوس" ويعلق آخر على ذلك "القوالب نامت والنصاص قامت" ، ويعلق ثالث "مهما كان على الأصل دور" .

مـــن كل هذه المقولات يمكن أن نستخلص أن هناك أسباب كامنة للنزاع تنتظر أي سبب ظاهر لكي يحدث النزاع ، وهي ما أوضحها قول أحد الوسطاء بقوله "النار اللي تحت الرماد تســـتني شويه، هواء علشان تظهر" ، وكأن القلوب ذاتها تحمل بداخلها أشياء بالنسبة للآخر تجعل وقوع النزاع محتملاً في أي لحظة .

ولـــم يـــنجح التعلـــيم أو الهجرة ، أو أي متغيرات أخرى من تغيير صورة الآخر لدى القـــبائل والعـــائلات الموجـــودة فـــي صعيد مصر ، فبعضها ينظر إلى الآخر بوصفه متكبر ومتغطرس وهو لا يستحق ذلك ، والآخر ينظر إليه على أنه لا أصل له ، ولا فصل ولا يمثل أهمية ، ولا قيمة في المجتمع ، مهما ارتقى في المكانة الاجتماعية وهكذا .

وينظر أبناء قبيلة الهوارة إلى أنفسهم على انهم افضل القبائل وأعرقها نسباً.

ونظـرتهم للقـبائل الأخرى تختلف من قبيلة إلى أخرى حيث تراهم يرتبون القبائل وفقاً لمـنظورهم الشخصـي علـى اعتبار أن الهوارة هي افضل القبائل ثم يليها الأشراف الذين يعتبرهم بعض الهوارة انهم أبناء عمومتهم ،ثم بعد ذلك يتساوى عندهم العرب والفلاحين فى النسب،والذين يعتبرونهم فى مؤخرة ترتيب القبائل بالنسبة لهم،وهذا ما جعلهم يتعصبون ضد القبائل الاخرى.

ولقـد اتفقت الدراسة الحالية في هذه النتيجة مع دراسة مصطفى مرتضى عن العصبية وبناء القوة ، من حيث التأكيد على العصبية كعامل أساسي في التحالفات القرابية .

٢. النزاع بسبب الاختلاف حول الميراث

يعـد هـذا السـبب مـن الأسباب التي تهدد التضامن الآلي الذي تتميز به المجتمعات التقليدية وذلك لأنه يحدث بين أشد الناس قرابةً ونسباً فهو يحدث غالباً بين الأخوة ، وأبناء العمومـة العاصـبة ، وذلك إما بسبب رغبة أحد الورثة في الاستحواذ على نصيب أكبر من غـيره ، أو رغبـته في الاستحواذ على الأراضي الجيدة دون غيرها ، ويقدم حالات الدراسة تبريرات للنزاع بسبب الميراث وهي : "القل يربي الغل" ، "لأن الحالة لما تكون تعبانه يبقي الكل محتاج" ، "الفلوس بتطمع النفوس" ، "الأخ ممكن يموت أخوه بسبب الطمع" .

يـرى هـؤلاء الأفراد أن الميراث إذا كان قليلاً ، وأن الورثة فقراء فهذا يكون دافعاً للـنزاع على الميراث ، ويورث الحقد والغل بين الأخوة لدرجة تصل إلى أن ينسي الأخ صلة الرحم ، والأخوّة ، وكل صلات القرابة ، بل قد يصل في بعض الحالات إلى القتل ، ولكن نجد فـريقاً آخر من المبحوثين يرى أن النزاع بسبب الميراث قليلاً ما يحدث ، وإن حدث فيمكن تداركه بسرعة ، حتى وإن اضطر أحد الأطراف إلى التنازل عن جزء من حقه لصالح أخوته.

ويقول أحد الأفراد المتنازعين :"يعني أنا وإخواتي اختلفنا شويه لما جينا نقسم الأرض ، لكن قعدنا مع بعضينا ، ودي عندي ودي عندك ، وما حدش سمعنا وخلص الموضوع " .

ويقول آخر: "الأخ عمره ما يتعوض ، ولو بكنوز الدنيا" ، ويذكر أحد الوسطاء " ممكن ده يحصل (يقصد النزاع) لما الشيطان يدخل بين الأخوات" ،ويذكر آخر "الدم عمره ما يبقى ميه".

وأي كـــان من أمر، فإن الدراسة الميدانية أكدت على أن الميراث يعد سبباً من أسباب النزاع لدى قبيلة الهوارة في صعيد مصر ، ولكن يمكن تداركه قبل أن يتطور ، وغالباً ما يتم فــض هذا النوع من النزاع عن طريق تدخل كبار العائلة، ومشايخ القبيلة والجلسات العرفية التي يعقدونها .

وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها أشرف طلبه في دراسته لدور المجالس العرفــية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث أوضحت نتائج دراسته أن الميراث يعد سبباً من أسباب النزاع .* والفرق بين دراستنا ودراسة أشرف طلبة هو أن النزاع حول المــيراث فى دراستنا يظهر واضحاً بين الإخوة الذكور، ولكن لا يلجأ الإناث كثيراً إلى النزاع حول الميراث بسبب العادات والتقاليد المتوارثة بين أبناء الهوارة .

٣. الخلاف بسبب حدود الأراضي الزراعية :

أكـــدت الدراســـة الميدانية أن هذا السبب يعد من أكثر أسباب النزاعات انتشاراً وربما يرجع ذلك إلى طبيعة مجتمع الدراسة باعتباره مجتمع زراعي في المقام الأول.

و ربما يرجع أيضاً إلى انتشار الأمية خاصة بين العاملين في النشاط الزراعي، أو ربما يرجع إلى ما يسمى "بالعداوة الكامنة " التي يعبر عنها المثل الشعبي القائل "اللي يحبك يبلعلك الزلط ، واللي يكرهك يتمنالك الغلط" .

أو ربما يرجع إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تسود صعيد مصر.

أو ربما ترجع إلى فكرة "ما حدش أحسن من حد" .

أو ربما ترجع إلى فكرة العصبية والعزوة وعدم التفكير في عواقب الأمور.

أو ربما ترجع إلى فكرة الطمع وحب الاستحواذ وسوء الظن بالآخر .

* راجع ذلك في فصل الدراسات السابقة

لعل طبيعة مجتمع الدراسة سواء في قنا ، أو في سوهاج بوصفه مجتمعاً يعتمد على الزراعة كنشاط رئيسي ، وخاصة في القرى يوضح لنا مدى الارتباط بالأراضي الزراعية ، وذلك لفترات طويلة ، وهذا ما يجعل نشوب النزاع بين القائمين على الزراعة أمراً محتملاً في كثير من الأوقات وذلك لأن الزراعة ليست بالأمر اليسير ، لكنها تسبب جهداً بدنيا يرتبط به توتراً نفسياً، أضف إلى ذلك الاعتزاز بالنسب ، الذي يؤدى إلى عدم التهاون في الأمر مهما كانت بساطته، ومن ثم يؤدى إلى تطور وتعقد موقف النزاع .

يقول أحد المتنازعين "الواحد من التعب ما يبقاش حامل حد" ، ويضيف أخر "الواحد تبقي روحه في مناخيره". ويذكر أخر "ماحدش أحسن من حد" ،ويضيف أخر " الواحد مابيحبش الشر ، لكن لو الشر جه لغاية عندك تعمل إيه" .

وربما يلعب الجهل والطمع دوراً في حدوث النزاع ،ويضح ذلك قول أحد المتنازعين "جارنا في الغيط طماع وبيقلب الحد اللي بينا وبينه يعني هو أحسن من مين" .

و هكذا يأخذها البعض كمسألة تمس الكرامة "عايز يضحك علينا" ، والبعض يعتبرها تقليل من هيبته ومكانة عائلته "هو أحسن من مين" ، والبعض يعتبرها نتيجة للضغوط النفسية الناتجة عن العمل في الزراعة ، وعدم تحكيم العقل "ساعة شيطان" .

أضف إلى ذلك طبيعة العمل الزراعي ذاته ، وما ينتج عنه من نزاعات على الري ، أو غرق المحاصيل الزراعية ، أو تغيير مكان الحد ، أو ما يسمى بالبطال أو سيف الحد ...الخ

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مصطفى طلبه ، في أن النزاعات بين الأفراد والأسر داخل القرى تتنوع وفقاً لطبيعة العمل ، واعتبار الأرض الزراعية مصدراً رئيسياً لدخل أغلب السكان في الريف ، ومن ثم تنشأ نزاعات حول حدود الأراضي الزراعية ، ومياه الري ، والمحاصيل الزراعية .

٤- الخروج عن عادات وتقاليد الهوارة

اتضح من الدراسة الميدانية أن الخروج عن عادات وتقاليد الهوارة سواء من الهوارة أنفسهم ، أو من غير الهوارة يتسبب في حدوث نزاع ، لأن ذلك يعد إهانة للهوارة ، واستهانة بأعرافهم ، وضربنا أمثلة على ذلك في الفصل السابق ، فزواج الفتاه من غير الهوارى خروج عن عادات وتقاليد الهوارة ، و عدم احترام حرمة المنزل ، خروج على تقاليد الهوارة .

و من المواقف التي تذكر في هذا الصدد أن باحثاً كان يجري بحثاً ضمن فريق بحثي عن المشاركة السياسية وسأل الرجل عن امتلاكه لبطاقة انتخابية فأجاب بلا فسأله ولا المدام؟ فظن الهوارى أن هذا الشاب يهزأ منه، واعتبر ذلك خروجاً على عاداتهم وتقاليدهم ، لأنه يسأل عن امرأة ، فغضب غضباً شديداً وقال "لولا أنك ضيف كنت طخيتك عيارين" .

ولكن هذا النوع من النزاعات قليل الانتشار ، وربما يرجع ذلك إلى فكرة إعادة إنتاج الثقافة ، التي تغرس مظاهر السلوك التي تعمل على احترام الأعراف، وإعادة إنتاجها بكافة الصور الممكنة .

وربما يكون غرس مظاهر السلوك هذه في الذهن بشكل عمدي ومقصود في كثير من الأحيان ، وليست بشكل تلقائي ، وذلك لإعادة إنتاج ثقافة فرعية خاصة بهذه القبيلة دون غيرها من القبائل والعائلات الأخرى .

فالكبار يخبرون الصغار بالأحداث الماضية ويضربون لهم الأمثال على عراقة الأصل ، والشجاعة ، ومن الممكن توريث كراهية الهوارة لبعض العائلات والقبائل الأخرى للأبناء .

ولكن من الممكن أن تقل حدة هذا السبب وشدته في حدوث النزاع ، إذا انتقل الفرد من القرية إلى المدينة مثلاً ، حيث تقل سلطة العادات والتقاليد ، ويقل تحكمها في سلوك الفرد.

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه دوركايم في أن التقاليد تصبح قوية إذا بقى الإنسان في ذات المكــان الــذي تربــي فيه لأنه يظل باقياً مع نفس الأشخاص الذين يعرفونه، والذين يخضع سـلوكه لهم ، بينما يختلف الموقف إذا انتقل الإنسان إلى بيئة جديدة ، حقيقة أنه سوف يجد هناك من هم أكبر منه سناً ، ولكنهم مختلفون عن هؤلاء الذين أطاعهم في طفولته [1].

٥-أوضــحت الدراســة الميدانــية أن هــناك ارتباطاً بين مواسم الري والحصاد، والانتخابات وبين حدوث النزاعات .

ويمكــن تفســير ذلك في ضوء حقيقتين ، الحقيقة الأولى وهي أن مجتمع الدراسة هو مجتمع زراعي في المقام الأول ، ويقوم اقتصاده على النشاط الزراعي ، ولذلك ترتبط معظم الـنزاعات بالأراضــي الزراعــية سواء في موسم الحصاد أو موسم الزراعة أو أثناء الري والحقيقة الثانية وهي أن مجتمع الدراسة مجتمع قبلي يقوم على العصبيات القبلية ، وهو ما يجعل النزاعات ترتبط غالباً بالانتخابات ، وخاصة انتخابات مجلسي الشعب والشورى .

وتــتفق هذه الدراسة مع دراسة مصطفى مرتضى من حيث التوصل إلى أن هناك علاقة بين التكــتلات القرابية ، وبناء القوة ، وبين الاستحواذ على السلطة المتمثلة في مجلسي الشعب والشورى .

٦- تعصب الشباب للقبيلة :

تؤكــد الدراســة الميدانية أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث النزاع أو تصاعد موقــف النزاع ، أن يكون الشباب هم أطراف النزاع أو مشاركون في النزاع ، وربما يرجع ذلك وفقاً لما ذهبت إليه حالات الدراسة إلى تعصب الشباب ، وعدم تريثهم في الأمر ، وعدم تفكيرهم في عواقب الأمور ، أو ربما يرجع إلى تعصبهم لقبيلتهم أو الفرع الذي ينتمون إليه.

---

[1] – لمزيد من التفاصيل حول رأي دوركايم في هذا الموضوع أنظر : علي ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة – مصدر سابق ص ٢٦٩

وكل هذه التفسيرات التي تبرر موقف الشباب من النزاع ، وكيفية تدخلهم لتصاعد موقف النزاع ، تطرح مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات وتفسيرات، وهي :

لماذا يتعصب الشباب ضد القبائل أو حتى الفروع الأخرى؟

ولماذا هو قادر على تصعيد موقف النزاع وزيادة التوتر؟

وهل يلعب كبار السن دوراً في تهور الشباب؟

ربما يكون تهور الشباب وتعصبه ناتج عن طبيعة المرحلة العمرية التي يمر بها ، وهي مرحلة الشباب التي تتميز بالصحة ، والعنفوان ، ويوضح ذلك قول أحد الإخباريين "يبقى مش شايف حد قدامه" ، أو ربما يرجع ذلك إلى طبيعة النزاع ذاته وخاصة إذا كان أحد أطراف النزاع من كبار السن والآخر أصغر منه ، فيرى الشباب في ذلك إهانةً وعاراً عليهم . ومن ثم فيرون أن الرد على هذا الشخص صغير السن (مقارنة بالآخر) واجباً عليهم، ولذلك يحتدم النزاع ، ويشتد ويتطور إلى الضرب ، بدلاً من مجرد الألفاظ ، يقول أحد الوسطاء "الشباب متهور، وبيكبر الموضوع" .

أو ربما يعود ذلك إلى تحريض من كبار السن ، سواء أثناء النزاع ، أو بعد انتهاء النزاع ويمكن ملاحظة ذلك في كثير من النزاعات ، فمثلاً أثناء النزاع يقول كبار السن للشباب "اضربوه ابن الواطي ده" ،أو "موتوه خالص" ،أو "علّموه الأدب".

أما بعد انتهاء النزاع يتغير شكل التحريض إلى تأنيب وتحريض على الأخذ بالثأر سواء بالترغيب في الأخذ بالثأر، أو في الترهيب من عدم الأخذ به ، ولا نعني هنا بالأخذ بالثأر فقط في حالات القتل ، ولكن قد يكون الأخذ بالثأر "ولو في ضربه قلم على الوش" .أي على الوجه

وترتبط كل التفسيرات سابقة الذكر بالتنشئة الاجتماعية ، وإعادة إنتاج الثقافة التي يكتسبها الشباب من المجتمع الذي يعيشون فيه ، وفقاً للعادات والتقاليد والموروثات الشعبية السائدة من حول هؤلاء الشباب ، وربما يرتبط كل ذلك بالعلاقة الجدلية بين الفرد والثقافة والمجتمع.

كمـــا أوضـــحت الدراسة الميدانية أن معظم النزاعات القبلية تقع بين ثلاثة قبائل ، وهي الهوارة ، والعرب ، والأشراف، وأحياناً أخرى بين طرفين هما الهوارة والفلاحين .

التساؤل الثالث : ما هو الأسلوب المفضل في فض المنازعات لدى الهوارة؟

اتضـــح من نتائج الدراسة الميدانية أن الأسلوب العرفي هو الأسلوب المفضل لفض المنازعات لدى قبيلة هوارة في صعيد مصر ، و تقدم حالات الدراسة تبريرات لتفضيلهم لهذا الأســـلوب فـــي فض المنازعات تتمثل في أقوالهم الآتية : "لو رحنا للحكومة هتقل قيمتنا" ، "يوم الحكومة بسنة" ، "اللي نعرفه أحسن من اللي ما نعرفهوش"، "المحاكم مصاريفها كتيرة" "اللي تقدر تحله بإيدك أحسن من اللي تحله بأسنانك" .

ربما تعبر هذه العبارات عن تفسيرات تبدو منطقية بعض الشيء ، ولو من وجهه نظر المبحوثيـــن أنفسهم في تفسير لجوء هؤلاء الأفراد إلى الأسلوب العرفي في فض المنازعات ويرجع ذلك إلى المعاملة السيئة التي يلاحظها الأفراد من رجال الشرطة ، ويعتبرون أن هذه مهانة هم في غنى عنها .

ويجـــب على الفرد ألا يعرض نفسه لمثل هذه المهانة - إلا إذا كان مجبراً على ذلك- هذا بالإضافة إلى سهولة إجراءات الأساليب العرفية ، وقلة مصاريفها والوقت الذي تستغرقه مقارنة بالأسلوب الرسمي الذي يتصف بتعقيد إجراءاته ، وطول الوقت الذي يستغرقه وكثرة نفقاته ويقول أحد الأفراد المتنازعين معبراً عن ذلك "يعني ميتة وخربان ديار" .

وربما يرجع تفضيل الهوارة للأسلوب غير الرسمي في فض المنازعات إلى رغبتهم في الحفـــاظ علـــى هيبتهم ، ومكانتهم بين العائلات والقبائل الأخرى ، وتقديراً لكبار هذه القبيلة ومشايخها واحتراماً لهم ، وتعزيزاً للتضامن الاجتماعي بين أفرادها ، وعدم تشعب الكراهية بين فروعها ، وأبنائها ، وعدم إعطاء فرصة للغرباء للتدخل في شئونهم وخصوصياتهم .

أضف إلى ذلك معرفة أفراد المجتمع للوسطاء ، أو من يحكمون بينهم ، مما يشعرهم بالأمان والطمأنينة ، وتلعب "المندرة" ، أو ما تعرف أحياناً "بالمضيفة" .

وأحـياناً أخرى "بالدوار" دوراً هاماً في فض المنازعات بالطرق غير الرسمية (العرفية) حيـث تعتبر هي المكان الذي يلتقي فيه جميع الأطراف لمناقشة موضوع النزاع ، والتوصل إلى حل "إلى حد ما" يرضي جميع الأطراف المعنية .

ومـن الأسباب التي تجعل الهوارة يفضلون فض منازعاتهم بالطرق العرفية ، العلاقات الأولـية أو مـا يطلـق علـيها علاقـات الوجه للوجه ، وصلات القرابة ، وعلى حد قولهم "الـناس قريـبة" ، و "الدم مايبقاش ميه" ، و "الدم عمره ما يبقى ميه" ، و "الناس في وش بعض" ، "اللي ما لوش كبير يشتريله كبير" ، و "اللي ما يسمعش كلام كبيره يا تعاتيره " .

كـل هذه العبارات والتي تعتبر أمثال شعبية تعبر عن حقيقة العلاقات المباشرة في قرى صعيد مصر .

وتـتفق هـذه النتائج مع النتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات السابقة من حيث التأكيد على تفضيل الأفراد للأساليب العرفية لفض المنازعات .

و اتفقت هذه الدراسة مع دراسة أشرف طلبة في التأكيد علي أن المتنازعين يفضلون اللجوء إلى الأساليب العرفية في فض منازعاتهم .

واتفقـت مع دراسة سمير نعيم "القانون وأساليب حل النزاع" في التأكيد على أن معظم النزاعات يتم حلها عن طريق التفاوض والوساطة ، واتفقت مع دراسة عزة صيام في التأكيد علـى ثقة الأفراد في المجالس العرفية والقائمين عليها ، واتفقت مع دراسة روضة إمام في أن إجراءات المحاكمة العرفية أسرع من اللجوء للقضاء الرسمي.

التســـاؤل الرابع : ما هي صفات قضاة المجالس العرفية؟ وما هي خطوات انعقاد المجلس العرفي؟

أكدت الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من الصفات التي يجب توافرها في الوسطاء أو ما يمكن أن نطلق عليهم "مجازاً" القضاة العرفيين وهذه الصفات هي :

١. أن يكـــون هـــوارى أصيل : بمعنى أن يكون والده هوارى ، وأمه أيضاً من الهوارة (مـــا يكونـــش خاله فلاح) هذه العبارة تحمل في طياتها كثيراً من المعاني الكامنة . ولعـــل ذلـــك يظهر واضحاً في التساؤل التالي لماذا يشترط "ما يكونش خاله فلاح" ؟ والإجابـــة على هذا التساؤل هي أن عادات الهوارة في الوقت الذي تحظر فيه زواج الفـــتاه من غير الهوارى ، فهي تبيح زواج الولد من أي فتاه ، ولكن على الرغم من ذلك فهي تضع قيوداً ، وعراقيل لكي لا تترك الحبل على الغارب ، فيكثر الزواج من الخـــارج وتخـــتلط الأنســـاب ، ومن هنا كانت النظرة إلى الابن الذي تنتمي أمه لغير الهوارة على أنه ليس هوارى أصيل "لأن خاله فلاح" .

٢. أن يكون مشهوداً له بالصدق والأمانة وحسن الخلق :

وتؤكد حالات الدراسة ذلك بقولهم "يكون راجل زين أمين" ، "مايملش عن الحق مع أي حد" .

٣. أن يكون أبنائه على خلق طيب :

تؤكد حالات الدراسة أن الرجل الذي يتدخل لفض المنازعات يجب أن يتمتع أبنائه بخلق حسن وسط الناس .

وربمـــا يرجع ذلك إلى نظرة الآخرين إلى هذا الرجل وأبنائه ، على أساس أن الإنسان الذي لا يستطيع أن يربي أبنائه تربية حسنة ، لا يمكنه أن يحكم بين الناس ويتضح ذلك في قول أحد حالات النزاع "اللي ما يحكمش على ولاده ما يحكمش علينا" .

٤- أن يكون على درجة من الثراء :

ربمـــا يرجع هذا الشرط إلى طبيعة الأسلوب العرفي في فض المنازعات ، فمن الممكن أن يــنفق الوســيط بعــض المال من ماله الخاص ، أو على الأقل يكون ضامناً لأحد أطراف النزاع ، فإذا لم يكن يمتلك قدراً من الثراء لا يمكن أن يثق فيه النـاس وفي ضمانته .

يقول أحد حالات الدراسة "لازم يبقى غني علشان يدفع من جيبه لو لزم الأمر"

٥- أن يكون ملماً بقواعد العرف ولديه القدرة على التأثير والإقناع :

أكــدت الدراسة الميدانية أن الوسيط أو القائم بالصلح يجب أن يكون ملماً بالعرف ولم يسبق له الخروج عن العادات والتقاليد ولديه القدرة على إقناع الآخرين.

يقول أحد الوسطاء "يكون راجل مقنع" ، ويضيف أخر "يكون ليه كلمة وسط الناس" ،ويضيف أحد الإخباريين "راجل ليه وضعه" ، ويذكر أخر "راجل شخصيته قوية" ، و "ما يخفش من حد" ويقول أحد المتنازعين "الناس تحترمه وتعمله حساب"

و أكــدت الدراســة الميدانــية أن انعقــاد المجلس العرفي يمر بمجموعة من الخطوات والإجــراءات التــي تختلف ، وفقاً لطبيعة النزاع وأسبابه ، والأطراف المتنازعة ، فإذا كان موضــوع النزاع بسيطاً ، وأسبابه بسيطة ، والأطراف المتنازعة أقارب ، فهذا بطبيعة الحال يجعل إجراءات انعقاد المجلس العرفي تختلف عن نزاع بين قبيلتين ينتج عنها ثأر .

أو قتل أحد الأطراف .

ولكن بصفة عامة هناك مجموعة من الخطوات استطاعت الدراسة الميدانية أن ترصدها على النحو التالي :-

أولاً : وقوع نزاع بين طرفين أو أكثر.

ثانــياً : يعلم أحد المشايخ ، أو الأعيان ، أو الوسطاء ، بالنزاع عن طريق أحد الجيران ، أو أحد أطراف النزاع ، أو ترسل إليه إحدى الجهات الرسمية مثل الشرطة .

ثالثاً : يذهب الوسيط إلى أطراف النزاع ، أو يرسل إليهم لعقد جلسة صلح .

رابعاً : يدعو الوسيط مجموعة من الوسطاء ، والأعيان أو يتطوع بعضهم في الغالب لحضور جلسة الصلح بين الأطراف المتنازعة ، ويحدد موعد ومكان جلسة الصلح .

خامســاً : تنعقد الجلسة العرفية في حضور كل الأطراف المعنية ويستمع الوسطاء للأطراف المتنازعة .

سادساً : يقترح الوسطاء مجموعة من الحلول للتوصل إلى قرار نهائي لفض هذا النزاع .

ســابعاً : في بعض حالات النزاع (مثل الميراث أو الثأر) يتم التوقيع على ما يسمى بمحضر الصــلح والذي يوضح ما اتفق عليه الطرفان في حضور الوسطاء ، وربما يتم التوقيع على شــيكات أو إيصــالات أمانــة لضــمان الالــتزام بهذا الصلح ، وفي بعض الحالات الأخرى (مثل النزاع على الري أو حدود الأراضي الزراعية) يكتفي أعضاء لجنة الصلح بوعد شفوي بانتهاء النزاع القائم

التساؤل الخامس : هل هناك علاقة بين الأسلوب العرفي والأسلوب الرسمي لفض المنازعات ؟

يتمثل الأسلوب الرسمي لفض المنازعات فيما تقوم به الأجهزة الرسمية مثل الشرطة والنــيابة ، والمحاكم ، من إجراءات رسمية لفض المنازعات ، وتلعب الشرطة دوراً لا يمكن إنكاره في فض المنازعات .

ومــن الملاحــظ أن الشرطة – في كثير من الأماكن– تحترم أعراف القبائل والعائلات الكبرى مثل الهوارة ، حيث يتم التنسيق مع كبار أفرادها لتسوية النزاعات .

وبداية يجب الإشارة إلى أن الأسلوب الرسمي لفض المنازعات يوجد جنباً إلى جنب مع العــرف ، وذلــك لانتشــار مراكــز وأقســام ونقــط الشــرطة فــي مخــتلف الأماكــن. وعلى الرغم من تفضيل الهوارة اللجوء إلى العرف لفض منازعاتهم في كثير من الأحيان، إلا أن هــذا لا يمنع من لجوءهم إلى الطرق الرسمية، وخاصة إذا كانت نزاعات خارجية، أو إذا فشلت الطرق العرفية في تسوية النزاع ، أو إذا كانت طبيعة النزاع تتطلب ذلك .

فمثلاً إذا كان النزاع بين الهوارة والعرب ، أو حدثت جريمة قتل ، أو شروع في قتل ، أو إصابات خطيرة ، فكل ذلك يتطلب تدخل الشرطة والأجهزة الرسمية لحسم الموقف .

ويبدأ الأسلوب الرسمي لفض المنازعات بلجوء أحد أطراف النزاع أو كليهما إلى الشرطة وتحرير محضر بالواقعة ، واستدعاء الطرف الآخر لسماع أقواله ، ثم عرضهم على النيابة ، ثم تحديد موعد للمثول أمام القضاء ثم صدور حكم .

و أثناء ذلك تفتح الأجهزة الرسمية باباً للطرق العرفية للتدخل وخاصةً إذا كان النزاع بسيطاً ولا يمثل خطراً على الأمن العام للمنطقة ، حيث يتم استدعاء العمدة أو مشايخ الحصص الواقع في نطاقهم النزاع ، ويعرض عليهم إمكانية التسوية العرفية للنزاع القائم ، ويحدد موعد ، ومكان المجلس العرفي ، ويتم انعقاده وتحرير محضر عرفي بذلك لتقديمه للأجهزة الرسمية لإنهاء النزاع .

و اللجوء للشرطة كما يتضح من نتائج الدراسة الميدانية يكون غير مرغوب فيه في كثير من الأحيان .

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة أشرف طلبة في التأكيد على العلاقة بين الأساليب العرفية والمؤسسات الرسمية في فض المنازعات .

و تختلف هذه الدراسة عن دراسة أشرف طلبة في درجة التعاون ، حيث تؤكد نتائج دراسته أن هناك تعاون شبه تام بين المجلس العرفي والمؤسسات الرسمية ، بينما تؤكد الدراسة الحالية أن هذا التعاون لا يحدث إلا إذا كانت طبيعة النزاع تتطلب ذلك .

مراجع الدراسة

المراجع العربية:

أولاً: المعاجم والموسوعات :

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

ثالثاً: الدوريات:

رابعاً: الرسائل الجامعية:

خامساً: المؤتمرات والندوات :

المراجع الأجنبية:

مراجع الدراسة

المراجع العربية:

أولاً: المعاجم والموسوعات :

١- إبراهيم عثمان : مقدمة في علم الاجتماع – الطبعة العربية الأولى – الإصدار الأول – دار الشروق – عمان – الأردن ١٩٩٩م .

٢- أبي العباس أحمد القلقشندى : نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب ، تحقيق إبراهيم الابياري ١٩٥٩م ، العربية للطباعة والنشر.

٣- المعجم العربي للعلوم الاجتماعية – المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق – القاهرة – ١٩٩٤ م

٤- جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع – ترجمة محمد محي الدين وآخرون – المجلس الأعلى للثقافة – المشروع القومي للترجمة – مج٣ ، القاهرة ٢٠٠١م .

٥- دينكن ميتشل : معجم علم الاجتماع – ترجمة إحسان محمد الحسن – دار الطليعة – بيروت – د. ت.

٦- عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية – ط٣ ١٩٩٨م

٧- عمر رضا حكالة : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة – الجزء الثالث

٨- معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية – الأمانة العامة، إدارة العمل الاجتماعي – القاهرة – د.ت .

٩- موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب ، معجم أسماء العرب ، مجلد ٢ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩١م

١٠- موسوعة وصف مصر : الجزء الثاني ، العرب في ريف مصر وصحراواتها ، تأليف علماء الحملة الفرنسية ، ترجمة زهير الشايب .

ثانياً : الكتب العربية والمترجمة:

١١- أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع – الجزء الثاني – الأنساق الطبعة الثالثة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٩م.

١٢- أحمد عصام الدين مليجى وآخرون : الضبط الاجتماعى والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك فى سيناء – المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة ٢٠٠٢ .

١٣- السيد الحسيني – مفاهيم علم الاجتماع – ١٩٨٦ م

١٤- السيد على شتا : التفاعل الاجتماعي ، والمنظور الظاهري، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ٢٠٠٠م.

١٥- ــــــــــــ: البناء الثقافي للمجتمع – الجزء الخامس – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية ١٩٩٨ م

١٦- أنتوني جيدنز : قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمد محي الدين ، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة – ٢٠٠٠م

١٧- بوتومور : تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق وتقديم محمد الجوهري وآخرون ، ط ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الرابع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١م

١٨- ت . س ، إليوت ، ملاحظات نحو تعريف الثقافة ، ترجمة شكري محمد عياد ، وزارة الثقافة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر د- ت.

١٩- جمال مجدي حسانين : دراسات اجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.

٢٠- جورج ريتيزر : رواد علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م.

٢١- جوناثان تيرنر ، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد سعيد فرح ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ط٢ ، ٢٠٠٠ م .

٢٢- جيرم . ج . مانيس : تحليل المشكلات الاجتماعية ، ترجمة فتحي أبو العينين ، مكتبة زهراء الشرق ، ط١ - ١٩٨٩م.

٢٣- حسن البراوى ، المدخل لدراسة القانون (نظرية القانون) الطبعة الأولى ، القاهرة- د.ت.

٢٤- رمضان أبو السعود : المدخل إلى القانون ، بيروت ، الدار الجامعية ١٩٨٦م.

٢٥- سامية الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٦م، ص ٢٧٦.

٢٦- سلوى عبد الحميد الخطيب : نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مطبعة النيل ، القاهرة ٢٠٠٢م

٢٧- سمير كامل :المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون) ١٩٩٦ م

٢٨- سمير نعيم أحمد : المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، ط٥ ، ١٩٨٨م

٢٩- ________: النظرية في علم الاجتماع ، دراسة نقدية ، دار المعارف ط٣ القاهرة ، ١٩٨٢م

٣٠- ________: علم الاجتماع القانوني ، مكتبة أم القرى ، القاهرة ، ١٩٨٩ م

٣١- سيد حامد ، عليه حسن : أنثروبولوجيا مصر ، الجزء الثالث ١٩٩٥

٣٢- عبد الحميد الحفناوى ، أحمد إبراهيم حسن : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٩٢

٣٣- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٤م

٣٤- عبد الفتاح إبراهيم عبد النبي : تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق - العربي للنشر والتوزيع د.ت

٣٥- عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع القانوني ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ١٩٩٨

٣٦- عبد المجيد سيد منصور ، و زكريا الشربينى ، الأسرة على مشارف القرن (٢١) ، الطبعة الأولى القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٠ م

٣٧- علي عبد الرازق جلبي : الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع - دار المعرفة الجامعية

٣٨- على ليلة : البنائية الوظيفية في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا ، المفاهيم والقضايا ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص٣٧٣

٣٩- ______: النظرية الاجتماعية المعاصرة ، الأنساق الكلاسيكية ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤م

٤٠- ______ : ثقافة الشباب ، في : دراسات مصريه في علم الاجتماع ، الفصل الثالث عشر ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية – كلية الآداب – جامعة القاهرة ٢٠٠٢ م

٤١- على محمود إسلام الفار: الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ط ٥ ، دار المعارف، القاهرة ،١٩٨٤م.

٤٢- على وهب : المجتمعات البشرية والأنماط المعيشية والسلوكية ، دار الفكر اللبناني ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٦

٤٣- غريب سيد أحمد :علم الاجتماع ودراسة المجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، ١٩٩٩

٤٤- فاروق مصطفى إسماعيل : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، دراسة في النظم الاجتماعية لشعب كارنبى جنوب كردفان ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، ١٩٨٧ م .

٤٥- ________ : التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي ، دراسة أنثروبولوجية في منطقة امتداد مريوط ، دراسات في المجتمع المصري (٥) ، الهيئة المصرية للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٧ م

٤٦- ________ : العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ، دراسة التكيف والتمثيل ، الطبعة الثالثة ، دار قطري بن الفجاءة ، قطر، ١٩٧٦ م

٤٧- فاروق محمد العادلى : الأنثروبولوجيا ، مدخل اجتماعي وثقافي التكامل لإنتاج المواد الثقافية ،١٩٩٧ م

٤٨- فهمي سليم غزوي وآخرون : المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٢م

٤٩- قبارى محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ١٩٨٢ م

٥٠- كامل عبد المالك عمر : القانون العرفي وأمن المجتمع القبلي ، بحث حق المواطن في الأمن ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ٢٠٠٠

٥١- مارفن هارس : الأنثوبولوجيا الثقافية ، ترجمة السيد أحمد حامد ، الجزء الأول ١٩٩٠ م

٥٢- محمد أبو زيد : علم الاجتماع القانوني ، الأسس والاتجاهات ، ط٢ ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٩٢م

٥٣- محمد الجوهري : الأنثروبوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الثالث والثلاثون ، دار المعارف ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٨٠ م

٥٤- ________ : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الحادي والعشرون ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية (د. ت)

٥٥- ________ : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، قضايا الموضوع والمنهج ، مطبعة العمرانية، القاهرة ٢٠٠٣

٥٦- محمد رفعت الصباحي ، وآخرون : المبادئ العامة للقانون ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ م .

٥٧- محمد عباس إبراهيم : الثقافات الفرعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ م

٥٨- محمد علي سلامة : البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الاجتماع ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م

٥٩- محمد مصطفى الشعبيني : علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ م

٦٠- محمود أبو زيد : دراسات في المجتمع المصري : الشائعات والضبط الاجتماعي، دراسة سوسيومترية فى قرية مصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ .

٦١- ________ : علم الاجتماع القانوني ، الأسس والاتجاهات ، ط ٢ مكتبة غريب ، القاهرة ،١٩٩٢م

٦٢- محمود حمدي عبد الغني : تصنيف القضايا في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، دار نوار للطباعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م

٦٣- محمود سلام زناتي : نظم العرب القبلية ، الجزء الأول ، ط ١ ، ١٩٩٣ م

٦٤- محمود عبد الرحمن محمد : المدخل إلى القانون ، الجزء الأول ، نظرية القانون ، دار النهضة العربية، القاهرة ، د.ت .

٦٥- مريم أحمد مصطفى : دراسة في التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠

٦٦- مصطفى النشار : في فلسفة الثقافة ، دار قباء ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م

٦٧- مصطفى خلف عبد الجواد : قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٢

٦٨- معن خليل عمر:الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٣م.

٦٩- نويل تايمز : علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، ترجمة غريب سيد أحمد ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ،١٩٩٧ م

٧٠- هشام على صادق ، عكاشة محمد عبد العال :تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الدار الجامعية ١٩٨٨ م

٧١- هنية مفتاح القماطى ، الأخلاق والعرف ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٧٢- يحيى مرسى، أصول علم الإنسان ، الجزء الثانى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.

ثالثاً : الدوريات:

٧٣- إيان كريب : النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هبرماس ، ترجمه محمد حسين علوم، مراجعة محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة عدد (٢٤٤) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أبريل ١٩٩٩م.

٧٤- أحمد زايد ، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا فى الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات ، عالم المعرفة ، العدد ٣٢٦، الكويت ، أبريل ٢٠٠٦م.

٧٥- أشلي منتاغيو : البدائية ، ترجمة محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٥٣) مايو ، ١٩٨٦ م

٧٦- دينيس لويد : فكرة القانون ، تعريب سليم الصويص ، عالم المعرفة ، الكويت ، نوفمبر، ١٩٨١م.

٧٧- زينب شاهين : الاتجاه الاثنوميثودولوجي في علم الاجتماع ، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنساني ، دار الفكر العربي ، العددان (٣٧،٣٨) معهد الإنماء العربي ، بيروت (يناير – مايو) ١٩٨٥م

٧٨- على عبد المنعم محمد مراد : القانون العرفي عند طوارق وقبائل أوبارى بليبيا ، دراسة اثنوجرافية ، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية العدد (٢٣) ، ديسمبر ،١٩٩٥ م

٧٩- مايك فيزرستون : ثقافة العولمة (القومية و العولمة والحداثة) ترجمة عبد الوهاب علوب ، مكتبة الأسرة ، سلسلة الفكر ، القاهرة ، ٢٠٠٥م

٨٠- المجلة الجنائية القومية : المجلد السابع والثلاثون ، العددان الأول والثاني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مارس ، يوليه، ١٩٩٤ م .

٨١- محمد العسيرى : وجهات نظر ، العدد الخامس والأربعون أكتوبر، ٢٠٠٢م.

٨٢- محمد فائق عبد الحميد، الرأى العام ووظيفته الضابطة فى المجتمع ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، ع (١٠) ، جامعة الأزهر ١٩٩٢م.

٨٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، محافظة سوهاج

٨٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، محافظة قنا

٨٥- هدى زكريا : القوى الاجتماعية وصياغة القوانين ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، العدد السابع عشر ، أبريل ، ١٩٩٧م

رابعاً : الرسائل الجامعية:

٨٦- أسماء محمد عيد : العلاقة بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي والعلاقات الاجتماعية ، دراسة ايكولوجية مقارنة بين الأحياء السكنية بالمدن الجديدة والأحياء الشعبية ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥ م

٨٧- أشرف مصطفى طلبة : دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات الإنسانية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس،٢٠٠٢

٨٨- رشاد محمد العليمى : القضاء القبلي فى المجتمع اليمنى ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ م .

٨٩- روضة إمام عبد العزيز : العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤثرة فى وسائل فض المنازعات فى المجتمعات التقليدية والبسيطة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإنسانية ، قسم الاجتماع ، ١٩٩٢ م

٩٠- سهير عادل محمد العطار : الأسرة كنظام للضبط الاجتماعي ، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية البنات جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ م

٩١- صلاح أحمد هريدي : دور الصعيد في مصر العثمانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٢م

٩٢- مصطفى مرتضى على محمود : العصبية وبناء القوة فى قرية مصرية دراسة أنثروبولوجية فى إحدى قرى مدينة الأقصر ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ١٩٩١ م

خامساً: المؤتمرات والندوات :

٩٣- عزة صيام : مشاركة كبار السن في إدارة شئون القرية ، مع إشارة خاصة إلى أساليب حل النزاع . مؤتمر القرية المصرية ، الواقع والمستقبل ، (١٠-١٢ أبريل ١٩٩٤ م) ، الجزء الثاني ، إشراف محمود عودة وآخرون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ١٩٩٦ م

٩٤- محمد السلكاوى : الجزاءات في القانون العرفى لدى بدو شمال سيناء ، ورقة مقدمة لمؤتمر الإنسان والمجتمع والثقافة فى شمال سيناء ، أعمال المؤتمر المنعقد فى العريش الفترة من (١٣ - ١٦) أكتوبر ١٩٩٠ م إشراف وتقديم ، أحمد أبو زيد تحرير / تغريد شرارة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ م

٩٥- نادرة وهدان : القضاء العرفي ودوره فى تدعيم رسالة الأمن ، دراسة تقويمية لبعض جوانب لتنمية فى مجتمع شمال سيناء : معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٦٤ ، القاهرة ، يوليو، ١٩٩٣ م

المراجع الأجنبية:

96- Ales Andro Durant: Linguistic Anthropology – The Press Syndicate of The University of Cambridge – First Published 1997

97- Antony Giddens , Sociology , Second Edition , Camberedge ,1993

98- Au : - Okereafoezeke –Nonso T1 : - The relationship Between Informal and formal Strategies of Social Control : An Analysis of The COM temporary Methods of Dispute Processing Among The Igbos of Nigeria

99- Bizanz John and others: Modern Society - practical - Network -1975 -

100-Bryans- Turner – The Black Well Companion to Social Theory Black Weal- Oxford & Cambridge- USA - 1996

101-Charlotte Seymour -Smith - Macmillan Dictionary of Anthropology - Macmillan Reference Books 1992.

102-Cultural Evolutionary Theory and Informal Social Control Institutions - University of California Davis - 2002 in Dissertation Abstracts 2001 - 2004

103-Daniel G. Bates – Culture Anthropology – Third Edition – Mograw – Hill Publishing – Company- New York –1990

104- David bobenoe: Sociology – prentice- Hall ،inc،. Englewood cliffs, New Jersey – 1997

105-David Popenoe "Sociology" prentice-Hall-3Ed-Newjersey -1971-p-571

106-Doyle Boul Johansson. Sociological theory – New York wilily – 1998

107-Gerhard Lensski – and others – Human societies –An introduction to macro Sociology – 1995–464

108- Gerome.G.manis، Analyzing - Social problems ,Praeger Publishers , New York 1976

109- Henry Pratt Fairchild – Dictionary of Sociology – and Related Sciences – New Jersey – 1984

110-Julius Gould - William –Iokoolbo Dictionary of Social Sciences – tailstock publications – London – 1964

111-Marshal, Gordon – Oxford Dictionary of Sociology. Oxford University press ,1998

112-Mike O'Donnell: Introduction to Sociology.4th ed. Nelson, Surrey ,U.K. ,1997


113-Murdock, George Peter: Social Structure, the free press New York, Collier – Macmillan ltd., London, 1965 .

114-Overview of Social Control Theories http://www.hewett.norfolk.sch.uk/curric/soc/crime/s -contro.htm

115-Rodney Stark: Sociology – Wads Worth – California – 4Ed – 1992 Anthony Giddens، Sociology– Second Edition .Cambridge 1993

116-Sn: Indiana - University - of - Pennsylvania (0318) - No: AA 19638581 in Dissertation Abstracts 1992 - 1996 .

117-Tomas Ford – Dictionary of Modern Sociology – New Jersey -1974



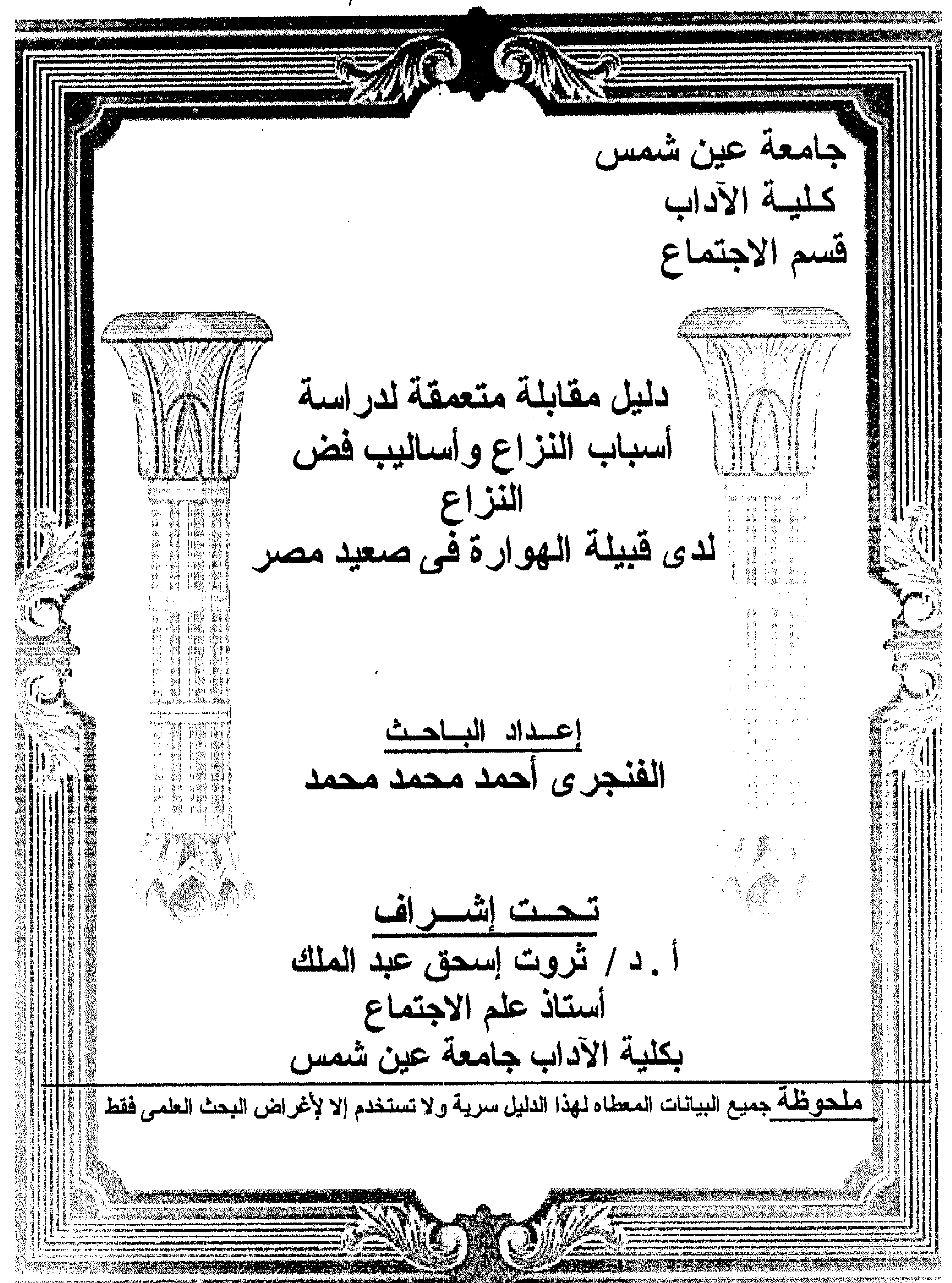
الملاحق

ملحق (١): خاص بدليل المقابلة المتعمقة.

ملحق (٢):خاص بصور لجلسات عرفية فى فض المنازعات.

ملحق (٣): وثائق عن نسب الهوارة.

ملحق رقم (١)



جامعة عين شمس
كليـة الآداب
قسم الاجتماع

دليل مقابلة متعمقة لدراسة أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة فى صعيد مصر

إعـداد البـاحـث
الفنجرى أحمد محمد محمد

تحـت إشـراف
أ. د / ثروت إسحق عبد الملك
أستاذ علم الاجتماع
بكلية الآداب جامعة عين شمس

ملحوظة جميع البيانات المعطاه لهذا الدليل سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى فقط

أولاً : ـ البيانات الشخصية

١ ـ السن ( )
٢ـ الحالة الاجتماعية ( )
٣ـ الحالة التعليمية ( )
٤ ـ محل الإقامة ( )

ثانياً : ـ

تاريخ حياته ومعتقداته التى يرثها عن القبيلة من حيث الاعتزاز بالنسب والزواج الداخلى ، وتوريث هذه المعتقدات للأبناء ومدى إقتناعه بهذه المعتقدات ، وحججه فى ذلك ، الفترة التى قضاها كقاضى عرفى (للقضاه العرفيين فقط) وكيف تم اختياره .

ثالثاً : ـ

التحدث عن القبيلة وفروعها ومشايخها ، وأكثر الأماكن التى يتركزون فيها .

رابعاً : ـ

النزاعات التى شاهدها فى المنطقة التى يعيش فيها من حيث : ـ

(أ) - أشكال النزاع : ـ

هل هو نزاع أسرى (اى داخل الأسرة ، كأن يكون بين الزوج وزوجته ، أو بين الأخوة .... الخ)
أم هو نزاع عائلى (أى بين شخصين أو أكثر ينتميان أو ينتمون إلى قبيلة الهوارة)
أم هو نزاع قبلى (أى بين شخصين أو أكثر ينتمى أحد الأطراف إلى قبيلة الهوارة ، وينتمى الطرف الأخر إلى قبيلة أخرى) .

ومن خلال الحديث عن أشكال النزاع يمكننا ان نوضح ما يلى : ـ

**** ـ أطراف النزاع : ـ**

من حيث درجة القرابة (قرابة كل منهما للأخر ، ودرجة تعليم كل منهما ، والحالة الاقتصادية لكل منهما)

(ب) ـ زمن ومكان النزاع : ـ

ويقصد به متى وأين وقع النزاع ، ويذكر وقت وقوع النزاع ، وهل ارتبط ذلك بموسم معين مثل مواسم الحصاد أو الرى .... الخ ؛ أو ارتبط ذلك بحادثة معينة مثل زواج ، أو طلاق ، أو وفاة .... إلخ
(ويذكر مكان وقوع النزاع ، فى المنزل ، فى الحقل ، فى الشارع مع تحديد المراحل الزمنية لتجديد النزاع وإستمراريته أو انتهائه)

(جـ) ـ أسباب النزاع : ـ

ويقصد بذلك الإجابة على السؤال الأتى : ـ

لماذا نشأ هذا النزاع ؟

ويحدد إذا ما كان سبب النزاع مرتبط بالعادات والتقاليد والموروث الثقافى ، أم انه مرتبط بأشياء مادية مثل الميراث والممتلكات ،........................ إلخ .

(د) ـ تصاعد موقف النزاع : ـ

ويتم وصف ذلك عن طريق الإجابة على التساؤلات الآتية : ـ
كيف بدا هذا النزاع ؟ ثم كيف تطور ؟ وهل تدخلت أطراف أخرى لتطوير هذا النزاع ؟ وكيف انتهى هذا النزاع ؟ وهل هو انتهى بالفعل أم انه مازال قائماً ؟

(م) كيفية فض هذا النزاع : ـ

هل تم فض النزاع بالطرق التقليدية (عن طريق تدخل كبار السن أو ذوى المكانة)
أم بالطرق الرسمية (مثل الشرطة والمحاكم)

* فى حالة فض النزاع بالطرق التقليدية يجب توضيح اسباب اللجوء لهذه الطرق التقليدية ، واسباب تفضيلها ؛ وكيف تم الحل بهذه الطرق التقليدية .

** وفى حالة فض النزاع بالطرق الرسمية ، يجب توضيح أسباب اللجوء لهذه الطرق الرسمية ، وكيفية الوصول إلى حل هذا النزاع ، وهل سبق ذلك محاولات لفض هذا النزاع بطرق غير رسمية وإن وجِدت تذكر ويذكر سبب فشلها فى فض هذا النزاع .

خامساً : ـ

طرق فض النزاع : ـ

أ) : ـ هل تختلف طرق فض النزاع فى حالة أن يكون أطراف النزاع من قبيلة الهوارة ، عنها فى حالة أن يكون احد أبناء الهوارة طرف فى النزاع ، وأحد أبناء القبائل الأخرى طرف ثان فى النزاع .

ب) ما هى أنواع النزاعات التى تصل إلى التوجه الرسمى (الشرطة ، والمحاكم) وكيف يتم الإبلاغ عنها وهل يتم فيها اللجوء إلى القانون العرفى أم لا ؛ وأسباب ذلك .

جـ) هل يفضل الناس اللجوء إلى القانون الرسمى ، أم يفضلون اللجوء إلى القانون العرفى فى فض نزاعاتهم ، وما هى أسباب التفضيل فى كلتا الحالتين .

د) هل يلجأ أفراد قبيلة الهوارة إلى احد المشايخ من قبائل أخرى للتدخل لفض النزاع ؛ وأسباب ذلك إن وجد ، وأسباب عدم اللجوء إن لم يوجد .

سادساً : ـ

المجالس العرفية وكيفية انعقادها : ـ

١ ـ طريقة انعقاد المجلس العرفى : ـ

ونوضح هنا من الذى يدعو لانعقاد مجلس عرفى ، وما هى إجراءات انعقاد المجلس العرفى ، ومتى ينعقد هذا المجلس ، وأين ينعقد .

٢- تشكيل المجلس العرفى :-
من حيث خصائص الأفراد الممثلين لهذا المجلس ، وهل جميعهم من الهوارة ، أم من قبائل وعائلات مختلفة ، وكيفية التدخل لفض النزاع ، ومن الذى يختار هؤلاء الأشخاص ، ومدى رضا الأطراف المتنازعة على تدخلهم ، وإذا رفض احد الأطراف احد هؤلاء الأشخاص ماذا يحدث ، وهل هناك طبيعة تطوعية فى تشكيل المجلس العرفى ، كأن يتطوع احد الأشخاص لفض النزاع ؛

٣- ما هى الفترة بين انعقاد المجلس وبين حل النزاع وهل ينجح المجلس العرفى فى فض كل النزاعات التى ينظر فيها ؟ وفى حالة فشل المجلس العرفى فى فض النزاع ماذا يحدث ؟ وهل هناك علاقة بين السلطة الرسمية ، والسلطة التقليدية ، وما هى هذه القضايا إن وجدت ، وما هى المنازعات التى يتدخل المشايخ والوسطاء لحلها .

٤ – ما هى الأحكام التى يمكن أن تصدر عن المجلس العرفى فى النزاعات المختلفة ، ومدى الالتزام بتطبيق وتنفيذ هذه الأحكام ؟ وما هى الإجراءات التى تتخذ لإجبار الأطراف المتنازعة على تنفيذ هذه الأحكام .

٥ – الإجراءات التفصيلية فى النزاعات المختلفة مثل الحلف على المصحف ، أو الذهاب إلى البشعة ، .... إلخ وكيف تعرض المشكلة ومن الذى يتولى عرضها على المجلس العرفى .

٦ – هل ينتهى النزاع بانتهاء المجلس العرفى من الصلح ، وفى حالات القتل ، هل يؤخذ بالثأر بعد الصلح والتراضى وأسباب ذلك ، وهل ظهرت أشكال حديثة للنزاع لم تكن موجودة قديماً ، وأسباب ذلك إن وجُدت وكيفية حلها .

٧- هل يورث مشايخ القبيلة وأفراد مجالس الصلح هذه المكانة لأبنائهم ، أم لا ، وأسباب ذلك .

رؤية مستقبلية :-

١- رؤية الأفراد للعادات والتقاليد السائدة داخل قبليتهم .
٢ - كيف يورث الآباء أبنائهم تقاليد القبيلة .
٣ - نظرة مشايخ القبيلة لمستقبل القانون العرفى ومستقبل عادات وتقاليد القبيلة
٤ - نظرة الشباب لمستقبل القانون العرفى ومستقبل عادات وتقاليد القبيلة
٥- هل هناك قوانين عرفية ثابتة داخل القبيلة يمكن توريثها للأجيال القادمة فى المستقبل .
٦ – رؤية الأفراد لأسباب النزاع وهل تختلف من وقت لأخر وهل من الممكن أن تختلف فى المستقبل .

والله ولى التوفيق ؛

صلـــح دشنـــــا



صلـــح الحجيرات



صورة لصلح عرفي في محافظة قنا
نقلاً عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

ملحق رقم (٣)

وثائق عن نسب الهوارة .

وثيقة رقم (١) عن نسب الهوارة لأسرة الرسول ﷺ فى عام ١١٠٢هـ / ١٦٩٥م [1].

بالمحكمة الشرعية المطهرة المرضية ببندر القصير الشامى حرره إليه أبو بكر عمره الله تعالى بذكره بين يدى الواضع خطه وختمه فيه باسمه أعلاه لطف الله تعالى به وتولاه وأجرى الخيرات علـى يداه لجاه سيدنا محمد ﷺ خير أنبياه وحضر إلى المجلس المشار إليه الصدر الجلـيل مولانـا وسيدنا سلالة آل طه وياسين فرع الشجرة الذكية وطراز العصابة الهاشمية الأمير يوسف بك أحمد همام وابنه الشاب القاصر عن درجة البلوغ الأمير همام وشقيقه الأمير عيسى وبنى عمه الأمير على سليمان محمد وشقيقه الأمير دشناوى القاطنين بفرشوط وحضر لحضـورهم مولاى الإمام الشريف محمد بن أحمد حسن الحسينى لبقية أمراء ومولاى الإمام إسماعيل بن على بن محمد الحسينى حامى حما المغرب الأقصى والشريف محمد أحمد إبراهيم الإدريسـي الحسـينى المغربى والشريف عبد الكريم محمد محمد شرف الدين الحسينى نقيب الأشـراف بدمشـق الشـام والشريف صالح حسن على الحسيني حامى بهوت وشيخ الإسلام والشريف محمد والشريف عبد الله أحمد وسيف الإسلام بكار همام سر عسكر والأمير حمد بن الأمـير خلف أبو حزوف بن الأمير أبو بكر بكار همام مُحتسب الصعيد ثم بعد حضورهم طلبوا من حضرة قاضى الديوان المشار إليه أعلاه أن يلحقه بسلسلة نسب آبائهم وأجدادهم وأبرزوا فـرمانات شهانية سلطانية وحججاً وأنساباً وأحكاماً قاطعة بصحة نسب السادة الهمامية وأنهم مـن خلاصـة العترة الطاهرة النبوية المحمدية فوجدنا ذلك كله صحيحاً بالتطبيق معهم بغاية الدقـة والـتحرير وعلـى هذا حكمنا فى كمال هذا النسب المتفق عليه والمقطوع بصحته من المسـتندات المذكورة واتصاله بالملاذ الأحمى حكماً مرعياً بإلحاق نسب السادة المتقدم ذكرهم بسلسـلة نسـب آبائهم وأجدادهم كما جاء فى المستندات المذكورة أن الشاب الأمير همام ابن الصدر الجليل مولانا وسيدنا يوسف بيك وشقيق مولانا وسيدنا الأمير عيسى ولدا مولانا أمير الصـعيد احمد همام ابن مولانا وسيدنا أمير الصعيد وبرقة همام سيبيك والأمير على وشقيقه الأمـير دشـناوى بيك ولدا مولانا سليمان الهوارى والى دشنا والبلينا وأخميم وسوهاى وما يتبعهم ابن مولانا وسيدنا شيخ العرب والسادة وشيخ مشايخ الهوارة وسر عسكر أمير الصعيد محمـد ابن ذى القضاء والصدارة بالصعيد مولانا وسيدنا بكار ابن شيخ العرب والسادة وشيخ

---

[1] مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية بالقلعة بالقاهرة ،سجلات محكمة قنا ،محفظة رقم ١.
نقلاً عن صلاح أحمد هريدى ، دور الصعيد فى مصر العثمانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤م ص٥١.

مشـــايخ الهوارة أمير صعيد مصر وبرقة مولاى همام سيبيك المغربى ابن مولاى ماضى ابن مولاى أحمد ابن مولاى عياشى ابن مولاى يحيى ابن مولاى محمد السعيد ابن مولاى الفاسى ابن مولاى يوسف ابن مولاى إبراهيم ابن مولاى عبد المحسن ابن مولاى محمد أبو يمن ابن مـــولاى موسى الخوين ابن مولاى يحيى ابن مولاى عيسى ابن مولاى على الفقى ابن مولاى محمد نزيل بلاد المغرب ابن الإمام حسن ابن مولاى على الهنادى ابن مولاى محمد الجواد ابن مـــولاى على الرضى ابن الإمام موسى الكاظم ابن الإمام جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر ابن الإمام على زين العابدين ابن سيدنا ومولانا الإمام الحسين السبط ابن على كرم الله وجهه كملـــت هذه السلسلة العلوية والشجرة القرشية التى أصلها ثابت وفرعها فى السماء وعنانها ثابت وفخرها قد سما تتضمن سادتنا الهمامية الحسينيين الأشراف سلالة عبد المطلب ابن عبد مـــناف الذى شاع فضلهم فى سائر البوابا رضوان الله عليهم أجمعين وثبت مضمون ذلك لدى مولانـــا قاضى الديوان المشار إليه أعلاه ثبوتاً شرعياً مستوفياً للشرائط الشرعية والواجبات المحررة المرعية وحكم بصحته حكماً صحيحاً شرعياً أيد الله تعالى أحكامه .
مضبطة سلمت للجناب العالى الأمير يوسف بك بحضور الأمير أحمد ابن الأمير إسماعيل سيف الإسلام بكار همام والأمير عمر أحمد محمد بكار همام .

السيد جمال الدين على
نائب الشرع الشريف
بقنا سابقاً والصعيد

ملحق رقم (٣)

وثائق عن نسب الهوارة .

وثيقة رقم (٢) عن نسب الهوارة لأسرة الرسول ﷺ فى عام ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م[1].

الأمر كما ذكر فيه　　　　　　　　　الفقير عبد الرحيم

شهد بذلك الأمير الشريف　　　　　　　　حسبه طايع قاضى قنا

أحمد ريان أحمد محمد همام

عمر ريان همام سيبيك الحسينى

بمحكمة مدينة قنا حضر بالمحكمة المشار إليها حفيد شيوخ العرب وشيوخ مشايخ الهوارة والأمراء والولاة الفاطميين السيد الأمير أبو الرضا بكار والسيد اللواء يوسف إبراهيم والسيد على عبد المغيث القاطنين بفرشوط والسيد على ابن على أبو على وابنه الشاب القاصر السيد أحمد القاطنان بقنا والسيد محمد عبد الكريم والقاطن ببهجورة المعروفون عينا واسماً وذاتاً بتعريف الشهود وهم السادة أحمد غزالى على نقيب الأشراف وفائز راجح العنقاوى والسيد عبد المحسن ضاف مهدى وحسين محمد على بصرى وحسن على حسن أحمد بكر وعبد الرحيم وإبراهيم إسماعيل مبارك وإدريس جاد الله القناوى القاطنين بقنا والسيد قاسم حسين أبو بكر بكار القاطن بشنهور وطلبوا إلحاقهم بسلسلة نسب آبائهم وأجدادهم وقدموا حججاً وأحكاماً وفرمانات شاهانية سلطانية وأنساب صحيحة مثبته بأن هذه العائلة الهمامية الحسينية الهاشمية من خلاصة العترة الطاهرة النبوية المحمدية فوجدنا ذلك كله صحيحاً بالتطبيق معهم بغاية الدقة والتحرير وعلى هذا حكمنا فى كمال هذا النسب المتفق عليه والمقطوع بصحته من المستندات المذكورة واتصاله بالملاذ بإلحاق نسب السادة المتقدم ذكرهم بسلسلة نسب آبائهم وأجدادهم كما جاء فى المستندات المذكورة أن السيد أبو الرضا واضحاً باسم السيد بكار بك أمير دشنا وحميده ابن الأمير سليمان الهوارى والسيد اللواء يوسف بك ابن الوزير إبراهيم ابن الأمير دشناوى بيك ابن الأمير سليمان الهوارى والسيد على ابن السيد عبد المغيث دشناوى بك والسيد أحمد المذكور ابن السيد على المذكور شقيق السيد سليمان والسيد إسماعيل أولاد فخر السادة الهمامية العظام الناظر فى الأحكام الشرعية يومئذ بصعيد مصر الأمير على ابن صاحب السيادة والأمثال المتوج بتاج الفرد والمهابة والإجلال مولانا وسيدنا الأمير سليمان الهوارى والى دشنا والبلينا وأخميم وسوهاج وما يتبعهم ابن شيخ العرب والسادة وسر عسكر أمير الصعيد محمد ابن ذى القضاء والصدارة بالصعيد سيدنا بكار ابن

---

[1] مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية بالقلعة بالقاهرة ، سجلات محكمة قنا ،محفظة رقم ١.
نقلا عن صلاح أحمد هريدى ، دور الصعيد فى مصر العثمانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤م ص٤٥٤.

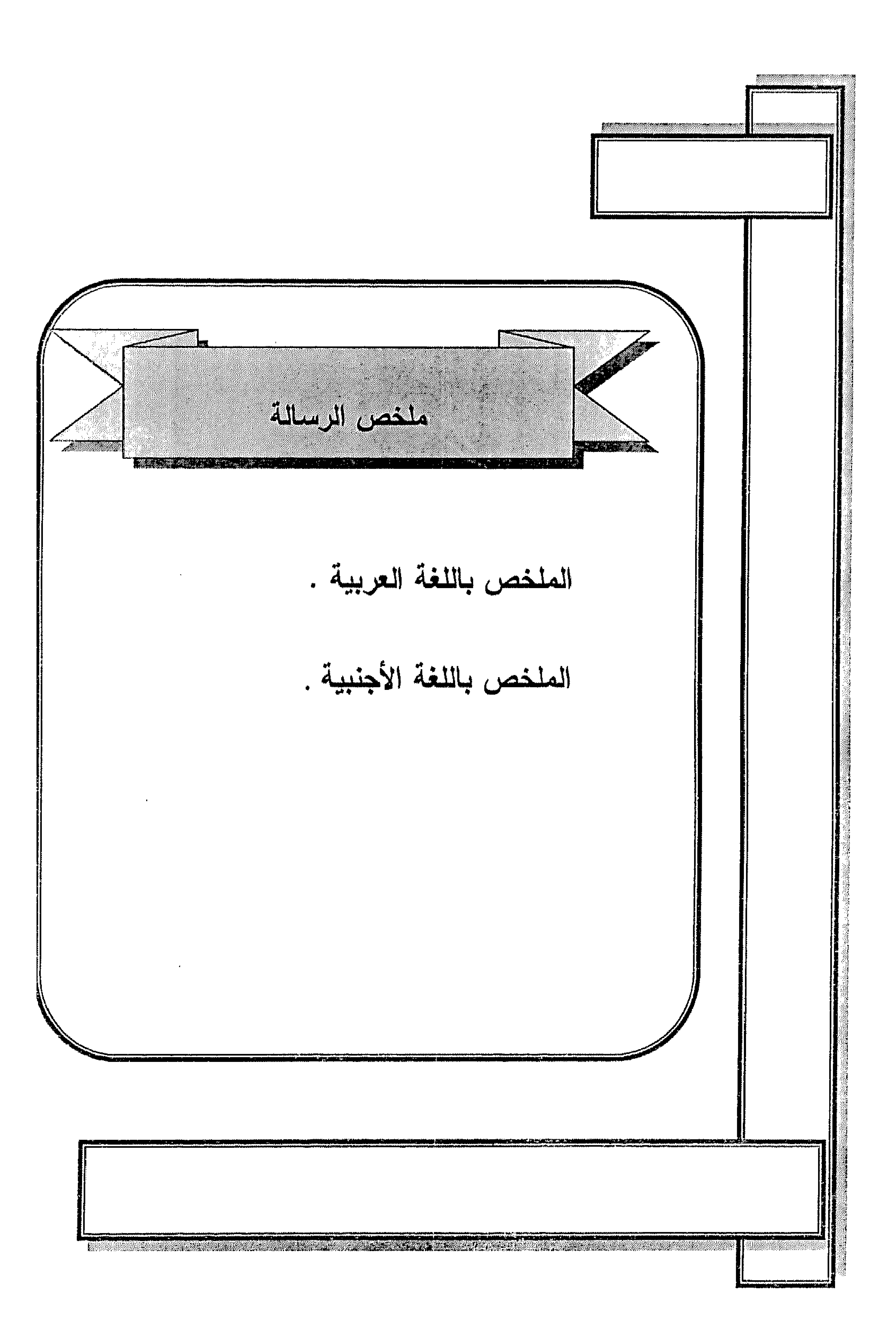
أمير صعيد مصر ورثة سيدنا همام سيبيك والسيد محمد المذكور به عمدة قبائل الهوارة السيد عــبد الكريم به قدوة الأماجد المكرمين شيخ العرب والسادة وشيخ مشايخ الهوارة أمير صعيد مصــر الأمير همام باشا ابن أمير الصعيد سيدنا يوسف بك ابن أمير الصعيد سيدنا أحمد همام ابــن أمــير الصــعيد سيدنا صبيح ابن أمير صعيد مصر وبرقة الجناب الكريم العالى والكوكب المنير المتولى حائز رتبة المفاخر والمعالى سيدنا ومولانا شيخ العرب والسادة وشيخ مشايخ الهوارة مولانا همام سيبيك المغربى ابن سيدى ماضى محكمة شرعية أحمد ابن سيدى عياشى ابن مهدى أحمد ابن محمد سيدى جعفر همام ابن سيدى محمد ابن سيدى حمد همام ابن سيدى محمد القاصر ابن سيدى يوسف ابن سيدى إبراهيم ابن سيدى عبد المحسن ابن سيدى حسين ابــن ســيدى محمد أبو نمى ابن سيدى موسى الجونى ابن سيدى يحيى ابن سيدى حسن ابن ســيدى على التقى ابن سيدى محمد ابن سيدى حسن ابن سيدى على الهادى ابن سيدى محمد ابــن سيدى على الرضى ابن سيدى موسى الكاظم ابن سيدي جعفر الصادق ابن سيدى محمد الــباقر ابن سيدى على زين العابدين ابن سيدنا ومولانا الإمام الحسين السبط ابن الإمام على كــرم الله وجهــه رضــوان الله علــيهم أجمعين وثبت مضمون ذلك ثبوتاً شرعياً لدى الحاكم الشرعى الصادر حكمه الواضح .

كاتب راجي عفو الله

مصطفى ابن عبد الله رضى الله عنه



أولاد يحيى
يحيى
بن يحيى
بن الناصر
بن الحسن
بن عبد الله
بن محمد
بن القاسم
بن الناصر
بن أحمد
بن الهادي يحيى
بن الحسين
بن علي زين العابدين
بن الحسين السبط
بن علي بن أبي طالب
يحيى قبلي
يحيى الحاجر
يحيى بحري
عبد الرحمن
سليمان
عثمان
يحيى الحاجر
هذا الجزء من كتاب القبائل العربية في القرون الثلاثة الأولى في مصر
وكتاب القبائل اليمنية والعربية في مصر
وكتاب سبائك الذهب لحصر قبائل العرب
إعداد : ابراهيم أحمد
هذا الجزء من معجم البلدان والقبائل اليمنية
الطبعة الثالثة


ملخص الرسالة
الملخص باللغة العربية .
الملخص باللغة الأجنبية .

ملخص الرسالة

مشكلة الدراسة :

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة ؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى عدة أهداف على النحو التالي :

١. التعرف على العلاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع .

٢. الكشف على أهم أسباب النزاع لدى قبيلة الهوارة في صعيد مصر .

٣. الكشف عن أهم أساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة في صعيد مصر .

٤. تجسيد صورة حية لما يحدث في إطار القضاء العرفي .

٥. معرفة العلاقة بين الأسلوب العرفي والأسلوب الرسمي لفض المنازعات

تساؤلات الدراسة :

١. هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأسلوب فض النزاع ؟

٢. ما هي أهم أسباب النزاع في مجتمع الهوارة في صعيد مصر ؟

هل هي أسباب اقتصادية أم أسباب اجتماعية أم ثقافية ؟

٣. ما هو الأسلوب المفضل لفض المنازعات لدى الهوارة ؟ ولماذا؟

٤. هل هناك علاقة بين الأسلوب الرسمي والأسلوب العرفي في فض المنازعات ؟

أهمية الدراسة :

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية :

١. إن دراسة أسباب النزاع وأساليب فض النزاع يجعلنا نتعرف على العلاقة بينهما

٢. إن دراسة هذا الموضوع تجعلنا نتعرف على دور القانون العرفي في فض المنازعات

٣. يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إسهاماً متواضعاً في مجال علم الاجتماع .

أساليب الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي ، والأسلوب الاثنوجرافى بهدف وصف وتحليل الظاهرة موضوع البحث والتوصل إلى معرفة دقيقة عن عناصر الظاهرة .

أدوات الدراسة :

استخدم الباحث مجموعة من الأدوات لتحقيق مبدأ التكامل المنهجي على النحو التالي :

١. دليل المقابلة ٢. الملاحظة بالمشاركة

٣. الإخباريون

مفردات الدراسة وطرق اختيارها :

اختار الباحث ١٢٠ مفرده موزعة على النحو التالي :

١٠٠ مفرده لتمثل حالات النزاع منها ٥٠ مفرده من محافظة سوهاج و ٥٠ مفرده من محافظة قنا .

بالإضافة إلى ٢٠ مفرده من قضاة المجالس العرفية والإخباريين.

مجالات الدراسة :

١) المجال الجغرافي :

تم تطبيق الدراسة الميدانية في كل من مركز دار السلام بمحافظة سوهاج ومركز دشنا بمحافظة قنا حيث تم اختيار بعض القرى من هذه المراكز لتطبيق الدراسة فيها .

٢) المجال البشري :

أفراد قبيلة الهوارة بمحافظتي سوهاج وقنا

٣) المجال الزمني :

استغرقت الدراسة الميدانية حوالي عامين كاملين من ١/١/٢٠٠٤م إلى ١/١/٢٠٠٦م كان يتردد فيهما الباحث على سوهاج وقنا ويتخللهما فترات يعود فيها إلى القاهرة .

نتائج الدراسة :

١. أكدت الدراسة الميدانية أن هناك علاقة إيجابية بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع ، حيث أنه كلما كان سبب النزاع بسيطاً يتم حل النزاع بالأساليب العرفية أما إذا كان سبب النزاع معقد ويصعب على الأسلوب العرفي التعامل معه يتم اللجوء إلى الأساليب الرسمية مثلما يحدث في حالات القتل .

٢. أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن من أهم أسباب النزاع ما يلي :

- الاعتزاز بالنسب والنظرة المتدنية لأبناء القبائل والعائلات الأخرى من قِبَل الهوارة
- الاختلاف بسبب حدود الأراضي الزراعية .
- الميراث .
- الخروج عن عادات وتقاليد الهوارة .
- تهور الشباب والتعصب للقبيلة وخاصة في الانتخابات .

٣. أكدت الدراسة الميدانية أن من أهم صفات قضاة المجالس العرفية (الوسطاء) :

- أن يكون هواري من الأب والأم .
- أن يكون مشهوداً له بالصدق والأمانة وحسن الخلق .
- أن يكون على درجة من الثراء .
- أن يكون أبنائه على خلق طيب (إذا كان لديه أبناء)
- أن يكون ملماً بقواعد العرف ولم يسبق له الخروج عنها .
- أن يكون لديه القدرة على الإقناع والتأثير في الآخرين .
- ألا يميل مع أحد في حكمه .

٤. أكدت الدراسة الميدانية أن الأب يورث لابنه مكانته داخل القبيلة .

٥. أكدت الدراسة الميدانية أن هناك ارتباط بين مواسم الري والحصاد والانتخابات وبين حدوث النزاعات .

٦. أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك أنماطاً جديدة من النزاعات لم تكن معروفة من قبل مثل النزاعات التي تحدث بسبب الزحام على أنابيب البوتاجاز أو التحرش بالفتيات .

٧. أظهرت الدراسة الميدانية أن معظم النزاعات القبلية في مجتمع الدراسة تكون بين الهوارة والعرب والفلاحين والأشراف .

٨. أظهرت الدراسة الميدانية أن أفراد قبيلة الهوارة يفضلون اللجوء إلى الأساليب العرفية في فض منازعاتهم وذلك لسهولة إجراءاتها وقلة تكاليفها مقارنة بالأساليب الرسمية .



Ain – Shams University
Faculty of Arts
Department of Sociology

The Reasons and Resolving Methods

Of Disputes at Hawara Trabe in the Upper Egypt

Field Work – study
Proposal For Thesis

Introduced by

El – Fangary A. Mohammed

Under Supervision

Prof. Tharwat Eshak
Prof of Sociology
Ain Shams University

The Summary of the study

The problem of the study :

The problem of the present study can be summarised hn the following question:

Is there a relationship between the reason for dispute and the method of reconcilian in al-hawara tribe?

Objectives of the study:

The present study aims at the following objectives:

1-finding the most important reasons for disputes in al-hawara tribe in upper egypt.

2-finding the most important methods of recociliation in al-hawara tribe in egypt.

3-personification of a live picture of whathappens in customary judgement.

4-knowing the characteristics of customary judges, the nature of the laws they decide on , to what extent these laws are obligatory, the methods used to excyte these laws.

Questions of the study:

1- is there a relationship the reason for disputes and the methods of recociliation?

2-what are the reasons for a dispute in the socity of al-hawara tribe in upper egypt? Are they economic, social or cultural or others?

3-what is the preferred method in recociliation at al-hawara tribe? And why?

4- what are the characteristics of customary sessions judges?and what is the nature of judgements that the customary judges decide on? And what are the procedures of helding a customary session?

5-when do individuals resort to the formal system in recociliation? And when do they resort to the customary system of recociliation?

Significance of the study:

The importance of the present study can be summarized in the following:

1- the study of the reasons for disputes and the methods of reconciliaton makes us know their relationship .

2-the study of al-hawara tribe helps us know the role of the social control in this tribe.

3-the study of this subject makes us know the role of the customary law in recociliation.

4-the researcher hopes that the present study represents a humble contrubution in sociology studies.

Methdology:

The present study is a discriptive one which aims at describing and analyzing the studied phenomena and presenting a better understanding of it, and reaching adetailed and accurate knowledge of this phonemena element.

Tools of the study:

The researcher used a group of tools to achive the objective integration principle, the most important of these tools are:

a-the interview

b-participatory observation

c-reporters

sample and methods of its choice:

the sample of the present study is about(100 persons) distributed as follows:(50 persons from sohag governrate) and(50persons from Qena govermrate)

besides, about 20 from customary sesseions judges.

The sample was chosen deliberately besides using the snow ball method.

Fields of the study:

1-The geographical field

some villages in . Dar-eslam in sohag governorate and some villages in Dishna in Quna governrate.

2- the time field:

the field study lasted for about two years ,the researcher had been to sohag, Quna and Cairo periodically.

3-The humman field:

individuals of Al-hawara tribe in sohag and Quna.

Findings of the study:

1- The field study assüred that there is a positive relationship between the reasons for dispute and the methods of reconciliations. whenever the reason was simple, the customary method is used in reconciliation. But when ever the customary system is unable to reconcile, this means that the cause of the dispute was complex and not simple and the idividuals resort to the formal system like the dispute because of revenge or killing.

2-The findings of the study asured that the causes of dispute are various and the following are the most important:

a-Honor of relation, and looking other tribes individuals down on the side of Al-hawara.

b-The disputes because of agricultural land frontiers.

c-The disputes because of inheritance.

d-Leaving out Al-hawara habites and customs .

e-Youth impoence and fanaticim for their tribe especialy at election.
f-Girls annoyance in some social occasions such as feasts.

3-The field study assured that there are charactristics of judges of customary sessions. The following are the most important ones:
a-they should be a hawari parents.
b-they should be honest and have good manners.
c-their sons should have good manners too.
d-they should be rich.
e-they should be fair and know the customary rules.
f-they should have the ability to convince and affect others.

4-The field study assured that the father leaves in his sns his prestige and post in the tribe. When he attends a reconciliation session he accompanies one of his sons and almost is eldest.

5-The field study assured that there is arelation between irrigation ,harvesting and elections, and the occurance of the disputes.
6-The field study pointed out that there are newunknown disputes such as what happens because of crowdedness on gas tanks.

7-The field study pointed out that there is some customes between Al-hawara in the village, and those in the town and those in the village ,and those in sohag and those in Quna. Al-hawara villgers in Quna don't permit, (in some areas) the girl to go out of her house for any reason even for study or work after the age of the primary school. So, she doesn't cause any dispute or even a part of adispute. But Alhawara in Baliana and Dar elsalam in sohag let girls go out for study the like ,and thus she might be a reason for dispute.

8-The field study pointed out that most tribal disputes are among three main tribes. Those are Alhwara, alarab and alashraf because of the tribal fanticism.

9-The field study indicated that the persons of Alhawara tribe prefer to resort to customary methods in reconciliation.this is because their procedures are easy, they don't cost much and their decisions are fast.

